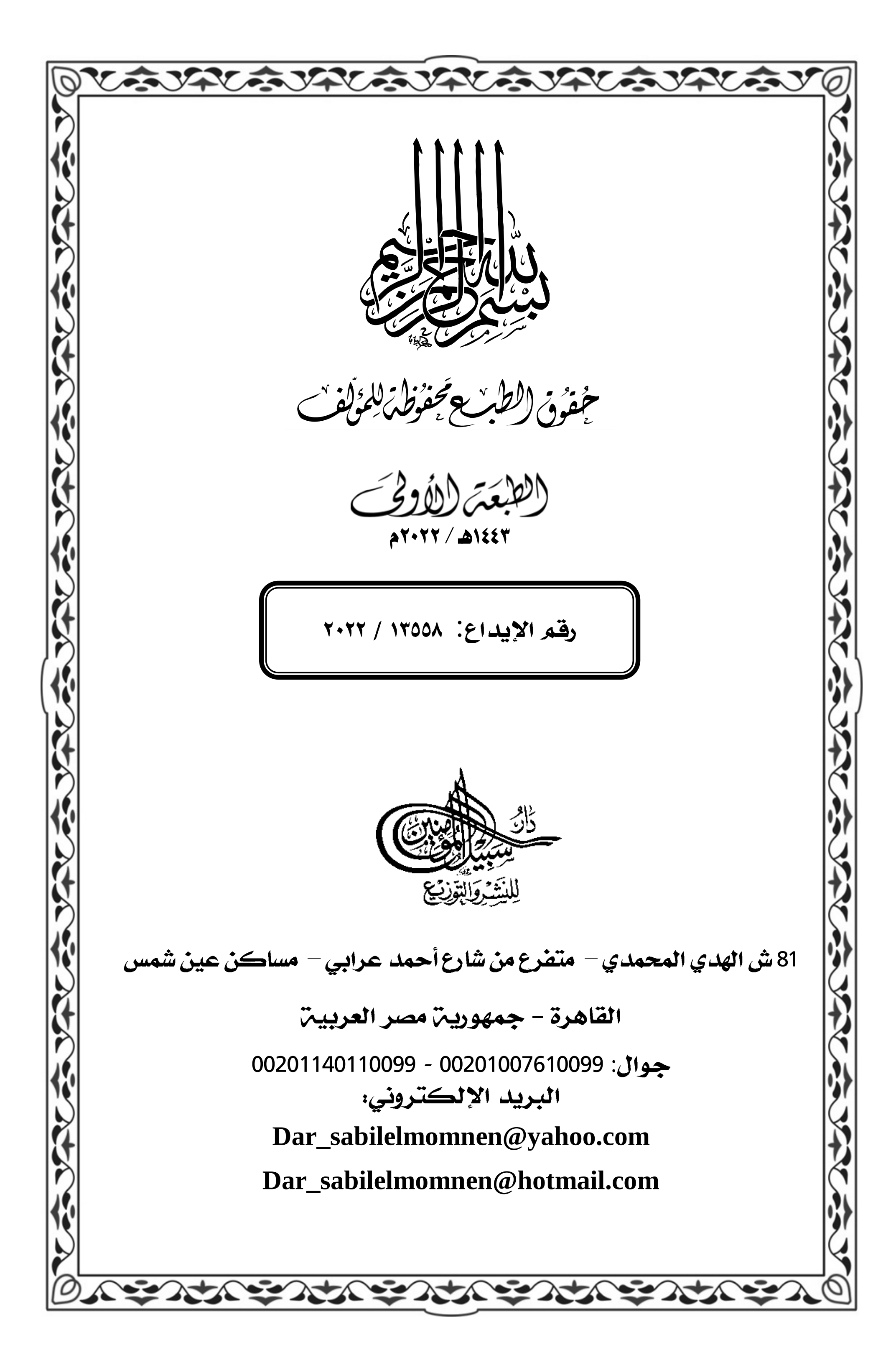


وتبرئته من القول بإيمان تارك العمل بالكلية

كتبه

علي حسين الفيلكاوي





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م

رقم الإيداع: ١٣٥٥٨ / ٢٠٢٢

دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع

81 ش الهدي المحمدي – متفرع من شارع أحمد عرابي – مساكن عين شمس

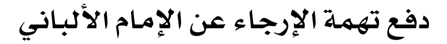
القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: 00201007610099 - 00201140110099

البريد الإلكتروني:

Dar_sabilelmomnen@yahoo.com

Dar_sabilelmomnen@hotmail.com



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه رسالة كتبتها في الذب عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبيان سلامة معتقده، وصحة مذهبه، في باب الإيمان خاصة؛ ذلكم الباب الذي كثر فيه التشغيب عليه، واتُّهم بسببه بالإرجاء الصريح تارة، وبموافقة المرجئة تارة أخرى، وذلك بمسائل

وأقوال نُسبت إليه؛ إما بفهم خاطئ، وإما بقصد سيئ، دون أن ينطق هو أو يُصرِّح بشيء منها، بل قد يكون قد نطق بخلافها، وصرَّح بنقضها؛ وذلك: كنسبة القول بإيمان تارك العمل بالكلية إليه، مع تبرُّئِه منه صراحةً؛ كما سيأتي من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

اتُّهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه التهمة النكراء مع كثرة أقواله التي قرر بها منزلة العمل من الإيمان، وأنه داخل في مسمَّىٰ الإيمان، وأنه ركن فيه.

هذا وقد نصَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطن عديدة، وفي مناسبات متعددة: بأن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن من لوازم إيمان القلب أن يظهر أثره علىٰ الجوارح، وأن من معتقد أهل السنة والجماعة الاستثناء في الإيمان، إلىٰ غير ذلك مما قرره في هذا الباب، مما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، وكفىٰ به دليلًا لإثبات براءته من الإرجاء أولًا، ولبيان بطلان ما يُنسب إليه من القول بإيمان تارك العمل بالكلية ثانيًا.

ثم ليُعلم بأن الذين دفعوا هذه التهمة الفاجرة - تهمة الإرجاء - عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعن غيره من علماء السنة وأئمتها؛ لا يُنكرون وجود القول بإيمان تارك العمل بالكلية عند بعض المنتسبين للسنة، ولا يجهلون ذلك، وإنما يُنكرون نسبته إلىٰ العلماء خاصة؛ سواء المتقدمون منهم أو المتأخرون أو المعاصرون، وذلك لعلمهم بأنه قولٌ حادثٌ لا وجود له بين المسلمين في العصور السابقة، ولم ينطق به أحدٌ من العلماء في هذا الزمان، وإنما قاله وقرره من لا يُعتد بقوله، ممن لم يعرف مذهب السلف في منزلة العمل من الإيمان معرفةً دقيقةً، ولم يفهم تفريقهم بين الإيمان والإسلام - وأن بينهما ارتباطًا وثيقًا، لا ينفك أحدهما





عن الآخر - فهمًا صحيحًا، مما أدىٰ إلىٰ خللٍ عنده في فهم كلام علماء السنة في هذا الباب، حتىٰ حمَّل أقوالهم ما لا تحتمل، ونسب إليهم من الأقوال والمذاهب ما لم تخطر لهم علىٰ بال؛ كالقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

وهيهات لهؤلاء أن يأتوا بقولٍ صريح صحيح لعالِم من علماء السنَّة ينصُّ فيه علىٰ إيمان تارك العمل بالكلية، أو يُلمح تلميحًا علىٰ وجود إنسان آمن بقلبه إيمانًا صحيحًا مجزئًا، ثم عاش دهره ما شاء الله له أن يعيش؛ سنة، سنتين، ثلاثين سنة، مائة سنة، أكثر، أقل، عاش دهره مؤمنًا إيمانًا صحيحًا مجزئًا؛ دون أن يعمل أي عملٍ بجارحةٍ من جوارحه طوال حياته يدلل به علىٰ إسلامه وإيمانه.

هيهات لهم أن يثبتوا مثل هذه الصورة الخيالية، التي لا وجود لها إلا في أذهانهم، وقد علم من له أدنىٰ مسكة من علم بأنها مستحيلة الوجود.

وهذا يجعلنا علىٰ يقينٍ بأن هذه الصورة الخيالية مستبعدة عند الأئمة، وعند علماء السنة، لا تخطر لأحدٍ منهم علىٰ بال.

وبذلك علمنا جازمين بأن القول بإيمان تارك العمل بالكلية إنما هو قولُ من لا يُعتد بقوله ممن لم يفهم كلام العلماء، ولم يضبط بابَ الإيمان، وما قرره السلف فيه.

ولذلك لم نجدهم مع تبنيهم لهذا القول ونشره بين المسلمين إلا أنهم عاجزون عن إثباته، وعن نقله بالنقل الواضح والصريح عن عالم من العلماء المعتبرين.

وهذا يزيدنا يقينًا بأن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم ينطق بإيمان تارك العمل بالكلية، ولم يتبنَّ القولَ به يومًا من دهره، وإنما هو قولٌ قد نُسب إليه؛ إما بسوء فهم، وإما بسوء قصد، كما هو شأن الأئمة؛ سواء مع أتباعهم، أو مع أعدائهم.

وقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ما يؤيد هذا المعنىٰ - وإن كان

ذلك في مسائل أخرىٰ، لا علاقة لها بمسألتنا، إلا أنه قول يظهر به المراد – حيث قال:

«ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلىٰ مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلىٰ الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلىٰ أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلىٰ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وانتسب إلىٰ عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلىٰ علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا ﷺ قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريء منهم»[1].

وقال: «وقد اعترف من فصل بأن الأئمة أطلقوا هذا الكلام، وأنه هو الذي فصل، فلا يجوز أن ينسب إلىٰ الأئمة إلا ما قالوه»[2].

ومن كلام ابن تيمية نخرج بفائدة عظيمة، وهي أنه لا يجوز لأحدٍ أن ينسب مثلَ هذا القول الباطل – أو غيره من الأقوال التي قد عُلم بطلانها في الشريعة – لعالِم من علماء السنة، لا للألباني، ولا لغيره من العلماء، بل يلزم طالب الحق أن يطالب من ينسب قولًا من الأقوال لعالم من العلماء بالنقل الصحيح الصريح الذي يثبت به نسبة هذا القول إليه، ليتبيَّن صحة هذه النسبة من عدمها.

ثم إن صحت نسبة هذا القول الباطل إلىٰ هذا العالم السني السلفي؛ تعامل معه بما أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ عليه، لا بما يمليه عليه هواه، وبذلك يكون قد سلك مسلك أهل السنة والجماعة في التعامل مع أخطاء العلماء وسلم من الوقوع في مذهب الخوارج الذين يطلقون أحكامهم الظالمة جزافًا علىٰ المسلمين، وفي

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٨٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣١/ ١٦٠).

تقرير هذا المذهب القويم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات؛ فإنه وإن استحق العقاب علىٰ سيئاته فإن الله يثيبه علىٰ حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه، وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة: الخوارج والمعتزلة، الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقىٰ معه من الإيمان شيء. وهذه أقوال فاسدة، مخالفة للكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة.

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمةَ أحدٍ من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالىٰ يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ٣٣ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٤ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ أَسۡوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣- ٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِىٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَـٰلِحًا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓۖ إِنِّى تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٥ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِىٓ أَصۡحَـٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ [الأحقاف: ١٥، ١٦].

ولكن الأنبياء - صلوات الله عليهم - هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار علىٰ الذنوب. فأما الصديقون، والشهداء، والصالحون؛ فليسوا بمعصومين. وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه؛ فتارة يصيبون، وتارة





يخطئون؛ فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر علىٰ اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين: فتارة يغلون فيهم ويقولون: إنهم معصومون. وتارة يجفون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ. وأهل العلم والإيمان لا يَعصمون، ولا يُؤثِّمون»[1].

وقال: «فإن الحد الذي يجب أن ينتهي إليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد. ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا، خشية ألا يكون الاجتهاد المعتبر قد وجد في تلك المسألة المخصوصة، فهذه ذنوب؛ لكن لحوق عقوبة الذنب بصاحبه إنما تنال لمن لم يتب، وقد يمحوها الاستغفار والإحسان والبلاء والشفاعة والرحمة.

ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوىٰ ويصرعه حتىٰ ينصر ما يعلم أنه باطل، أو من يجزم بصواب قول أو خطئه من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نفيًا وإثباتًا؛ فإن هذين في النار، كما قال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة؛ فأما الذي في الجنة فرجل علم الحق فقضىٰ به، وأما اللذان في النار فرجل قضىٰ للناس علىٰ جهل، ورجل علم الحق وقضىٰ بخلافه**»، والمُفتون كذلك.

لكن لحوق الوعيد للشخص المعين أيضًا له موانع كما بيَّناه، فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند الأمة - مع أن هذا بعيد أو غير واقع -؛ لم يعدم أحدهم أحد هذه الأسباب، ولو وقع لم يقدح في إمامتهم علىٰ الإطلاق؛ فإنا لا نعتقد في القوم العصمة، بل تجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم مع

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٦٨).

ذلك أعلىٰ الدرجات؛ لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة، والأحوال السنية»[1].

وقال: «وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين، من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين، كالأربعة وغيرهم؛ أقوالًا باجتهادهم؛ فهذه يسوغ القول بها، ولا يجب علىٰ كل مسلم أن يلتزم إلا قولَ رسول الله ﷺ؛ فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد، وقد يكون في نفس الأمر موافقًا للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران، وقد لا يكون موافقًا له، لكن لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها؛ فإذا اتقىٰ العبد الله ما استطاع آجره الله علىٰ ذلك، وغفر له خطأه.

ومن كان هكذا لم يكن لأحد أن يذمه ولا يعيبه ولا يعاقبه، ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله؛ لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحدٍ من الخلق، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله، وهو الكتاب والسنة، وهو دين الله ورسوله؛ لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا يجاهدون علىٰ قول عالم ولا شيخ ولا متأول؛ بل يجاهدون ليعبد الله وحده، ويكون الدين له»[2].

وقال: «وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل؛ فإن الله تعالىٰ عفا للمؤمنين عما أخطئوا كما قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: قد فعلت. وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أنْ لا نطيع مخلوقًا في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، فنقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٢٥٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٣٦٦).

وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ الآية [الحشر: ١٠].

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور. ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم، كما أمر الله ورسوله. ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا؛ فهو من الظالمين. ومن عظم حرمات الله، وأحسن إلى عباد الله؛ كان من أولياء الله المتقين»[١].

وقال: «وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثم معصوم من الخطأ غير الرسول، لكن الشيوخ الذين عرف صحة طريقتهم؛ علم أنهم لا يقصدون ما يعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»[٢].

فبمثل هذه الضوابط الشرعية يُتعامل مع العلماء المجتهدين، ومع أقوالهم التي يجتهدون فيها وإن أخطئوا؛ أما من دونهم ممن هم ليسوا من أهل الاجتهاد، كالذين خرجوا علينا بالقول بإيمان تارك العمل بالكلية، ونسبوه إلى الأئمة والعلماء بأفهامهم السقيمة، دون أن ينطق به عالمٌ منهم؛ فهؤلاء لا يُلتفت إليهم، ولا تعتبر أقوالهم، ولا تُذكر في مسائل الخلاف، وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما أحسن ما قال:

«فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السنة المعلومة، وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، باتباع من خالف السنة والإجماع القديم، لا سيما وليس معه

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٩٣).

في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد علىٰ قوله في الدين، ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع؛ فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع علىٰ موافقته.

ولو قدر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين، ولا معه دليل شرعي، وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم، ويجادل في الله بغير علم ولا هدًىٰ ولا كتاب منير؟!»[1].

وقبل ختام هذه المقدمة أنقل بحثًا قيِّمًا جرىٰ بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين ابن المرحل؛ يتضح به المقصود أكثر وأكثر، وفيه:

«كان الكلام في الحمد والشكر، وأن الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح، والحمد لا يكون إلا باللسان.

فقال ابن المرحل: قد نقل بعض المصنفين - وسماه -: أن مذهب أهل السنة والجماعة: أن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد. ومذهب الخوارج: أنه يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وبنوا علىٰ هذا: أن من ترك الأعمال يكون كافرًا؛ لأن الكفر نقيض الشكر، فإذا لم يكن شاكرًا كان كافرًا.

قال الشيخ تقي الدين: هذا المذهب المحكي عن أهل السنة خطأ، والنقل عن أهل السنة خطأ؛ فإن مذهب أهل السنة: أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ﴾ [سبأ: ١٣]، وقام النبي ﷺ حتىٰ تورمت قدماه، فقيل له: «أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما

(١) مجموع الفتاوىٰ (١/ ١٦٢).

تأخر؟ قال: **أفلا أكون عبدًا شكورًا**».

قال ابن المرحل: أنا لا أتكلم في الدليل، وأسلم ضعف هذا القول؛ لكن أنا أنقل أنه مذهب أهل السنة.

قال الشيخ تقي الدين: نسبة هذا إلىٰ أهل السنة خطأ؛ فإن القول إذا ثبت ضعفه كيف ينسب إلىٰ أهل الحق؟!

ثم قد صرح من شاء الله من العلماء المعروفين بالسنة أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وقد دل علىٰ ذلك الكتاب والسنة.

قلت: وباب سجود الشكر في الفقه أشهر من أن يذكر، وقد قال النبي ﷺ عن سجدة سورة «ص»: «**سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكرًا**».

ثم من الذي قال من أئمة السنة: إن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد؟!

قال ابن المرحل: هذا قد نقل، والنقل لا يمنع، لكن يستشكل. ويقال: هذا مذهب مشكل.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: النقل نوعان:

أحدهما: أن ينقل ما سمع أو رأىٰ.

والثاني: ما يُنقل باجتهاد واستنباط.

وقول القائل: مذهب فلان كذا، أو مذهب أهل السنة كذا؛ قد يكون نسبه إليه لاعتقاده أن هذا مقتضىٰ أصوله، وإن لم يكن فلان قال ذلك. ومثل هذا يدخله الخطأ كثيرًا.

ألا ترىٰ أن كثيرًا من المصنفين يقولون: مذهب الشافعي أو غيره كذا، ويكون منصوصه بخلافه؟! وعذرهم في ذلك: أنهم رأوا أن أصوله تقتضي ذلك

القولَ، فنسبوه إلىٰ مذهبه من جهة الاستنباط، لا من جهة النص.

وكذلك هذا؛ لما كان أهل السنَّة لا يكفِّرون بالمعاصي، والخوارج يكفِّرون بالمعاصي. ثم رأىٰ المصنف الكفر ضد الشكر؛ اعتقد أنا إذا جعلنا الأعمال شكرًا لزم انتفاء الشكر بانتفائها، ومتىٰ انتفىٰ الشكر خلفه الكفر، ولهذا قال: إنهم بنوا علىٰ ذلك: التكفير بالذنوب. فلهذا عزا إلىٰ أهل السنة إخراج الأعمال عن الشكر.

قلت: كما أن كثيرًا من المتكلمين أخرج الأعمال عن الإيمان لهذه العلة.

قال: وهذا خطأ؛ لأن التكفير نوعان:

أحدهما: كفر النعمة.

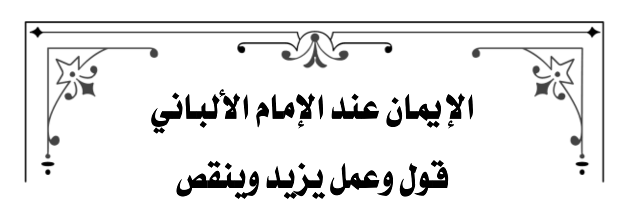
والثاني: الكفر بالله.

والكفر الذي هو ضد الشكر: إنما هو كفر النعمة، لا الكفر بالله؛ فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة، لا الكفر بالله»[١].

وفي ختام هذه المقدمة: أسأل الله العزيز القدير أن يوفقني لبيان هذا الحق، الذي يُظهر براءة إمام من أئمة المسلمين أفنىٰ عمره بين أحاديث رسول الله ﷺ تخريجًا وتحقيقًا ودراسة، وفي تقرير المعتقد الصحيح معتقد أهل السنة والجماعة، كما أسأله سبحانه أن يبارك في عملي، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، وسار علىٰ نهجهم واقتفىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ١٣٥).



الإيمان عند الإمام الألباني قول وعمل يزيد وينقص

اشتهر عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، كما اشتهر عنه الاستثناء فيه، وهذا أمر لا ينكره إلا جاحد أو مكابر.

وأقواله في هذا الباب كثيرة، أذكر منها:

أولاً: ما قرره في نقاش له ماتع حول زيادة الإيمان ونقصانه.

قال: «يا أخي أنت أتيت بالحجة علىٰ نفسك، ولا تستعجل، «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**»، أي ليس مؤمنًا حين يزني، وإذا قلت: بأن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقص؛ حكمت علىٰ هذا الزاني في تلك اللحظة: أنه غير مؤمن، نحن ما نقول هكذا؛ لأننا نقول: الإيمان يزيد وينقص، فهو لو كان إيمانه كاملًا؛ ما زنا، ما سرق، ما نهب، ما، ما، إلىٰ آخره؛ أما أنت فتقول: هو كافر، هو كافر، هو كافر، ولن تجد وسيلةً لتخرج من هذا المأزق الذي ألقيت نفسك فيه؛ إلا أن تقول برأي أهل السنة والجماعة: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يصل إلىٰ درجة إذا نقص ذهب، لكن: ليس كل ناقص معناه ذهب»[1] اهـ.

وفيه: أن الإيمان يصل إلىٰ درجة إذا نقص ذهب.

ثانيًا: ما أوجبه على الدعاة إلى الله من بيان منزلة العمل من الإيمان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا شك أن الدعاة يجب أن يُبيِّنوا للأمَّة بأجمعها وعلىٰ مراتبها التي أشرتَ إليها في سؤالك؛ أن يبينوا لهم بأن الإسلام والإيمان قول وعمل،

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٤٤٦).

وأنه يزيد وينقص، وأن زيادته إنما هي بالعمل الصالح، ونقصانه إنما هو بترك العمل الصالح، وارتكاب ما نهىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عنه.

وهذا في الواقع يتعلق بطرف من أطراف العقيدة الصحيحة؛ ذلك لأن الإيمان لا يزال كثير من المسلمين اليوم يَتبنَّون مذهبًا قديمًا يقول: بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهذا خلاف ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة، وإن كان أصحاب ذاك المذهب لا يُنكرون وجوب العمل الصالح، ولكنهم لا يجعلونه من الإيمان، فحينما يأمر ربنا عَزَّوَجَلَّ الناس بأن يَدخلوا في السِّلم كافة، وأن يؤمنوا بالله ورسوله؛ فهو لا يعني فقط أن يَظَل المسلم يقتصر علىٰ قوله: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، ثم هو لا يقوم بحق هذه الشهادة، أو بحق هاتين الشهادتين!

الشهادة الأولىٰ: «لا إله إلا الله»، هذه كما تعلمون - ولا أُفِيض في هذا الجانب - تستلزم فَهم المسلم للتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

لكن الشهادة الثانية: وهي: «أن محمدًا رسول الله ﷺ»؛ تستلزم أولًا: الفهم الصحيح لرسالة النبي ﷺ، ثم العمل بها؛ كما جاء في قصة غزو أبي بكرٍ الصديق ومحاربته لأهل الردة ومسيلمة الكذاب، فكان هناك وقفة من بعض الصحابة أن هؤلاء فيهم من يشهد «أن لا إله إلا الله» فكيف تقاتلهم، والنبي ﷺ قال في الحديث الصحيح كما تعلمون: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم علىٰ الله**»، فناقش عمر أبا بكر الصديق: كيف تقاتلهم وهم يشهدون؟ فذكره بأن النبي ﷺ قال: «**إلا بحقِّها**»، ومِن حقِّ هذه

الشهادة: القيام بمتطلباتها من أركان، ومنها إعطاء الزكاة، ولذلك انشرح قلب عمر لهذه اللفتة التي لَفَت أبو بكرٍ نظره، واتفقوا والحمد لله جميعًا علىٰ مقاتلة أهل الردة، ونصرهم الله عَزَّوَجَلَّ.

فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلة جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا، ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة، ولذلك: فحمل المسلمين علىٰ العناية بالأعمال الصالحة يبدأ من شرح الإيمان الصحيح أنه قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد وينقص، وليس فقط قول «لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله» مع الإقرار بها، ثم القول بأن الأعمال الصالحة: هذه أمور واجبة ليس لها علاقة في مسمىٰ الإيمان.

ولذلك: فقبل كل شيء يجب علىٰ الدعاة الإسلاميين أن يَربطوا الأعمال الصالحة بالعقيدة، وأُسِّ هذه العقيدة، ألا وهو الإيمان، وأن الأعمال الصالحة هي من مسمَّىٰ الإيمان، وهذا بحثٌ قام في شرحه وتفصيل الكلام فيه أهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المعروف بهذا الاسم: «الإيمان».

فربُّنا عَزَّوَجَلَّ حينما يذكر الإيمان يَقرُنه دائمًا وأبدًا بالعمل الصالح، وأشهر سورة في ذلك هي سورة «العصر»: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ١- ٣]، فهكذا يجب أن يُدندن الدعاة دائمًا وأبدًا إلىٰ دعوة المسلمين إلىٰ أن يعملوا وألا يَقتصروا علىٰ معرفتهم للتوحيد وللعقيدة الصحيحة، إن كان هناك فعلًا قد عَرف المكلفون جميعًا العقيدة الصحيحة؛ لأنها

في الواقع لا تقتصر علىٰ معرفة التوحيد بأقسامه الثلاثة كما ذكرنا، بل يجب أن يُضم إلىٰ ذلك كل ما جاء في الكتاب والسنة»[1] اهـ.

وفيه: أن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن زيادته تكون بالعمل الصالح، ونقصانه يكون بترك العمل الصالح، وبارتكاب ما نهىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عنه.

وأن من حق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله: القيام بمتطلباتها من أركان.

وأن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، وبكل فضيلة جاء بها الإسلام.

وأنه مما يجب علىٰ الدعاة أن يَربطوا الأعمال الصالحة بالعقيدة، وأن أُسَّ هذه العقيدة هو الإيمان.

وأن الأعمال الصالحة هي من مسمىٰ الإيمان.

ومن تدبَّر هذين النقلين فقط عن الشيخ الألباني حَقَّ التدبر؛ لظهر له جليًّا موافقته لأهل السنة والجماعة، وبُعده عن المرجئة والإرجاء.

ثالثًا: ما جاء عنه فيما يخص الاستثناء في الإيمان.

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حديث: «اتقوا زلة العالم وانتظروا فَيْئَتَه»**، ثم حكم عليه بأنه: ضعيف جدًّا، ثم قال:

«ولعل أصل الحديث موقوف، فرفعه كثير[2] عمدًا أو خطأً، فقد رأيت الشطر الأول منه من قول معاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، في مناقشة هادئة رائعة بين ابن مسعود وأبي مسلم الخولاني التابعي الجليل، لا بأس من ذكرها لما فيها من علم وخلق كريم ما

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٥٧١).

(٢) يعني: كثير بن عبد الله.

أحوجنا إليه في مناظراتنا ومجادلاتنا، وأن المنصف لا يضيق ذرعًا مهما علا وسما إذا وجه إليه سؤال أو أكثر في سبيل بيان الحق، فأخرج الطبراني في «مسند الشاميين، ص: ٢٨٩» بسند جيد عن الخولاني: أنه قدم العراق فجلس إلىٰ رفقة فيها ابن مسعود، فتذاكروا الإيمان، فقلت: أنا مؤمن. فقال ابن مسعود: أتشهد أنك في الجنة؟ فقلت: لا أدري مما يحدث الليل والنهار.

فقال ابن مسعود: لو شهدتُ أني مؤمن لشهدت أني في الجنة. قال أبو مسلم: فقلت: يا ابن مسعود! ألم تعلم أن الناس كانوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ علىٰ ثلاثة أصناف:

مؤمن السريرة مؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مؤمن العلانية كافر السريرة؟

قال: نعم. قلت: فمن أيهم أنت؟ قال: أنا مؤمن السريرة مؤمن العلانية. قال أبو مسلم: قلت: وقد أنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، فمن أي الصنفين أنت؟ قال: أنا مؤمن.

قلت: صلىٰ الله علىٰ معاذ. قال: وما له؟ قلت: كان يقول: «اتقوا زلة الحكيم»، وهذه منك زلة يا ابن مسعود! فقال: أستغفر الله».

قال الألباني معلقًا: «وأقول: رضي الله عن ابن مسعود، ما أجمل إنصافه وأشد تواضعه! لكن يبدو لي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة؛ فابن مسعود نظر إلىٰ المآل، ولذلك وافقه عليه أبو مسلم، وهذا نظر إلىٰ الحال، ولهذا وافقه ابن مسعود، وأما استغفاره فالظاهر أنه نظر إلىٰ أن استنكاره علىٰ أبي مسلم كان عامًّا فيما يبدو من ظاهر كلامه. والله أعلم»[1].

(١) السلسلة الضعيفة (٤/ ١٩٣)، الحديث رقم: (١٧٠٠).

ومن تأمَّل هذا النقاش تأملًا شافيًا، تأمُّل مستبصرٍ ومسترشد؛ لوَجَد فيه من الفوائد الجليلة ما الله به عليم، ومن أهمها لموضوعنا قول أبي مسلم الخولاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**الناس ثلاثة أصناف:** مؤمن السريرة مؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مؤمن العلانية كافر السريرة».

هذه أصناف الناس في زمن النبي ﷺ، وهذه هي أصنافهم علىٰ مر العصور، إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومن تأملها جيدًا لوجدها خالية من: «مؤمن السريرة كافر العلانية»، كما في فرضية إيمان تارك العمل بالكلية، فتأمَّل.

وقد ذكر ما يُؤيد هذا المعنىٰ حين أشار إلىٰ «مؤمن العلانية كافر السريرة»، وذلك لمَّا قيل له بأن اتهام المبطلين لأهل السنة بأنهم مرجئة بسبب عدم تكفيرهم تارك الصلاة تكاسلًا مع إيمانه بها؛ فِرْيَةٌ ليست بالحديثة، وإنما هي فريةٌ قديمة، وذكروا له قول القاضي العلامة أبي الفضل السكسكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه: «البرهان في عقائد أهل الأديان»، حين قال: إن طائفة من أهل البدع تسمىٰ بالمنصورية يتهمون أهل السنة بأنهم مرجئة لقولها: إن تارك الصلاة إذا لم يكن جاحدًا لوجوبها؛ مسلمٌ علىٰ الصحيح من المذهب، ويقولون: هذا يؤدي إلىٰ أن الإيمان عندهم قول بلا عمل، وذكروا له أن العلامة السكسكي قد دافع عن أهل السنة، ورد هذا الاتهام في كتابه المذكور.

فقال العلامة الألباني مستنكرًا عبارة: «مسلم علىٰ الصحيح من المذهب»:

«عفوًا؛ ما أدري إذا كان عبارة الرجل الفاضل في لفظة «مسلم» هل هي دقيقة؛ لأن المنافق الذي يُظهر الإسلام يقال فيه: مسلم، لكنه غير مؤمن، والبحث الآن أن هذا تارك الصلاة وهو مؤمن بها؛ هل هو مؤمن أم لا؟ وجوابنا:




إنه مؤمن، لكن إيمانه ناقص، فتركه للصلاة دليل نقصان إيمانه، أما أن يقال: إنه مسلم؛ فيقال: حتىٰ الذي ليس في قلبه ذرة من الإيمان لكنه يتظاهر بشيءٍ من أركان الإسلام فيقال عنه: إنه مسلم. مفهوم ملاحظتي؟»[1].

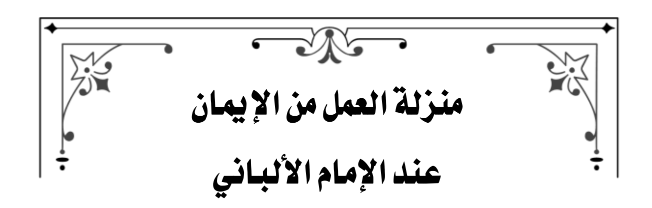
ففرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين مؤمن السريرة مؤمن العلانية وبين مؤمن العلانية كافر السريرة، فتأمَّل.

ومقصوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن مِن الناس مَن قد ينطق بالشهادتين ويُظهر الإسلام، فيكون في أحكام الدنيا مسلمًا، ولا يكون عند الله مؤمنًا؛ فتجري عليه أحكام المسلمين في الدنيا، وهو في الآخرة في الدرك الأسفل من النار.



---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٨٥٥).



منزلة العمل من الإيمان عند الإمام الألباني

بيَّن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهمية العمل في الإسلام، وأن الإيمان إذا وقر في القلب؛ فلابد وأن يظهر أثره علىٰ البدن والجوارح، فإن ازداد الإيمان في القلب؛ ظهرت زيادته علىٰ الجوارح، وإن ضعف؛ ظهر ضعفه علىٰ الجوارح، وإن انعدم كلية؛ انعدم أثره علىٰ الجوارح كلية، ومعنىٰ انعدامه بالكلية أن تصبح أعمال الإنسان التي يعملها بجوارحه، خيرًا كانت أو شرًّا؛ لا أثر لها في إيمانه زيادةً ونقصًا، لا أنه يعيش دهره بلا عمل، وذلك أن الإيمان إذا ذهب أصله من قلب الإنسان، وخرج من الإسلام؛ ذهب أثره وانعدم، فلم تبقَ له فائدة.

وهذا أمر يوضِّحه قول النبي ﷺ كما في الحديث الصحيح: «ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب».

وأقوال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب كثيرة، أذكر منها:

قوله: «إذا عرفنا أن السعادة مرتبطة بالعمل الصالح، والشقاوة مرتبطة بالعمل الطالح، وعرفنا أن كلًّا من العمل الصالح والعمل الطالح سببان يحققان السعادة أو الشقاوة، هذه حقيقة لا خلاف فيها بين المسلمين أبدًا، إذًا: إذا كان العمل الصالح هو سبب السعادة، والعمل الطالح سبب الشقاوة؛ فصلة الرحم وحسن الخلق سبب لطول العمر وسعة الرزق، أي: إن الحديثين السابقين ذِكرًا؛ وهو: «**حسن الخلق وحسن الجوار يُعمِّران الديار ويُطيلان في الأعمار**»، والحديث





الآخر: «**من أحب أن يُنسأ له في أجله، ويُوسع له في رزقه؛ فليَصِل رحمه**»؛ يتحدثان في دائرة الأسباب؛ ما هو سبب السعادة؟ العمل الصالح، ما هو سبب الشقاوة؟ العمل الطالح؛ هنا الحديثان يتحدثان عن سبب سعة الرزق وطول العمر، قال: «**حسن الجوار وصلة الأرحام**»، فنحن لا ندري ما الذي كُتب علىٰ الإنسان: أَسَعادةٌ أم شَقاوة؟ لكن العمل هو الذي يُدرِّينا، ولذلك جاء في الحديث الصحيح أن رجلًا سأل النبي ﷺ: «كيف بي أن أعلم أنني أنا يعني مسلم أو مؤمن أو محسن. قال: **سَل جيرانك، فإن أحسنوا الثناء عليك فأنت مسلم، وإن أساءوا الثناء عليك فأنت غير مسلم**»، أو كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إذًا الأعمال هي مربوطة مع القدر الغائب عنا، ولذلك قال تعالىٰ في الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥- ٧]؛ أي: الجنة، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٨- ١٠]، وكما أن رجلًا، لا أقول: مسلمًا، وكما أن رجلًا عاقلًا لا يستطيع أن يقول: أنا أترك أسباب الصحة، وأترك أسباب القوة والسعادة الدنيوية بحُجَّة أنه إذا كان الله مقدِّرًا لي الصحة والسعادة الدنيوية؛ فإنها ستأتيني ولو لم أتخذ سببًا من الأسباب، ما أحد يقول بهذا، بل بالعكس؛ تَجِد الناس الأشقياء الفاسدين سلوكًا وأخلاقًا يأخذون بأسباب السعادة الدنيوية، والصحة البدنية؛ لأنهم يعلمون يقينًا أن هذه الصحة لابد لها من اتخاذ الأسباب، كذلك يُقال تمامًا بالنسبة للسعادة الأخروية، إذا المسلم يُريد أن يكون سعيدًا فعلًا فعليه أن يَضَع نصب عينيه الآية السابقة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥- ١٠]، إذًا الحديث الأول والثاني علىٰ ظاهرهما تمامًا: «**من أحب أن يُنسأ له في أجله، ويُوسع له في**

رزقه؛ فليصل رحمه»؛ أي: صلة الرحم سببٌ شرعيٌّ لسعة الرزق وطول العمر، لكن: النتيجة نحن مخبأة عنا، غير معلومة لدينا؛ كالسعادة والشقاوة تمامًا، لكن: كما أن السعادة والشقاوة لها أسباب، كذلك طول العمر وسعة الرزق لها أسباب، لا فرق بين هذه الأسباب وبين تلك الأسباب، ويكفي في إثبات أثر السببية في السعادة الأخروية أن نتذكر قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، هذه الباء هنا سببية، يعني بسبب عملكم الصالح، وأعظم الأعمال الصالحة هي الإيمان، كما جاء في الحديث الصحيح: «أن النبي ﷺ سأله رجل عن أفضل الأعمال، قال: **الإيمان بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ**».

الإيمان عمل قلبي، ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا، لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله، ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك علىٰ البدن والجوارح، لذلك: فقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] نصٌّ قاطع صريح بأن دخول الجنة ليس بمجرد الأماني، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]؛ مَن يعمل خيرًا يُجزَ به، ومَن يعمل سوءًا يُجزَ به، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]»[1] اهـ.

وقوله: «لهذا أنا أقول اليوم: لا فائدة مطلقًا من تكتيل المسلمين، ومن تجميعهم، ثم تركهم في ضلالهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم في الدنيا قبل الآخرة!

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (١١).

نحن نعلم قول النبي ﷺ: «من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه؛ حرَّم الله بدنه على النار»، وفي رواية أخرى: «**دخل الجنة**».

فيمكن ضمان دخول الجنة لمن قالها مخلصًا، حتى لو كان بعد لأيٍ وعذابٍ يَمسُّ القائل، والمعتقد الاعتقاد الصحيح لهذه الكلمة فإنه قد يُعذب بناءً على ما ارتكب واجترح من المعاصي والآثام، ولكن سيكون مصيرُه في النهاية دخول الجنة.

وعلى العكس من ذلك؛ من قال هذه الكلمة الطيبة بلسانه، ولَمَّا يدخل الإيمانُ قلبَه؛ فذلك لا يفيده شيئًا في الآخرة، قد يفيده في الدنيا النجاة من القتال، ومن القتل، إذا كان للمسلمين قوةٌ وسلطان، وأما في الآخرة فلا يفيده شيئًا؛ إلا إذا كان قائلًا لها وهو فاهمٌ معناها أولًا، ومعتقدٌ لهذا المعنى ثانيًا؛ لأن الفهم وحده لا يكفي، إلا إذا اقترن مع الفهم الإيمان بهذا المفهوم، وهذه النقطة أظن أن أكثر الناس عنها غافلون! وهي: لا يلزم من الفهم الإيمان، بل لابد أن يقترن كلٌّ من الأمرين مع الآخر حتى يكون مؤمنًا، ذلك لأن كثيرًا من أهل الكتاب من اليهود والنصارى كانوا يعرفون أن محمدًا ﷺ رسولٌ صادقٌ فيما يدعيه من الرسالة والنبوة، ولكن مع هذه المعرفة التي شهد لهم بها ربُّنا عَزَّوَجَلَّ حين قال: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ومع ذلك: هذه المعرفة ما أغنت عنهم من الله شيئًا، لماذا؟

لأنهم لم يُصدقوه فيما يدعيه من النبوة والرسالة، ولذلك: فإن الإيمان تسبقه المعرفة، ولا تكفي وحدها، بل لابد أن يقترن مع المعرفة الإيمان والإذعان؛ لأن المولى عَزَّوَجَلَّ يقول في محكم التنزيل: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

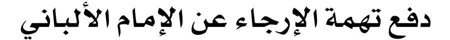
وعلى هذا، فإذا قال المسلم: «لا إله إلا الله» بلسانه؛ فعليه أن يضم إلى ذلك

معرفة هذه الكلمة بإيجاز، ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدَّق وآمن؛ فهو الذي يَصدُق عليه تلك الأحاديث التي ذكرتُ بعضها آنفًا، ومنها قوله ﷺ مشيرًا إلىٰ شيءٍ من التفصيل الذي ذكرتُه آنفًا: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»، أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار، وهذا أكرره لكي يرسخ في الأذهان، وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي، ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان؛ من الأعمال القلبية والظاهرية، حسب اجتهاد بعض أهل العلم، وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه، وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب، أو فعَلَ من المعاصي، أو أخلَّ ببعض الواجبات، ثم تنجيه هذه الكلمة الطيبة، أو يعفو الله عنه بفضلٍ منه، وكرمه، وهذا معنىٰ قوله ﷺ المتقدم ذكره: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»، أما من قالها بلسانه ولم يفقه معناها، أو فقه معناها ولكنه لم يؤمن بهذا المعنىٰ؛ فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله، إلا في العاجلة؛ إذا كان يعيش في ظل الحكم الإسلامي، وليس في الآجلة»[1].

وقوله: «أقول في الواقع: إن ارتباط صلاح الظاهر بصلاح الباطن، وصلاح الباطن بصلاح الظاهر؛ هذه حقيقة نفسية شرعية، للإسلام الفضل الأول في الكشف عنها وبيانها، ثم تَلا الإسلام ما يُسمَّىٰ اليوم بعلم النفس، علىٰ عُجَرِه وبُجَرِه؛ فقد استطاعوا فعلًا أن يَكشفوا بجهودهم المتتابعة والمتتالية شيئًا يسيرًا جدًّا من هذا الموضوع الذي كان الإسلام إليه سابقًا كل الاجتهادات، وكل

(١) التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام (ص ١٧).






الفلسفات، ولا أقول: الديانات؛ لأن هذه الديانات غير واضحة ولم تَرِد إلينا كاملةً، فأقول: هناك أحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا تؤكد هذه الظاهرة النفسية من الارتباط الوثيق بين القلب والبدن، بين الباطن والظاهر؛ فمنها قوله عليه الصلاة والسلام في حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وبينهما أمورٌ مُشتَبِهات لا يَعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقىٰ الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ألا وإن لكل ملكٍ حمًىٰ، ألا وإن حمىٰ الله محارمه، ألا ومن حام حول الحمىٰ يوشك أن يقع فيه، ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فهذا الحديث صريحٌ جدًّا في شطره الأخير: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فصلاح إذًا الجسد من الناحية النفسية والمعنوية كهي من الناحية المادية الطبية، صلاح البدن بصلاح القلب، ظاهرًا وباطنًا، فإذا صلح القلب صلح الجسد، والجسد إذا صلح أيضًا؛ كان ذلك مدعاةً لصلاح القلب، ولذلك: ففي الحديث تنبيهٌ قويٌّ جدًّا علىٰ أن المسلم لا ينبغي أن يغتر بقوله: أنا طويتي صحيحة وسالمة، ونيتي طيبة، لكن: عمله ليس كنيَّتِه التي يَزعُمها أنها صالحة وطيبة؛ لأن النبي ﷺ يُكذِّبه في هذا الحديث حينما يقول: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ يعني: أن القلب إذا كان صالحًا كما يدَّعي بعض الناس فلابد من أن ينضح صلاحه علىٰ جسده وعلىٰ ظاهره، علىٰ حَد قول من قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ   وإن خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَم»[1].

وقوله: «أحد الحزبيين ألَّف رسالةً سمَّاها: «الشخصية المسلمة»، لكن: أين هي من الشخصية المسلمة؟! إنهم لا ينظرون إلىٰ الظواهر، يقولون: العبرة بما في الباطن. ولكنهم جَهِلوا أن الظاهر عنوان الباطن، وأنه لا انفكاك ولا انفصال بين الظاهر والباطن، والحقيقة: أنني شَبَّهتُ ارتباطَ الظاهر بالباطن تفاعلًا أشبَه بما كان يتحدث به بعض الفلاسفة القدامىٰ، ولعلهم الآن يفكرون، وحدثني أحدهم من الإمارات أن أحدهم وَجَد ذلك، وما صدَّقتُه، وتحدث معي طويلًا، وهي الحركة الدائمة، تسمعون بالحركة الدائمة؟ يعني: إيجاد شيء يتحرك إلىٰ الأبد بطبيعته، فأنا أرىٰ أن الحركة الدائمة هي قائمة بين الظاهر والباطن، وهذا له أصل فيما يُسمونه اليومَ بعلم الفلسفة، أو علم النفس، وبهذا العِلم تُعلَّل الحركات في الصلاة تعليلًا رائعًا جدًّا، هذا الركوع، وهذا السجود، ورفع اليدين، وتحريك الأصبع، كل هذا له آثارٌ في القلب؛ أي: يُقوي القلب، يُقوي الإيمان الذي مَقرُّه القلب، فإذا قَوِيَ القلب صَحَّ البدن؛ أي: ازداد الإنسان حركةً، ازداد هو حركةً، ازداد إيمانُه في قلبه، وهكذا الحركة الدائمة التي كانوا يُفكرون بها ولَمَّا يَستطيعوا تحقيقها عمليًّا موجودة في قلب وفي ذات كل إنسان»[2].

وقوله: «وكثيرٌ من الناس يَجهلون أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين ظاهر الإنسان وباطنه، وهذا الارتباط الوثيق مما توافرت كثيرٌ من أحاديث الرسول ﷺ في الدلالة عليه، ولعلكم تعلمون العبارة التي تُذكر في كثيرٍ من الكتب: «الظاهر

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٢٥).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١٠١٣).

عنوان الباطن»، وهذا الذي أشار إليه الشاعر قديمًا حين قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَم

فلابد ما يكون هناك ارتباط بين الظاهر وبين الباطن، لذلك عُنِيَ رسول الله ﷺ عنايةً بالغةً في إصلاح ظواهر المسلمين فضلًا عن بواطنهم، فهو - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كما جاء بإصلاح القلوب والبواطن كذلك جاء بإصلاح الأجساد والظواهر معًا؛ فليس الأمر فقط كما يقول كثيرٌ من الناس: العبرة بما في الباطن. نعم، العبرة بما في الباطن، لكن ذلك لا يستلزم عدم العناية بالظاهر»[1].

وفي حوار له رَحِمَهُ اللَّهُ مع أحد الحاضرين:

قال المحاور: «موضوع امتحان القلوب كان أشغلني كثيرًا لِمَا رأيته في واقع الدعاة وطلاب العلم، والمسألة عندي في رأيي يرجع أكثرها لقضايا - كما تطرقنا قبل قليل -: حب الشهرة، حب السمعة،...أشياء؛ أعمال قلبية، قد خرجت آثارها كما نرىٰ، ولذلك الذين يفصلون اعتقاد القلب وعمل القلب عن عمل الظاهر؛ كاذبون واهمون، فيقولون: الإيمان موجود في القلب، وتجده في الظاهر لا وجود له؛ غير صحيح؛ فما في القلب يَخرج.

فقال الشيخ مؤيدًا: الظاهر عنوان الباطن»[2] اهـ.

وتحت عنوان: «عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعةٌ مُحدَثة» ذكر كلامًا نافعًا لابن القيم، بيَّن فيه أهمية العمل من الإيمان، وأن اقتران العلم بالعمل، والعمل بالعلم؛ أمرٌ واجب، فكان مما ذكره عن ابن القيم أنه قال:

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١).

(٢) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٦٠٠).

«**فإن المطلوب من العَمَليَّات أمران**: العلم والعمل، والمطلوب من العِلمِيَّات العلم والعمل أيضًا، وهو حب القلب وبغضه، وحبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه للباطل الذي يخالفها؛ فليس العمل مقصورًا علىٰ عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تَبَع؛ فكل مسألةٍ علمية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، وذلك عمل، بل هو أصل العمل، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال! وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيرًا من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي ﷺ غير شاكِّين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب؛ مِن حبِّ ما جاء به والرضا به وإرادته، والموالاة والمعاداة عليه؛ فلا تهمل هذا الموضع فإنه مهم جدًّا، به تَعْرِف حقيقة الإيمان.

فالمسائل العِلمية عَمَلية، والمسائل العَمَلية عِلمية؛ فإن الشارع لم يَكتفِ من المكلفين في العَمَليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العِلميات بمجرد العلم دون العمل».

ذكر الشيخ الألباني هذا الكلام عن ابن القيم، ثم قال مؤيدًا ما فيه:

«فتحرر من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أن التفريق المذكور مع كونه باطلًا بالإجماع لمخالفته ما جرىٰ عليه السلف، وتظاهر الأدلة المتقدمة علىٰ مخالفته؛ فهو باطلٌ أيضًا من جهة تصور المفرقين عدم وجوب اقتران العلم بالعمل، والعمل بالعلم، وهذه نقطةٌ هامَّةٌ جدًّا تساعد المؤمن علىٰ تَفَهُّم الموضوع جيدًا، والإيمان ببطلان التفريق المذكور يقينًا»[١].

---

(١) الحديث حجةٌ بنفسه في العقائد والأحكام (ص ٦١).

وفي «السلسلة الصحيحة» ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «**أقيموا صفوفكم ثلاثًا، والله لتُقيمُن صفوفكم أو ليُخالفَنَّ الله بين قلوبكم**»، ثم ذكر بعده بعض الفوائد، ومنها قوله:

«في الحديثين دليلٌ واضحٌ علىٰ أمرٍ لا يعلمه كثيرٌ من الناس، وإن كان صار معروفًا في علم النفس، وهو أن فساد الظاهر يؤثر في فساد الباطن، والعكس بالعكس، وفي هذا المعنىٰ أحاديث كثيرة، لعلنا نتعرض لجمعها وتخريجها في مناسبةٍ أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ»(١).

وقال: «فمن تمام هذا الإسلام وكماله أنه عُنِيَ بشيءٍ لا يَعتني به عادةً المنتمون إلىٰ هذا الإسلام؛ إما جهلًا، وإما غفلةً، وقد يجتمعان في بعض الأحيان، الجهل والغفلة معًا؛ ذلك هو أن الإسلام كما جاء لإصلاح القلوب جاء أيضًا لإصلاح الظواهر والأبدان، ولأمرٍ ما قيل قديمًا وبناءً علىٰ ما سيأتي من البيان: «الظاهر عنوان الباطن»، بينما ترىٰ كثيرًا من الناس اليوم لا يهتمون بإصلاح ظاهرهم، حتىٰ الذين فَسَقوا وفَجَروا بإجماع علماء المسلمين حينما يُعرِضون عن العمل ببعض الأركان الإسلامية، كالصلاة مثلًا؛ فقد تقول لأحدهم: يا أخي لماذا لا تُصلي؟ يُبادرك بقوله: «العبرة بما في القلب»؛ يعني: هذه الصلاة عمل، والعبرة بما في القلب؛ هذا جهلٌ مضاعفٌ، جَهِل أن الإسلام جاء لإصلاح الأبدان أيضًا كما جاء لإصلاح القلوب.

وثانيًا: هو يَعكس فينفي أن يكون مثل الصلاة هو أمرٌ مرغوبٌ فيه، فيقتصر في كلامه أن العبرة بما في القلب فقط، لقد أبطل النبي ﷺ هذه الدعوىٰ وأمثالها

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ٧٤).

بمثل قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحديث المشهور، ولكنَّ كثيرًا من الناس حينما يَروون هذا الحديث لا يُدندنون حول هذه النقطة بالذات وهي ارتباط الظاهر بالباطن، ووجوب اهتمام المسلمين بظواهرهم؛ إصلاح ظواهرهم كما يُعنَونَ بإصلاح بواطنهم، فأمران متصلان لا انفكاك بينهما؛ فكلٌّ منهما يَمُدُّ الآخر إما صلاحًا وإما فسادًا، اسمعوا ذاك الحديث الذي سمعتموه ولا شك مراتٍ ومرات، ألا وهو: ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأنه صحابي ابن صحابي، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وبينهما أمور مشتبهات، لا يَعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقىٰ الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ألا وإن لكل ملكٍ حِمًىٰ، ألا وإن حِمىٰ الله محارمه، ألا ومن حام حول الحِمىٰ يوشك أن يقع فيه**»، والشاهد من الحديث هو التالي: قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، إذًا هذا نصٌّ صريحٌ بأن الظاهر عنوان الباطن، وكما قال الشاعر: «وكل إناءٍ بما فيه ينضح»، فإذا كان القلب صالحًا فستكون الحركات والأعمال التي يأتي بها صاحبُ هذا القلب كقلبه الصالح، وإن كان قلبه طالحًا فاسدًا فسينتج من صاحب هذا القلب ما يليق بهذا القلب الفاسد؛ أي: أعمال غير صالحة.

ولذلك: فلا يجوز لمسلمٍ أولًا: أن يَغتَرَّ بأن العبرة بصلاح القلب، ثم هو لا يهتم بإصلاح العمل، وثانيًا: من كان معنا مع حديث نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أن صلاح الظاهر مرتبط بصلاح الباطن؛ فلا يجوز له أن يتساهل بإصلاح هذا الظاهر»[1].

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١٠٠٥).

وقال: «الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسنة، ومن أقوال الأئمة؛ من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين: أن ما جاوز العمل القلبي وتعدَّاه إلىٰ ما يتعلق بالعمل البدني؛ فهو شرطُ كمال، وليس شرطَ صِحَّةٍ[1]، ولذلك: الزيادة والنقصان الذي هو معروفٌ عند العلماء وجاء ذكره في تضاعيف السؤال؛ إنما يزيد بهذه الأعمال وينقص، فهناك ارتباطٌ وثيقٌ جدًّا بين العمل القلبي والعمل البدني، فكلما ازداد الإيمان في القلب كلما ظهرت آثاره علىٰ البدن، وكلما ازداد العمل بدنيًّا عاد بزيادةٍ في الإيمان القلبي؛ هذا هو الذي نفهمه مما أشرت إليه آنفًا من أقوال العلماء الذين كانوا أعلمَ الناس بدلالات الكتاب والسنة»[2].

وقال: «وبهذه المناسبة أقول: من الخطأ الشائع والفاحش أن يُقال في بعض المناسبات: إن العبرة بما في القلب؛ لا، هذا كلام ناقص، العبرة بما في القلب وما في العمل، ذلك: لأن النبي ﷺ ذكر في الحديث السابق: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فلذلك كما جاء النبي ﷺ لإصلاح القلوب جاء أيضًا لإصلاح الأعمال، بدليل تلك النصوص، ولا شك ولا ريب أن الأقوالَ من جملة الأعمال، وإذ الأمر كذلك فينبغي أن تكون أقوالنا في حد ذاتها صالحةً، كالعمل، وكما أنه لا يجوز لمسلم أن يأتي بعملٍ ثم يظهر أن هذا العمل مخالفٌ للشرع، فيُرقِّعونه بحجة: إن نيته طيبة، هذا ترقيع، ذلك: لأنه لا يشفع للعمل الطالح النية

(١) سيأتي بيان ما يعنيه علماء السنة إذا ما نطق أحدهم بأن العمل شرط في الإيمان، وأنهم لا يَعنون الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء، فكلهم مجمعون علىٰ إدخال العمل في مسمىٰ الإيمان.

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٨٥٥).

الصالحة؛ أي: إذا كان العمل مخالفًا للشرع وكانت النية صالحة؛ هذه النية الصالحة لا تَقلب العمل الطالح المخالف للشرع إلىٰ عمل صالح، كما أنه علىٰ العكس من ذلك تمامًا: لو كان العمل صالحًا وكانت النية فاسدة؛ فهذا العمل الصالح لا يَقلب النية الفاسدة فيجعلها صالحة، ولهذا قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأةٍ يَنكِحها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه**»، المقصود بالهجرة هنا هو الجهاد في سبيل الله، فيقول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**فمن كانت هجرته**»؛ أي: جهاده، في سبيل الله، فهو العمل الصالح، «**ومن كانت هجرته**»؛ أي: جهاده، في أمرٍ مادي، كامرأة يُصيبها أو دنيا؛ فحينئذٍ عمله يُصبح فاسدًا، هكذا الشرع يَربط بين وجوب صلاح العمل مع صلاح النية، وأن صلاح أحدهما لا يكون مُصلحًا فيما فسد من الآخر، والعكس تمامًا بالعكس»[1].

وفي رده علىٰ البوطي ونقض عبارته التي قال فيها: «وفاتهم أن الاقتداء لا يأتي إلا بوازع ودافع، ولن تجد من وازع يحمل علىٰ الاتباع إلا المحبة القلبية...»؛ قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا التلازم بين الإيمان والعمل، وذلك في مقدمة كتابه: «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، صفحة د»، التي كتبها عام ١٣٩٧هـ، قال:

«فلم يفتنا ذلك مطلقًا بحمد الله، بل نعلم علم اليقين أنه كلما ازداد المسلم اتباعًا للنبي ﷺ ازداد حبًّا له، وأنه كلما ازداد حبًّا له ازداد اتباعًا له ﷺ؛ فهما أمران متلازمان كالإيمان والعمل الصالح تمامًا».

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٥٣٤).

وفي تعليقه علىٰ قول النبي ﷺ: «ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»؛ قال:

«ففي هذا الحديث تصريحٌ بأن الظاهر مربوطٌ بالباطن؛ صَلاحًا وطَلاحًا، إذا صلح القلب صلح الجسد، وإذا فسد القلب فسد الجسد، ومن هنا: نأخذ مبدأً هامًّا جدًّا يَغفُل أو يتغافل عنه كثيرٌ من المسلمين المعاصرين اليوم، الذين لم يَتلقَّوا شيئًا من العلم الشرعي، وإنما شَرعُهم عقولُهم وأهواؤهم، فإذا ما قلت لأحدهم: لماذا لا تصلي؟ مثلًا، يقول: العبرة ليست بالصلاة، وإنما العبرة بصلاح الباطن؛ فهو يتجاهل هذه الحقيقة: أنه لو كان باطنه - أي: قَلبُه - صالحًا؛ لنضح صالحًا، والعكس بالعكس، ولذلك: فينبغي علىٰ كل مسلم أن يهتم بإصلاح ظاهره، وأن لا يَغترَّ في أن الأمر بما وقر في قلبه؛ لأن الظاهر عنوان الباطن.

«الظاهر عنوان الباطن»؛ هذا ليس كلام علماء وفقهاء فقط، بل ذلك ما يدل عليه هذا الحديث الصحيح الذي أنا في صدد التعليق عليه أولًا، ثم الحديث الأول حديث أبي ثعلبة الخُشني؛ لأن النبي ﷺ قد أمرهم بأن يجتمعوا وأنْ لا يتفرقوا في المنزل، ولو في الصحراء الواسعة الأطراف، أمرهم أن يجتمعوا لأن هذا الاجتماع بالأجساد يُقرب القلوب بعضها إلىٰ بعض»[1].

وقال: «فإذًا: صلاح القلب فيه صلاح البدن، وهذه من أسرار الشريعة التي نبَّه عليها النبي ﷺ في هذا الحديث؛ لأنه يشير في هذا الحديث وفي الأحاديث الأخرىٰ: أن ظاهر الجسد مرتبطٌ بباطنه، ألا وهو القلب، والقلب أيضًا مرتبطٌ بظاهر البدن، فكأن هناك حركة دائمة مستمرة تُشبِه ما كنا ولا نزال نسمعه، وأنهم

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٣٨٥).

يحاولون أن يَصِلوا إلىٰ اكتشاف ما يُسمونه بالحركة الدائمة، الحركة الدائمة أوجدها الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في هذا الإنسان الذي صَوَّرَه وأحسن صُوَرَه، تلك الحركة هي: إذا أصلحتَ قلبك لزم منه صلاح بدنك، وإذا أصلحتَ جسدك لزم منه صلاح قلبك، فإذًا: لا يَقولنَّ أحدٌ كما نسمع ذلك في كثيرٍ من الأحيان من بعض الشباب الذين لم يُربَّوا تربيةً إسلاميةً، وأخَلُّوا بكثيرٍ من الأركان الشرعية؛ كالصلاة مثلًا، إذا قيل لهم: يا أخي لِمَ لا تصلي؟ يقول لك: «العبرة بما في القلب»، كأنه يقول أو كأنه يَتصَوَّر أنه من الممكن أن يكون القلب صالحًا وصحيحًا وسليمًا أما الجسد فلا يتجاوب مع الأحكام الشرعية، هذا أمرٌ باطلٌ تمام البطلان، فلابد أن نلاحظ هذه الحقيقة؛ ألا وهي ارتباط الظاهر بالباطن، وأن صلاح أحدهما لا يعني إلا صلاح الآخر، وأن فساد أحدهما لا يعني إلا فساد الآخر»[1].

وقال: «لا يمكن أن تَجِد جسمًا سليمًا في الظاهر والقلب مريض، لابد أن يظهر أثر هذا المرض علىٰ ظاهر الجسد، وكذلك بالنسبة للناحية الإيمانية، فإذا كان الإيمان هو المستقر في قلب هذا الإنسان؛ فلابد من أن يَظهر علىٰ بدن هذا الإنسان، وهذا صريحٌ في الحديث السابق: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فنسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يُصلِحنا ظاهرًا وباطنًا»[2].

وقال: «لذلك: والبحث في هذا طويلٌ وطويلٌ جدًّا؛ علىٰ المسلمين أنْ لا يَغتروا بقول بعض القائلين: «إن العبرة بما في القلب»؛ تمويهًا علىٰ الناس، نحن

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٤٤٥).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٤٨٨).

نقول معهم: العبرة بما في القلب، ولكننا نزيد عليهم فنقول: لا يمكن أن يكون ما في القلب صلاحًا ثم يَظهر من الجسد طَلاحٌ، والعكس بالعكس: لا يمكن أن يكون ما في القلب طَلاحًا ويَظهر من الجسد صلاحٌ.

هذا أمرٌ غير سليمٍ، وغير صحيحٍ إطلاقًا، شأن ذلك: شأن القلب مع الجسد من الناحية الطبية؛ إذا كان الجسد سليمًا لا يمكن أن يكون القلب مريضًا، والعكس أيضًا بالعكس: إذا كان القلب مريضًا من الناحية الطبية لا يمكن أن يكون الجسد سليمًا، أمرٌ مُطَّردٌ سَلبًا وإيجابًا، طِبًّا بدنيًّا وطِبًّا نبويًّا؛ فالذين يقولون حين يؤمرون مثلًا بأداء الصلوات، أو بالمحافظة عليها؛ يقول لك: يا أخي الأمر ليس بما في الصلاة، الأمر بما في القلب؛ نقول: صدقتَ، الأمر بما في القلب؛ لكن: لو كان ما في القلب إيمانًا صحيحًا سليمًا لنَضَح هذا القلب بالصلاة والطاعة والعبادة، وإلا فالأمر على العكس تمامًا، والأمر كما قيل:

فحَسبُكُموا هذا التفاوت بيننا ... وكل إناءٍ بما فيه يَنضَح

إذا كان هذا الوعاء الذي وضعه الله عَزَّوَجَلَّ في الصدر بعنايةٍ وحكمةٍ بالغة، إذا كان صحيحًا وسليمًا؛ لا شك أنه سينضَح صحيحًا وسليمًا، والعكس بالعكس»[1] اهـ.

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن وجود إنسان مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله، يعيش دهره مما شاء الله له أن يعيش دون أن يعمل صالحًا؛ أمرٌ غير مُتصوَّر، فقال:

«إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله عَزَّوَجَلَّ حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا

---

(١) بتصرف يسير من: «متفرقات للألباني – الشريط رقم: ٩٦».

بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصوَّر إيمانًا بدون عمل صالح، إلا أن نتخيَّله تخيلًا، آمن من هنا، قال: أشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ومات من هنا؛ هذا نستطيع أن نتصوَّره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويعيش دهره مما شاء الله ولا يعمل صالحًا؛ فعدم عمله الصالح هو دليل أنه يقولها بلسانه ولم يدخل الإيمان إلىٰ قلبه؛ فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان ليدل علىٰ أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح»[1].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل إصلاح الظاهر يوجِد قطعًا إصلاح الباطن؟ إذا كان هذا سببًا شرعيًّا؛ فما بال عبد الله بن أُبَي ابن سلول كان ممن صلح ظاهرهم ولكنه كان منافقًا؟

فأجاب: «لكل قاعدةٍ شَواذ؛ لأنك وأنت السائل لا تستطيع أن تقول: بأنه إذا صلح قلب المسلم لا يصلح ظاهره، لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أنه إذا صلح قلبه لا يمكن أن يصلح ظاهره، أليس كذلك؟ حتىٰ أمضي في كلامي.

وأعيد ما أقول: لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أن قلبَه صالحٌ ومع ذلك يَظل ظاهره طالحًا، هل يُتصوَّر هذا؟

السائل: الحقيقة أن السؤال كان.

الشيخ: لا، لا، أنا عارف سؤالك.

السائل: إصلاح الظاهر؟

الشيخ: لا، لا، اسمح لي، اسمح لي بارك الله فيك، أنا أريد أن أُمَهد للإجابة عن سؤالك.

السائل: تفضل.

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ٢٨).

الشيخ: لكن هذا التمهيد قام علىٰ توجيه سؤال؛ لأنه أنا لكي أفهم سؤالك السابق أريد أن أفهم جوابك عن هذا السؤال: هل تتصوَّر وأنت مسلمٌ مثلي: قلبَ رجل مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله يبقىٰ ظاهره طالحًا وليس صالحًا، هل تَتَصوَّر هذا؟

السائل: لا أتصور.

الشيخ: الآن نعود للإجابة عن سؤالك: المنافق الكبير الذي ضربتَ به المثل، هل كان قلبه صالحًا؟ الجواب: لا.

السائل: قطعًا لا.

الشيخ: إذًا! أنا حينما قلتُ: القلب الباطن متعلق بالظاهر، والظاهر متعلق بالباطن؛ ما قلتُ: البدء يكون من الظاهر حتىٰ يَرِد سؤالك.

فيبدو لي - والله أعلم - أن سؤالك كان قائمًا أنه إذا صلح ظاهر إنسان؛ مثلًا: إنسان يلبس جميلًا، وطَيِّب، وطِيب، وما شابه ذلك، إلىٰ آخره، وقلبه خَرابٌ يَباب؛ فهذا يُدخِل في قلبه صلاحًا؟ لا! هذا ما قلته، ولن أقوله، ولا أتصوَّر مسلمًا يقوله، لكن العكس هو الصواب؛ أي: من كان مشركًا لا يُحرِّم ولا يُحلِّل، ولا يَتخلَّق بالأخلاق الجميلة التي جاء بها الإسلام، ألا تعتقد معي أنه مجرد أن يؤمن بالله ورسوله يصير هناك انقلابٌ في هذا الإنسان داخليًّا و خارجيًّا، ألا تعتقد معي هذا؟

السائل: نعم، يغلب علىٰ الظن ذلك.

الشيخ: ما تقول يا أخي: يغلب علىٰ الظن، قُل: أقطع بذلك كما قلت آنفًا»[1] اهـ.

وقال: «أنا لا أزال أقول: أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين قلب المؤمن وجسده،

---

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» آخر الشريط رقم: (٤٤٥)، وتتمته في الشريط رقم: (٤٤٦).

وأقول عادة كلمة ما ألهمت أن أقولها، وسأستدركها علىٰ نفسي: كما أن صلاح القلب من الناحية المادية له ارتباط بصلاح البدن؛ فإنني لا أستطيع أن أتصور رجلًا مريض القلب ويكون صحيحًا في البدن، لا أستطيع أن أتصور هذا.

كذلك الأمر تمامًا فيما يتعلق بالناحية الإيمانية، لا أستطيع أتصور مؤمنًا وقد كان كافرًا ثم آمن بالله ورسوله حقًّا، مستحيل أن أتصور أنه سيبقىٰ كما كان»[1].

وفي تعليقه علىٰ قول النبي ﷺ: «إن الله لا يَنظر إلىٰ أجسامِكم، ولا إلىٰ صُوَرِكم، ولكن ينظر إلىٰ قُلوبِكم»، دون زيادة: «**وأعمالكم**»؛ كما عند النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: «رياض الصالحين»؛ فأثبت الألباني الزيادة، حتىٰ صار لفظ الحديث: **«إن الله لا يَنظر إلىٰ أجسامِكم، ولا إلىٰ صُوَرِكم، ولكن ينظر إلىٰ قُلوبِكُم، وأعمالِكُم»**، ثم قال:

«**قلت**: وزاد مسلمٌ وغيره في رواية: «**وأعمالِكم**»، وهو مُخرَّجٌ في: «غاية المرام في تخريج الحلال والحرام»، ص: ٤١٠»، وهذه الزيادة هامةٌ جدًّا؛ لأن كثيرًا من الناس يفهمون الحديث بدونها فَهمًا خاطئًا، فإذا أنت أمرتَهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبُّه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية؛ أجابوك بأن العمدة علىٰ ما في القلب، واحتجوا علىٰ زعمهم بهذا الحديث، دون أن يَعلَموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة علىٰ أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَنظر أيضًا إلىٰ أعمالهم؛ فإن كانت صالحةً قبلها، وإلا ردَّها عليهم، كما تدل علىٰ ذلك عديدٌ من النصوص، كقوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ١٠٨).

والحقيقة أنه لا يُمكن تَصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال، ولا صلاح للأعمال إلا بصلاح القلوب، وقد بيَّن ذلك رسول الله ﷺ أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير: «... **ألا وإن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، وحديثه الآخر: «**لتُسوُّنَّ صفوفكم أو ليُخالفنَّ الله بين وجوهكم**»؛ أي: قلوبكم، وقوله ﷺ: «**إن الله جميلٌ يحب الجمال**»، وهو واردٌ في الجمال المادي المشروع خلافًا لظن الكثيرين.

وإذا عرفت هذا، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب: «الرياض» في جميع نُسَخِه المخطوطة والمطبوعة التي وَقَفتُ عليها: أن الزيادة المذكورة قد استدركها المصنف رحمه الله تعالى في الحديث: (١٥٧٨)؛ لكن قلمه أو قلم كاتبه انحرف بها، فوضعها في مكانٍ مُفسدٍ للمعنىٰ، فوقعت فيه هكذا: «... ولا إلىٰ صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر...»، وانطلىٰ ذلك علىٰ جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة الأميرية ولا غيرها، بل لقد انطلىٰ أمرها علىٰ الشارح ابن علان نفسه، فشرح الحديث علىٰ القلب! فقال (٤/ ٤٠٦): «أي أنه تعالىٰ لا يُرتب الثواب علىٰ كبر الجسم، وحسن الصورة، وكثرة العمل». وهذا الشرح مما لا يخفىٰ بطلانه؛ لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح معارضٌ للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة علىٰ أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرةً وقِلةً، من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقوله في الحديث القدسي: «... **يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله...**».

وكيف يُعقل أنْ لا ينظر الله إلىٰ العمل كالأجساد والصور، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، فتأمَّل كم يُبعد التقليد أهله عن الصواب، ويلقي بهم في وادٍ من الخطأ سحيق، وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنة في أمهات كتبها المعتمدة المصححة، والله المستعان»(١).

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ظاهر الإنسان يُنبئ عن باطنه، وأن الظاهر عنوان الباطن؛ فقال:

«**فأقول:** لا شك أن النبي ﷺ جاء لإصلاح القلوب، ولكنه لم يأتِ فقط لإصلاح القلوب بل ولإصلاح الظواهر أيضًا، ذلك: لأن هذه الظواهر تُنبئ عن البواطن، لذلك يقول العلماء: «الظاهر عنوان الباطن» ويقول الرسول ﷺ في الحديث الآخر الذي يَربط فيه العمل وهو ظاهر بالقلب وهو باطن؛ لا يعلم ما في القلوب إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فيقول ﷺ تعبيرًا عن هذه الحقيقة: «**إن الله لا يَنظر إلىٰ صوركم، ولا إلىٰ أموالكم، ولا إلىٰ أجسادكم، ولكن ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم**»؛ ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم»(٢).

وقال: «فإذًا صلاح الظاهر بصلاح الباطن، لكن من العجائب الغيبية الدقيقة التي لو لم نُؤتَ بهذا الشرع السمح لما عرفناها: أن كلًّا من الظاهر والباطن يتفاعلان ويتعاونان، إذا قَوِيَ القلب صلح الظاهر، إذا صلح الظاهر ازداد القلب قوةً، وهكذا دواليك.

ولذلك: نخرج بنتيجةٍ هامةٍ جدًّا، وهي أن علىٰ كل مسلم يهتم بأحكام دينه

(١) رياض الصالحين (ص ٤٣).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٥٣٤).

أن يُعنَىٰ بظاهره كما يُعنَىٰ بباطنه، ولا يقول كما تقول الجَهَلة حينما تأمرهم بالإتيان بما فرض الله عليهم من الفروض والواجبات، كالصلاة مثلًا؛ يقول لك: يا أخي العبرة ليست بالصلاة، العبرة بما في القلب. الجواب الآن تعرفونه: لو كان هذا قلبه سليمًا صحيحًا لنضحت جوارحه بما يُنبئ عن صلاح قلبه، لكن الواقع أن الأمر علىٰ العكس تمامًا، هو يقول: العبرة بما في القلب. طيِّب، الرسول يقول: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ إذًا علينا أن نهتم بإصلاح الظواهر كما نهتم بإصلاح البواطن، ولا نَغتَرَّ بهذه الكلمة التي تصدر من بعض الجَهَلة، وهي: أن العبرة بما في الباطن فقط، لا؛ لأن الظاهر والباطن مترابطان، متعاونان أشد التعاون، فأحدهما يُقوي الآخر، كما ذكرنا آنفًا»[1].

والشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين يقول بأن العمل من مقتضىٰ الإيمان، ومن لوازمه؛ فإنه يريد من هذا القول إثبات هذه الحقيقة الشرعية، وهي أن الإيمان إذا وقر في القلب؛ فإنه لابد وأن يعمل المؤمن بمقتضىٰ هذا الإيمان الذي وقر في قلبه، وأنها ليست مجرد دعوىٰ يدَّعيها الإنسان، فيزعم أنه مؤمن وإن لم يأتِ بأي عمل من أعمال الإسلام.

ومكانة الإمام الألباني ومنزلته العلمية معلومة عند أهل السنة من علماء، وطلاب علم، وهو أَجَلُّ من أن يتلفظ بأقوال لا يفهم معناها؛ فليس هو ممن يَفهمون الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظنون أن من الممكن أن يؤمن الإنسان وأن يصح إيمانه ويكون مجزئًا بمجرد النطق باللسان واعتقاد القلب، وإن لم يكن

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٢٠١).

لهذا الإيمان ما يدل علىٰ وجود لوازمه ومقتضياته التي لابد أن تظهر علىٰ جوارحه، سواء بالنطق أو العمل.

وقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ فيما ذكره عن أهل الصُّفَّة، حيث قال:

«ولكن لا ينبغي أن يُفهم من ذلك - كما نبَّهنا عليه في مرةٍ سابقةٍ أو مَراتٍ سابقةٍ -، لا ينبغي أن يُفهم أن أهل الصُّفة كانوا أهل كسَلٍ وبِطالةٍ؛ أي: أنهم كانوا يجلسون في المسجد ينتظرون الرزق أن ينزل إليهم من السماء؛ لم يكونوا كذلك، وإنما كانوا يعملون بأيديهم بقدر ما يَسُدُّون به رَمَقَهُم، وقد اشتهر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه دخل مَرةً المسجد فوجد رجلًا يقوم ويصلي، كلما دخل المسجد رآه في المسجد، الأمر الذي أوحىٰ إلىٰ عمر بأن الرجل لا يأتي بعملٍ يَكتسب به الرزق، فسأله عن ذلك، فقال: إنه متوكلٌ علىٰ الله؛ فنهاه عن الجلوس في المسجد للعبادة فقط، وقال: «لا يَقعُدنَّ أحدكم في المسجد يقول: الله يرزقني، فقد علمتم أن السماء لا تُمطر ذهبًا ولا فضة»، فأهل الصُّفَّة لم يكونوا من هذا الجنس الذي يَفهم الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظن أن الإنسان إذا توكل علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بترك الأسباب التي توصله إلىٰ الرزق أن ذلك هو التوكل.

هذا زعمٌ باطل، والله عَزَّوَجَلَّ يقول في كتابه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ فالتوكل ليس عملًا قلبيًّا فقط، وإنما هو عملٌ قلبيٌّ بعد الاستعداد لمقتضاه من عملٍ بَدنِي، وقد أفصح عن هذا المعنىٰ الصحيح للتوكل الحديث الصحيح؛ ألا وهو قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لو توكلتم علىٰ الله حق التوكل؛ لرزقكم كما يرزق الطير، تروح خِماصًا، وتعود بِطانًا**»، فرَوَحان الطير صباحًا ورجوعه مساءً وقد أخذ رِزقَه الذي كتبه الله عَزَّوَجَلَّ له بسعيِهِ، فَسَّر بذلك الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ





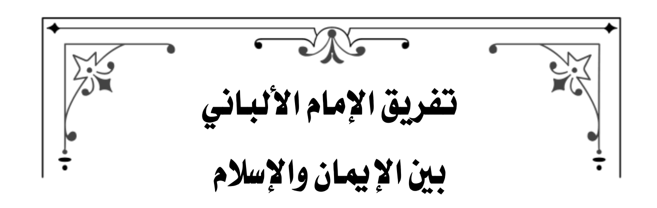
التوكل؛ فالتوكل لا يعني ترك الأخذ بالأسباب، وإنما بعد الأخذ بالأسباب يتوكل صاحبُه علىٰ ربِّ الأرباب، هكذا كانوا أهل الصُّفَّة»[1].

وكما أن أهل الصُّفَّة لم يكونوا من هذا الجنس الذي يَفهم الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظن أن الإنسان إذا توكل علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بترك الأسباب التي توصله إلىٰ الرزق أن ذلك هو التوكل.

فكذلك الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس هو من هذا الجنس الذي يَفهم الإسلام فهمًا منكوسًا معكوسًا، فيظن أن إيمان تارك العمل بالكلية - الذي ترك أعمال الإسلام كلها ولم يعمل منها بشيء، وهو ممن خرَّج الحديث الذي جاء فيه: «**ومن تركهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره**» - ينفع صاحبه عند الله عَزَّوَجَلَّ، ويكون صحيحًا مجزئًا، ومنجيًا من الخلود في النار.



(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (٢٧١).



تفريق الإمام الألباني بين الإيمان والإسلام

التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام هو الذي قد حصل فيه الخلاف بين أهل السنة والجماعة، وانقسموا فيه إلىٰ ثلاثة أقسام، وليس القول بإيمان تارك العمل بالكلية من عدمه؛ تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها، ولم يتصورها أحدٌ من الأئمة، بل ولم يذكرها أحدٌ منهم؛ لا من قريب، ولا من بعيد، ثم لو سلمنا جدلًا بوجودها لَمَا رأينا من العلماء إلا الإجماع علىٰ تكفير صاحبها، كما دلت علىٰ ذلك أصولهم وتقريراتهم.

وهذه المسألة: مسألة التفريق بين الإيمان والإسلام، ومعرفة العلاقة بينهما؛ هي من أهم المسائل التي يُعرف بها منزلة العمل من الإيمان عند أئمة السنة، وبفهمها وضبطها تُفهم عباراتهم وتُضبط، بل ويعرف بها أنه لا وجود لإنسان بلا عمل عند العلماء كافة؛ سنيهم وبدعيهم، وقد وجدنا بسبب جهل القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية بهذا التفريق وعدم ضبطهم له من التناقضات في هذا الباب ما الله به عليم؛ إذ يذكرون استدلالًا لمذهبهم:

إما أقوالًا لعلماء لا يفرقون بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام.

وإما أقوالًا لعلماء يُكفرون بترك شيءٍ من الأركان.

وإما أقوالًا لعلماء قد ذكروا ما هو متفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأنه قولٌ وعمل، وأن المقصر في الأعمال أو التارك لشيءٍ منها لا يخرج من دائرة الإسلام.

وهذه الأقسام الثلاثة ليس في شيءٍ منها دلالةٌ ولو بالتلميح علىٰ إيمان تارك العمل بالكلية من عدمه؛ لأنها - كما سبق أن ذكرت - صورةٌ خياليةٌ لا تخطر لهم علىٰ بال.

وهذا أمرٌ ظاهرٌ لكلِّ من وقف علىٰ استدلالات هؤلاء القوم، مع معرفته المسبقة بالعلاقة بين الإيمان والإسلام، والارتباط الوثيق بينهما، وضبطه لهذه المسألة.

إذ غاية ما في الأمر أن الواحد من هؤلاء؛ الذين تصوروا وجود مثل تلكم الصورة الخيالية، ونسبة القول بإيمان تارك العمل بالكلية للأئمة؛ سواء من القائلين بها، أو المنتقدين للعلماء والمضللين لهم بسببها؛ كلا الفريقين لما كان الواحد منهم جاهلًا بأقوال الأئمة، وغير ضابط لعباراتهم، وأن مبناها علىٰ التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام؛ وقع في أحد أمرين:

إما الحكم عليهم بالاضطراب.

وإما اتهامهم بالإرجاء، ونسبتهم إلىٰ المرجئة.

أما من تبنىٰ القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ فقد وجدوا أقوالًا للأئمة تنص علىٰ أن أصل الإيمان الإقرار بالقلب واللسان، وأن تارك العمل لا يكفر، وأنه مؤمنٌ ناقص الإيمان، ومع جهلهم بأن مبنىٰ هذه الأقوال علىٰ التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام أخطئوا في فهمها، وفي معرفة مقصود العلماء إذا ما ذكروا تارك العمل، ثم أضافوا هُم عليها لفظة: «بالكلية»، دون أن يتلفظ بها عالمٌ من العلماء.

فتبنىٰ هؤلاء بسبب فهمهم الخاطئ القولَ بإيمان تارك العمل بالكلية، وظنوا موافقة الأئمة لهم، وأن هذا القول هو قولٌ آخر لأهل السنة والجماعة، وأن هذه

المسألة مسألة خلافية بين أهل السنة والجماعة أنفسهم، وأن هناك من العلماء السلفيين المعاصرين من يوافقهم علىٰ ما ذهبوا إليه، ويقرر معهم الأمر الذي تبنوه وقرروه، وأن من هؤلاء العلماء الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هذا هو واقعهم، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه، ثم لَمَّا وجدوا أقوالًا أخرىٰ للشيخ الألباني تنصُّ صراحةً علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وأن الإيمان دون عمل لا يفيد صاحبه؛ اختل الأمر عندهم، واستغربوه، ثم عجزوا عن الجمع بينه وبين القول الآخر الذي تبنوه؛ فظنوا أن الشيخ الألباني قد اضطرب في أقواله فقرر الأمر وضده، وهذا في الحقيقة: حسب ما فهموه هُم، وإلا فالأمر مختلف تمامًا؛ فالشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يقرر إلا ما هو متقررٌ ومتفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، فلم يَخرج بأقواله التي ذكرها والتي عجزت هذه الطائفة عن الجمع بينها عما عليه أهل السنة والجماعة، وذلك أن أهل السنة والجماعة متفقون علىٰ أن الإيمان له أصلٌ وفرعٌ، وأن أصله الإقرار بالقلب واللسان، وفرعه العمل، اتفقوا علىٰ ذلك؛ سواء مَن كان يكفر بترك شيءٍ من الأعمال، أو مَن لا يكفر بترك شيءٍ منها، وهم متفقون أيضًا من حيث الجملة علىٰ أن تارك العمل لا يكفر، مع اتفاقهم علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل؛ اتفقوا علىٰ ذلك، واختلفوا في أعمال مخصوصة هل يكفر بتركها أو لا يكفر؛ كالأركان الأربعة أو بعضها، مع احترام بعضهم بعضًا في اجتهاداتهم في مثل هذه المسائل؛ إذ لم يضلل بعضهم بعضًا، ولم يبدع بعضهم بعضًا.

بل مما ينبغي أن يُعلم أن القولَ بعدم كفر تارك العمل هو قول المسلمين جميعًا، سنيهم وبدعيهم، ولم ينازع في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة، الذين




يكفرون المسلمين بالذنوب.

وأما الطائفة الأخرىٰ التي اتهمت العلماء بالإرجاء، ونسبتهم إلىٰ المرجئة، بسبب جهلها بأقوال الأئمة، وعدم فهمها لعباراتهم، وأن مبناها علىٰ التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام؛ فإن لازم قولهم الطعن في أئمة الإسلام علىٰ مر العصور؛ إذ ما من عالم من العلماء إلا وله عبارات متناقضة في هذا الباب عند كل من لم يفهم هذا الباب ويضبطه؛ أما من عرفه وفهمه وضبطه فيعلم أن أقوالهم وعباراتهم مستقيمة، وليست متناقضة، وأنه لا خلل فيها، ولا يصح انتقادهم بسببها.

وأكتفي بذكر مثال واحد يظهر به المقصود، فأقول:

جاء عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه أثبت الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، دون أن يذكر العمل؛ فقال:

«وأما احتجاجهم بأن الله جعل اسم مؤمن اسم ثناء وتزكية، وأوجب عليه الجنة، ثم أوجب النار علىٰ الكبائر؛ فدل بذلك علىٰ أن اسم الإيمان زائل عن كل من أتىٰ كبيرة، فإنا نقول: إن اسم المؤمن قد يطلق علىٰ وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله علىٰ المؤمنين، ويجري عليه الأحكام والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين، واسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة، والفوز من النار؛ فالمؤمنون الذين خاطبهم الله بالفرائض، والحلال، والحرام، والأحكام، والحدود، الذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، والمؤمنون الذين زكاهم، وأثنىٰ عليهم، ووعدهم الجنة؛ هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب كل المعاصي،

واجتناب الكبائر»[١].

صدر منه هذا القول، مع أنه من الأئمة المشهورين بتكفير تارك الصلاة تكاسلًا، يَعرف ذلك عنه العلماء وطلبة العلم، وفي ذلك قال:

«أفلا ترىٰ أن تارك الصلاة ليس من أهل ملة الإسلام؛ الذين يُرجىٰ لهم الخروج من النار ودخول الجنة بشفاعة الشافعين؛ كما قال ﷺ في حديث الشفاعة الذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد جميعًا رضي الله عنهما: أنهم يخرجون من النار، يُعرفون بآثار السجود، فقد بيَّن لك أن المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصلُّون، أوَلَا ترىٰ أن الله تعالىٰ ميَّز بين أهل الإيمان وأهل النفاق بالسجود...»[٢].

ومن المعلوم بداهةً أن الحكم بإيمان تارك العمل بالكلية والحكم بتكفير تارك الصلاة تكاسلًا؛ ضدان لا يجتمعان؛ فدل ذلك علىٰ أنه لم يُرد بإثباته الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر: تركَ العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، وإنما ينطلق في أقواله وتقريراته من منطلق أهل السنة، وانقسامهم إلىٰ ثلاثة أقسام في فهم العلاقة والارتباط بين الإيمان والإسلام.

وهو شأن علماء السنة جميعًا إذا ما ذكروا ترك العمل، فإنهم يذكرونه ويريدون به ترك شيء من الأعمال، وإن لم ينصوا علىٰ ذلك؛ إذ ترك العمل بالكلية لا يخطر لهم علىٰ بال، ولن يخطر لهم علىٰ بال، لا من قريب ولا من بعيد؛ بل لهم أقوال صريحة ينصون فيها علىٰ أن التارك للأعمال هو من يترك بعضها، ولم نجد من

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٦٧).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ١٠٠٩).





أحدهم ولو بالإشارة إلىٰ أنه يريد بتارك العمل تاركَ الأعمال كلها.

ثم إن هذه الأقسام الثلاثة التي استدل القائلون بإيمان تارك العمل بالكلية بأقوالهم؛ هم أنفسهم من سبقت الإشارة إليهم، وأن أهل السنة والجماعة مع اتفاقهم علىٰ مسمىٰ الإيمان، وأنه قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل؛ إلا أنهم قد انقسموا في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مَن فرَّقوا بين الإيمان والإسلام؛ فقالوا: بأن الإسلام الكلمة والإيمان العمل، وهذا القول هو المنقول عن: الزهري، وابن أبي ذئب، وأحمد - في رواية - .

القسم الثاني: مَن جعلوا الإيمان والإسلام اسمَين لمسمًّىٰ واحد، فلم يفرقوا بينهما؛ إذ جعلوا الإيمان هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان، وهذا القول قد قال به: البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن عبد البر، وغيرهم.

القسم الثالث: مَن فرَّقوا بين الإيمان والإسلام إذا ذُكِرَا جميعًا؛ فجعلوا الإسلام: هو الأعمال الظاهرة: كالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وغيرها من الأعمال الظاهرة، وجعلوا الإيمان لمَا في القلب؛ مِن الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

وأما إذا ذُكِر الإيمان وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإسلام، وإذا ذُكر الإسلام وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإيمان، وهذا القول قد قال به حماد بن زيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل فيما هو مشهور عنه، وغيرهم، وهو قول عامة أهل السنة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء، فجعل نفس الإسلام نفس

الإيمان، ولهذا كان عامة أهل السنة علىٰ هذا الذي قاله هؤلاء»[١].

وهذا القول هو الذي عليه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سيأتي من أقواله.

ومن تدبَّر قولَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجده أراد أن يبطل به قولَ من قال بأن الإيمان والإسلام اسمان لمسمًّىٰ واحد، كما أبطل قول من قال: «الإسلام الكلمة».

وذلك أن انقسام أهل السنة والجماعة في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام إلىٰ ثلاثة أقسام؛ قد أدىٰ إلىٰ انقسامهم في مسمىٰ الإسلام نفسه إلىٰ ثلاثة أقسام أيضًا، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«**وقد صار الناس في مسمىٰ الإسلام علىٰ ثلاثة أقوال**: قيل: هو الإيمان، وهما اسمان لمسمًّىٰ واحد، وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجه سنذكره، لكن التحقيق ابتداءً هو ما بيَّنَه النبي ﷺ لمَّا سئل عن الإسلام والإيمان، ففسَّر الإسلام: بالأعمال الظاهرة، والإيمان: بالإيمان بالأصول الخمسة؛ فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبيُّ ﷺ، وأما إذا أُفرِد اسمُ الإيمان؛ فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرِد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع»[٢].

ومن ظهر له هذا الخلاف وفهمه؛ عرف مقصود الأئمة وفهِم عباراتهم إذا ما ذكروا عمل القلب ولم يذكروا معه أعمال الجوارح، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أنها إسلامٌ لا يخلو منه إنسان؛ فالمنافق الذي يُظهر الإسلام يعمل أعمالًا يدلل بها علىٰ إسلامه، وإن كان في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، فكيف

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٥٩).





بالمؤمن صحيح الإيمان؟!

ولما كان الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمامًا من الأئمة الراسخين في العلم، عارفًا بعبارات السلف، فاهمًا وضابطًا لها؛ كان كثير الإحالة علىٰ كتاب «الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وقد حققه ووقف علىٰ ما فيه من عبارات صريحة في التنصيص وبوضوح تام: علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل؛ كقوله:

«وستأتي الأحاديث الصحيحة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان، كقوله: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»...

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وفي «المسند» عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»، وقال ﷺ: «**إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

فمن صلح قلبه صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس.

وقال سفيان بن عيينة: كان العلماء فيما مضىٰ يكتب بعضهم إلىٰ بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته؛ أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله؛ أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته؛ كفاه الله أمر دنياه. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الإخلاص».

فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان؛ صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان؛ يدل علىٰ ذلك أنه قال في حديث جبريل: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**».

فجعل الدين هو الإسلام، والإيمان، والإحسان؛ فتبيَّن أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه.

وهكذا من أتىٰ بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد، كما سيأتي بيانه إن شاء الله»[١].

وقوله: «وكل إيمان مطلق في القرآن فقد بين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنًا إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بين في القرآن أن الإيمان لابد فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج.

فإن قيل: تلك الأسماء باقية، ولكن ضم إلىٰ المسمىٰ أعمالًا في الحكم لا في الاسم، كما يقول القاضي أبو يعلىٰ وغيره، قيل: «إن كان هذا صحيحًا قيل مثله في الإيمان»، وقد أورد هذا السؤال لبعضهم، ثم لم يجب عنه بجواب صحيح، بل زعم أن القرآن لم يذكر فيه ذلك، وليس كذلك، بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل علىٰ أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق.

وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنىٰ الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان: بيَّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف»[٢].

وقوله: «فكذلك الإيمان والصلاة والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام

(١) كتاب الإيمان (ص ١٠).

(٢) كتاب الإيمان (ص ١٠٥).

التعريف، وقد عرَّفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا، والدعاء الذي صفته كذا وكذا، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق؛ فإنه قد بيَّن أنه لا يكتفي بتصديق القلب واللسان، فضلًا عن تصديق القلب وحده، بل لابد أن يعمل بموجب ذلك التصديق»[1].

وقوله: «فإن الإيمان أصله الإيمان الذي في القلب، ولابد فيه من شيئين: تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته، ويقال لهذا: قول القلب؛ قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب، والتوكل: عمل القلب؛ فلابد فيه من قول القلب وعمله، ثم قول البدن وعمله...

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة؛ سرىٰ ذلك إلىٰ البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

وقال أبو هريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا؛ فإن الملك وإن كان صالحًا فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم، وبالعكس؛ فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه؛ بخلاف القلب؛ فإن الجسد تابع له، لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي ﷺ: «**إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد**».

فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا؛ لزم ضرورة

(١) كتاب الإيمان (ص ١٠٦).

صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أهل الحديث: قول وعمل؛ قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن، لازم له، متىٰ صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد»[1].

وقوله: «وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع؛ فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عُطفت عليه الأعمال فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان القلب، بل لابد معه من الأعمال الصالحة»[2].

وقوله: «وكذلك يذكر الإيمان أولًا؛ لأنه الأصل الذي لابد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضًا من تمام الدين لابد منه؛ فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح»[3].

وقوله: «وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان

---

(١) كتاب الإيمان (ص ١٤٩).

(٢) كتاب الإيمان (ص ١٥٧).

(٣) كتاب الإيمان (ص ١٥٨).

إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ، فإذا عطفت عليه ذكرت؛ لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد؛ فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب؛ لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحًا، لا يكون لمن ادعىٰ الإيمان ولم يعمل، وقد بيَّن سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت؛ لابد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل علىٰ انتفائه عمن سواهم.

وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجز»، وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء؛ كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان؛ قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبقَ في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمةً أو جزءًا نزاع لفظي...»(١).

وقوله: «من غلط المرجئة:... ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًّا بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له، والتحقيق: أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يُقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر

(١) كتاب الإيمان (ص ١٦٠).




وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان؛ يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقىٰ سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار»(١).

وقوله: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٤٧- ٥١]، فنفىٰ الإيمان عمن تولىٰ عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دُعوا إلىٰ الله ورسوله ليحكم بينهم؛ سمعوا وأطاعوا؛ فبين أن هذا من لوازم الإيمان»(٢).

وكل هذا ذكرته علىٰ سبيل المثال، وإلا فكتاب «الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مليء بمثل هذه العبارات، التي يتجلىٰ بها مذهب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ حقق الكتاب كما هو معلوم، ووقف علىٰ ما فيه من أقوال وعبارات، ثم تعدَّاها دون أي انتقاد لها، وأي تعليق عليها، وهو المعروف بالوقوف عند ما لا يُقره من المسائل، والأقوال، والتعليق عليها؛ كما هي عادته في جميع تحقيقاته، بل الأقوىٰ من ذلك إحالته علىٰ الكتاب متىٰ ما ذُكرت عنده مسائل الإيمان، مما يدل علىٰ تسليمه وإقراره لما فيه من نقولات.

---

(١) كتاب الإيمان (ص ١٦٢).

(٢) كتاب الإيمان (ص ١٧٥).

وأقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا تخرج عما حققه وأيده في كتاب «الإيمان»، فقد نصر مذهب السلف في هذا الباب، وقرره تقريرًا واضحًا بيِّنًا، فمن ذلك:

قوله: «الحقيقة التي لا تخفىٰ علىٰ عالم أن هناك فرقًا بين الإسلام وبين الإيمان، وبينهما كما يقول الفقهاء: عموم وخصوص، أي: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، لماذا؟ لأن الإيمان هو الاعتقاد؛ فهو أمر قلبي، أما الإسلام فهو أمر عملي ظاهر.

أما الإسلام فعمل ظاهري، عمل الجوارح، الإيمان قلبي باطني، غير ظاهر؛ أما الإسلام فهو ظاهري عملي، فيظهر، فقد يمكن أن يُسلِم بعض الناس لمصلحة شخصية، هذه المصلحة تتغير وتختلف باختلاف الزمان والمكان، في الزمن الأول: زمن قوة الإسلام؛ التي نبع منها تشريع خاص، من ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم علىٰ الله**»، فإذا قالوا: لا إله إلا الله؛ عصموا بها دماءهم وأموالهم، أما حسابهم عند الله؛ إذا قالوها عن عقيدة، عن إيمان، أو عن خوف قتل، خوف دفع جزية، أو ما شابه ذلك، لذلك كان الإسلام غير الإيمان؛ فالإسلام عمل ظاهري، والإيمان عمل باطني، فإذا عرفنا هذه الحقيقة وهي منصوص عليها في كتاب الله، وفي أحاديث رسول الله ﷺ في نصوص كثيرة، من أشهرها قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، أتىٰ الأمر الإلهي: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، هؤلاء أسلموا، يعني: تظاهروا بأنهم يشهدون أَنْ لا إله إلا الله، يقومون إلىٰ الصلاة، ولكن ربنا علم منهم أن الإيمان لم يدخل إلىٰ قلوبهم؛ هؤلاء مسلمون؛ أي: قد

يكونون منافقين في قلوبهم، لكنهم مسلمون في أعمالهم، ولذلك فمن كان مؤمنًا حقيقةً في قلبه؛ فهو مسلم ولا شك، ولا عكس؛ أي: ليس كل مسلم مؤمنًا»[1].

وقوله: «الإسلام هو العمل بالإسلام ظاهرًا؛ الإسلام هو الاستسلام لأحكام الشرع ظاهرًا، الإيمان هو الإيمان بهذا الإسلام باطنًا؛ فقد يكون المسلم مؤمنًا، وقد يكون كافرًا، وهذا هو صفة المنافقين»[2].

وقوله: «فيجب أن نعلم أن هناك إيمانًا، وهناك إسلامًا؛ الإيمان: هو الذي استقر في القلب، والإسلام: هو أثر هذا الإيمان؛ الذي يَظهر علىٰ الجسد والأبدان، وبنسبة قوة الإيمان الذي يكون في قلب المؤمن يكون صلاح ظاهر هذا الإنسان واستقامة جوارحه وبدنه، كما أشار عليه الصلاة والسلام إلىٰ هذه الحقيقة بقوله في حديث النعمان بن بشير الذي أوله: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ**» إلىٰ أن يقول عليه الصلاة والسلام: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

فصلاح الظاهر مرتبطٌ بصلاح الباطن بشهادة هذا الحديث، وبعض الأحاديث الأخرىٰ التي سبق ذكرها في ابتداء هذه الجلسة؛ لكن: إذا كان بنسبة قوة الإيمان يكون نسبة الصلاح في البدن كما ذكرنا، هذا الصلاح الظاهر: هو الإسلام، فإذا المسلم أخلَّ بشيءٍ من الأحكام الإسلامية؛ فالإخلال هذا لا يُخرجه عن دائرة الإسلام، قد يُخرجه عن دائرة الإيمان المطلق، أي: الكامل. بعض العلماء يفسرون قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو**

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١٧٠).

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٢٤١).

مؤمن»، هل الزاني إذا زنا كفر وارتد عن دينه؟ الجواب: لا أحد من المسلمين الذين هم علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة يقولون بأن الزنا، أو غير الزنا من المعاصي، بل ومن الكبائر؛ يُخرج المسلم من دائرة الإسلام؛ إذًا: ما معنىٰ قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، أي: لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان، لكن هو بذلك لا يخرج عن دائرة الإسلام، وشَبَّه بعضهم الإيمان بدائرة، وحَوْل هذه الدائرة دائرة أخرىٰ تحيط بالدائرة الأولىٰ، فحينما زنا الزاني خرج من الدائرة الأولىٰ؛ أي: الإيمان الكامل، لكنه ما خرج من الدائرة الأخرىٰ، وهي دائرة الإسلام؛ فهو لا يزال مسلمًا، كذلك كل من يعصي الله عَزَّوَجَلَّ، أي معصيةٍ كانت؛ لا يجوز إخراجه من الدائرة الأخرىٰ، الكبرىٰ، وهي دائرة الإسلام؛ إلا إذا جحد شيئًا مما يتعلق بالدائرة الأولىٰ، أي: دائرة الإيمان، فإذا أنكر ما جاء في الشرع، وهذا الإنكار له علاقة بالإيمان؛ حينئذٍ خرج عن دائرة الإيمان، وعن دائرة الإسلام»[1].

وقوله: «أخي تعرف أنت الإسلام هو الشيء الظاهر، والإيمان هو الشيء المتعلق بالقلب، حتىٰ أي شخص يعيش في دولة مسلمة فإذا أراد أن يكون له حقوق المسلمين فيجب أن يشهد أَنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم يلتزم أحكام الإسلام كُلًّا أو بعضًا علىٰ حسب التفصيل المعروف، لكن قد يُسلم هذا ظاهرًا ويكفر باطنًا كما هو شأن المنافقين؛ فإسلامه هذا لا يفيده شيئًا، فإذًا الموضوع إذا كان قضية كفر وإيمان؛ فالقضية لها علاقة بالإيمان، وليس لها علاقة بالإسلام، ولذلك فمن أنكر بقلبه ما هو من الإسلام فهو كافر، لكن قد يصلي، قد يصوم؛ فنحن نقول: هو من حيث الظاهر فهو مسلم، لكن حينما يبدو

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٢١٨).

لنا أنه أنكر شيئًا، فهنا باب فيه تفاصيل معروفة في كتب العلم»[1].

وقوله: «فإذًا هنا شيئان: إسلام ظاهري، وإيمان قلبي، هذا الإيمان القلبي هو الذي يُنجي عند الله عَزَّوَجَلَّ، أما الإسلام الظاهري فهذا يُنجيه من السيف هنا في الدنيا فقط، لكن ما يُنجي من عذاب الخلد في الآخرة، ما دام أنه كان يكتم كفره ويظهر إسلامه»[2].

وقوله: «فإذًا: الذي تُدندن حوله وتُسمِّيه إسلامًا؛ هو ما هو إسلام، هو إيمان؛ لأنه يتعلق بالجنان، وهو: بالقلب؛ لأن الإسلام يتعلق بالأعمال التي قد يفعلها غير المسلم أيضًا، كما كانوا من قبل، يعني: يُصلُّون، والحقيقة: يُراءون الناس بصلاتهم، الكفر الذي هو الخروج عن الملة لا يكون إلا بشيءٍ وقر في القلب، لكن: بينه وبين الله؛ لو قال: أشهد أَنْ لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لكن ربُّنا يعلم أنه كاذب؛ فهو استطاع أن يُغرر الناس ويُضلِّلهم، لكن عند الله هو في الدرك الأسفل من النار»[3].

فمذهب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الإيمان واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، وهو موافق فيما قرره لما عليه أهل السنة والجماعة، وبعيد كل البعد عن المرجئة والإرجاء.

ومن أراد السلامة في هذا الباب، وأن ينضبط له فهم أقوال العلماء فيه؛ فليجعل نصب عينيه الارتباط الوثيق بين الإيمان والإسلام عند أهل السنة جميعًا، وإن اختلفوا في ذلك إلىٰ ثلاثة أقسام، كما سبق بيان ذلك.

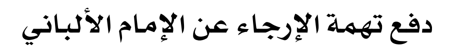
وذلك أنهم لا يُصححون إيمانًا بلا إسلام أو بلا عملٍ ظاهر، ولا يُصححون

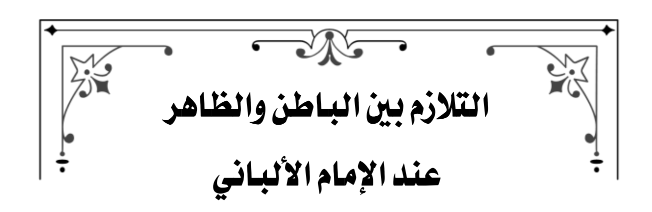
(١، ٢، ٣) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٥٦).

إسلامًا بلا إيمان أو بلا عملٍ باطن، بل يجعلون الإسلامَ أو العمل الظاهر بلا إيمان باطن إسلامَ المنافقين، ولا يتصورون وجود إيمانٍ باطن بلا إسلام أو بلا عملٍ ظاهر.

وهذا الفهم مما يعين طالب العلم حتىٰ إذا ما وقف علىٰ عبارةٍ لعالِم من علماء السنة يخص فيها ذكر الإيمان دون الإسلام، أو دون العمل الظاهر؛ عَلم يقينًا بأنه قد انطلق من هذا المنطلق المتفق عليه بين العلماء جميعًا، وهكذا يقال إذا وجد العالِم قد ذكر الإسلام دون الإيمان، إلا إن أراد بذلك المنافقين فهذا شأن آخر.



التلازم بين الباطن والظاهر عند الإمام الألباني

التلازم بين الباطن: الذي هو إيمان القلب، وبين الظاهر: الذي هو إسلام الجوارح؛ أصلٌ متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، لا ينازع فيه أحدٌ منهم، وقد بيَّن الألباني معتقده فيه بأحسن بيان، فقال:

«الإيمان عمل قلبي، ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا، الإيمان أولًا، لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله، ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب أن يظهر ذلك علىٰ البدن والجوارح»(١).

وقال: «وعلىٰ هذا، فإذا قال المسلم: «لا إله إلا الله» بلسانه؛ فعليه أن يضم إلىٰ ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز، ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدَّق وآمن؛ فهو الذي يَصدُق عليه تلك الأحاديث التي ذكرتُ بعضها آنفًا، ومنها قوله ﷺ مشيرًا إلىٰ شيءٍ من التفصيل الذي ذكرتُه آنفًا: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»، أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار، وهذا أكرره لكي يرسخ في الأذهان، وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي، ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان؛ من الأعمال القلبية والظاهرية، حسب اجتهاد بعض أهل العلم، وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه، وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب، أو فَعَل من المعاصي، أو أَخَلَّ ببعض الواجبات، ثم تنجيه هذه

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١١).

الكلمة الطيبة، أو يعفو الله عنه بفضلٍ منه، وكرمه، وهذا معنىٰ قوله ﷺ المتقدم ذكره: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»، أما من قالها بلسانه ولم يفقه معناها، أو فقه معناها ولكنه لم يؤمن بهذا المعنىٰ؛ فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله، إلا في العاجلة؛ إذا كان يعيش في ظل الحكم الإسلامي، وليس في الآجلة»[1].

وقال: «فحينما يأمر ربنا عَزَّوَجَلَّ الناس بأن يَدخلوا في السِّلم كافة، وأن يُؤمنوا بالله ورسوله؛ فهو لا يعني فقط أن يَظَل المسلم يقتصر علىٰ قوله: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، ثم هو لا يقوم بحق هذه الشهادة، أو بحق هاتين الشهادتين!

الشهادة الأولىٰ: «لا إله إلا الله»؛ هذه كما تعلمون - ولا أُفِيض في هذا الجانب - تستلزم فَهم المسلم للتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

لكن الشهادة الثانية: وهي: «أن محمدًا رسول الله ﷺ» تستلزم أولًا: الفهم الصحيح لرسالة النبي ﷺ ، ثم العمل بها...

فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلةٍ جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا، ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة...»[2].

وقال: «فالقلب هو بلا شك مَجمَع كل الأفكار، كل الآراء، كل العقائد، صالحةً أو طالحةً، فهذا القلب بما فيه من هذه الأفكار الصالحة أو الطالحة هو

---

(١) التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام (ص ٢٠).　　(٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٥٧١).

الذي يدفع الإنسان إلىٰ العمل في حياته الدنيوية هذه»[1].

وقال: «وكثيرٌ من الناس يَجهلون أن هناك ارتباطًا وثيقًا جدًّا بين ظاهر الإنسان وباطنه، وهذا الارتباط الوثيق مما توافرت كثيرٌ من أحاديث الرسول ﷺ في الدلالة عليها، ولعلكم تعلمون العبارة التي تُذكر في كثيرٍ من الكتب: «الظاهر عنوان الباطن»، وهذا الذي أشار إليه الشاعر قديمًا حين قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإنْ خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَمِ

فلابد ما يكون هناك ارتباط بين الظاهر وبين الباطن، لذلك عُنِيَ رسول الله ﷺ عنايةً بالغةً في إصلاح ظواهر المسلمين فضلًا عن بواطنهم؛ فهو عَلَيْهِ السَّلَامُ كما جاء بإصلاح القلوب والبواطن، كذلك جاء بإصلاح الأجساد والظواهر معًا؛ فليس الأمر فقط كما يقول كثيرٌ من الناس: العبرة بما في الباطن. نعم، العبرة بما في الباطن، لكن ذلك لا يستلزم عدم العناية بالظاهر»[2].

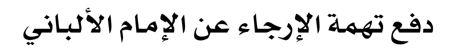
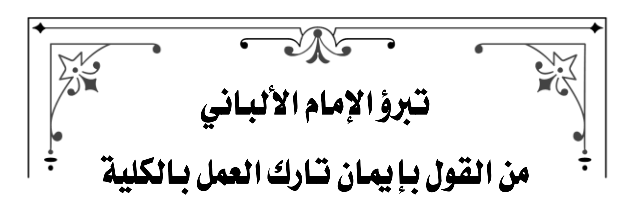
وبهذا نعلم أن الألباني لا يخالف أهل السنة والجماعة في أن الإيمان يستلزم العمل، سواء كان الإيمان كاملًا أو ناقصًا، وذلك أن الإيمان الكامل عند علماء السنة جميعًا يستلزم فعل جميع الواجبات، وترك جميع الكبائر، فلا يدخله الخلل في الأعمال من هاتين الجهتين.

وأما الإيمان الناقص؛ فيستلزم مِن فعل الأعمال والواجبات، ومِن ترك الكبائر والمحرمات؛ بقدر ما في القلب من الإيمان، فيدخله الخلل والقصور من جهة الأعمال، سواء من حيث التروك أو الأفعال.

---

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (٢٥٠). (٢) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (١).



تبرؤ الإمام الألباني من القول بإيمان تارك العمل بالكلية

قد ثبت عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبرؤه من القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وأنه متىٰ ما جاء ذكر تارك العمل علىٰ لسانه؛ فإنه يريد به تارك شيءٍ من الأعمال، وليس الأعمال كلها، شأنه شأن علماء السنة إذا ما جاء ذِكر تارك العمل علىٰ ألسنتهم.

ثبت هذا عنه في عدة مواطن، أذكر منها:

الأول: إنكاره الصريح للفظة: «بالكلية» حين أضيفت إلىٰ كلامه، مبينًا أن هذه الكلمة تُغيِّر المعنىٰ الذي أراده، وذلك حين سئل:

هل إصلاح الظاهر يوجِد قطعًا إصلاح الباطن؟ إذا كان هذا سببًا شرعيًّا؛ فما بال عبد الله بن أُبَيٍّ ابن سلول كان ممن صلح ظاهرهم ولكنه كان منافقًا؟

فأجاب: «لكل قاعدةٍ شَواذ؛ لأنك وأنت السائل لا تستطيع أن تقول: بأنه إذا صلح قلب المسلم لا يصلح ظاهره، لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أنه إذا صلح قلبه لا يمكن أن يصلح ظاهره، أليس كذلك؟ حتىٰ أمضي في كلامي.

وأعيد ما أقول: لا يمكن لمسلم أن يَتصوَّر أن قلبَه صالحٌ ومع ذلك يَظل ظاهره طالحًا، هل يُتصوَّر هذا؟

السائل: الحقيقة أن السؤال كان.

الشيخ: لا، لا، أنا عارف سؤالك.

السائل: إصلاح الظاهر؟

الشيخ: لا، لا، اسمح لي، اسمح لي بارك الله فيك، أنا أريد أن أُمَهد للإجابة





عن سؤالك.

السائل: تفضل.

الشيخ: لكن هذا التمهيد قام علىٰ توجيه سؤال؛ لأنه أنا لأفهم سؤالك السابق أريد أن أفهم جوابك عن هذا السؤال: هل تتصوَّر وأنت مسلمٌ مثلي قلب رجل مسلم مخلص مؤمن بالله ورسوله يبقىٰ ظاهره طالحًا وليس صالحًا، هل تَتَصوَّر هذا؟

السائل: لا أتصور.

الشيخ: الآن: نعود للإجابة عن سؤالك: المنافق الكبير الذي ضربتَ به المثل؛ هل كان قلبه صالحًا؟ الجواب: لا.

السائل: قطعًا لا.

الشيخ: إذًا! أنا حينما قلتُ: القلب الباطن متعلق بالظاهر، والظاهر متعلق بالباطن؛ ما قلتُ: البدء يكون من الظاهر حتىٰ يَرِد سؤالك.

فيبدو لي - والله أعلم - أن سؤالك كان قائمًا أنه إذا صلح ظاهر إنسان؛ مثلًا: إنسان يلبس جميلًا، وطَيِّب، وطِيب، وما شابه ذلك، إلىٰ آخره، وقلبه خَرابٌ يَباب؛ فهذا يُدخِل في قلبه صلاحًا، لا! هذا ما قلته، ولن أقوله، ولا أتصوَّر مسلمًا يقوله، لكن العكس هو الصواب؛ أي: من كان مشركًا لا يُحرِّم، ولا يُحلِّل، ولا يَتخلَّق بالأخلاق الجميلة التي جاء بها الإسلام، ألا تعتقد معي أنه مجرد أن يؤمن بالله ورسوله يصير هناك انقلابٌ في هذا الإنسان داخليًّا وخارجيًّا، ألا تعتقد معي هذا؟

السائل: نعم، يغلب علىٰ الظن ذلك.

الشيخ: ما تقول يا أخي: يغلب علىٰ الظن، قُل: أقطع بذلك كما قلت آنفًا.

السائل: لا أستطيع.

الشيخ: عجيب! نسمع منك إذًا، يعود السؤال السابق بارك الله فيك: رجلٌ آمن بالله ورسوله وقد كان كافرًا بالله ورسوله؛ ما يتغير منه شيءٌ إطلاقًا؟

السائل: يتغير.

الشيخ: ظنًّا أم يقينًا؟

السائل: قطعًا يتغير.

الشيخ: طيِّب، وكان سؤالي ماذا؟

السائل: كان سؤال حضرتك يعني: لابد وأن يتغير كليةً.

الشيخ: لا أنا ما قلت: كليةً، لا يا أخي بارك الله فيك، أرجو أنْ لا تُضيف إلىٰ كلامي كلماتٍ إضافية؛ لأنه سيتغير الموضوع...

كذلك الأمر تمامًا فيما يتعلق بالناحية الإيمانية، لا أستطيع أن أتصور مؤمنًا وقد كان كافرًا ثم آمن بالله ورسوله حقًّا، مستحيل أن أتصور أنه سيبقىٰ كما كان، وأظن أنك وافقتَ معي، لكن قلت: غير ضروري، كما أضفتَ علىٰ لساني سَهوًا منك: «كليًّا»، أنا ما قلت: «كليًّا»، والسبب: أن الإيمان - كما قلنا - يزيد وينقص، ولا أستطيع أن أتصور إنسانًا كامل الإيمان بعد المعصوم ألا وهو رسول الله ﷺ، لكني أتصور ناسًا يتفاوتون في الإيمان.

فكلما قوي إيمان أحدهم كلما قويت الآثار الصالحة الظاهرة ببدنه، وكلما ضعف هذا الإيمان أو قلت قوته علىٰ الأقل؛ كلما كان ظاهرًا في بدنه قليلًا أيضًا.

إذًا: إذا رفعنا كلمة: بالكلية؛ أظن نقترب بعضنا من بعض، أكذلك؟»[1] اهـ.

---

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» آخر الشريط رقم: (٤٤٥)، وتتمته في الشريط رقم: (٤٤٦).

وتبرؤه من هذه اللفظة يدل دلالةً واضحة علىٰ عدم اعتقاده لها، ولا إرادته معناها؛ إذ أنكرها صراحةً لِما رآه من تغييرها لمعنىٰ كلامه، وأنه قد يُفهَم منها ما لا يريده من معانٍ.

الثاني: ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مراده بترك العمل إذا ما ذكره أفراد العمل وآحاده، وليس تارك العمل بالكلية.

فلفظة: «بالكلية» إذا ما ذكرَ «تارك العمل» غير مرادة، ولم تخطر له علىٰ بال، وهذا ظاهرٌ في قوله عن الخوارج:

«لكنهم خرجوا عن الحنابلة، وعن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وعن جماهير المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل».

فالخوارج كما هو معلوم من مذهبهم أنهم يُكفرون بترك الركن الواحد، أو الواجب الواحد، وبالكبيرة الواحدة، ولا يشترطون في التكفير ترك جميع الأركان والواجبات، ولا الوقوع في جميع الكبائر.

ففي ذكره لهم دلالة واضحة علىٰ أن «التارك للعمل» إذا ما ذكره؛ فإن مراده به تارك الركن الواحد أو الواجب الواحد، والمُقصِّر فيه، وليس مقصوده تركَ جميع الأركان والواجبات كما فُهِم عنه، ونُسب إليه، بل ولا يلزم من ذلك أن يكون مُقصِّرًا في الأركان كلها، وفي غيرها من أعمال الإسلام.

وأقواله الدالة علىٰ ذلك كثيرة، أذكر منها:

أولًا: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فنحن نعلم أن بعض الحنابلة لا يزالون إلىٰ اليوم يفتون بأن ترك الصلاة كفر ردة، لكنهم ليسوا خوارج، ولا يتبنون الخط الذي يمشون عليه الخوارج،

فلو سلمنا لهم جدلًا بمثل هذا الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وغضضنا النظر عن النصوص الأخرىٰ التي نذكرها، خاصة في رسالة الصلاة التي تعرفها، فإذا صرفنا النظر عن هذه المسألة بالذات؛ لأن الأدلة فيها متقابلة متشابهة، لكن المهم أنهم إذا وُفِّقوا للصواب في تكفير تارك الصلاة فذلك لا يعني فرض تكفير المؤمن في أي عملٍ فُرِض عليه لا يقوم به، هاهنا المعنىٰ: أن القاعدة سليمة، لكن: لكل قاعدةٍ شواذ، كما هو مذهب الحنابلة مثلًا، هم لا يقولون بصحة مذهب الخوارج، بل هم ضد هذا المذهب، لكنهم التقوا مع هؤلاء، أو بعبارة أصح: هؤلاء التقوا مع الحنابلة في القول بتكفير تارك الصلاة؛ لكنهم خرجوا عن الحنابلة، وعن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وعن جماهير المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل، كما قلتَ أنت: إن الإيمان لا يكفي، نقلًا طبعًا عنهم، لا يكفي إنما مقتضاه العمل، بينما الأحاديث التي تعرفونها جيدًا والتي هي من بعض أجزاء أحاديث الشفاعة أن الله عَزَّوَجَلَّ يأمر بإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، هذا الإيمان هو الذي ينجي من الخلود في النار، وهذا هو من معاني قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]»(١).

ثانيًا: قوله عند تعليقه علىٰ حديث: «**كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيرًا قط؛ إلا التوحيد...**» إلخ:

«وفي الحديث دلالة قوية علىٰ أن الموحد لا يخلد في النار، مهما كان فعله مخالفًا لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٨٣٠).

العملية»[1].

وفي هذا القول إشارة واضحة أيضًا إلىٰ أن الإيمان عنده يستلزم العمل ويوجبه، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وأن الإخلال الذي يقصده إنما هو في بعض هذه الأعمال التي يستلزمها الإيمان، وليس في جميعها، أو ما أطلقوا عليه: «ترك العمل بالكلية».

وقوله بأن الإيمان يستلزم العمل ويستوجبه لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، فتدبَّر.

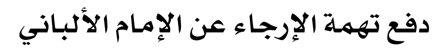
ثالثًا: ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك قوله:

«فمن كان مصرًّا علىٰ تركها حتىٰ يموت، لا يسجد لله سجدةً قط؛ فهذا لا يكون قط مسلمًا مقرًّا بوجوبها؛ فإن اعتقاد الوجوب واعتقاد أن تاركها يستحق القتل هذا داعٍ تامٌّ إلىٰ فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإن كان قادرًا ولم يُصلِّ قط؛ عُلم أن الداعي في حقه لم يوجد، والاعتقاد التام لعقاب التارك باعثٌ علىٰ الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحيانًا أمورٌ توجب تأخيرها، وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحيانًا، فأما من كان مصرًّا علىٰ تركها؛ لا يصلي قط، ويموت علىٰ هذا الإصرار والترك؛ فهذا لا يكون مسلمًا.

لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة؛ فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في «السنن»، حديث عبادة عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العباد في اليوم والليلة؛ من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم**

---

(١) السلسلة الصحيحة (٧/ ١١٦).


يكن له عهد عند الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له».

فالمحافظ عليها: الذي يصليها في مواقيتها كما أمر الله تعالىٰ.

والذي يؤخرها أحيانًا عن وقتها، أو يترك واجباتها؛ فهذا تحت مشيئة الله تعالىٰ، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه كما جاء في الحديث»[(١)].

ذكر هذا القول عن ابن تيمية مُؤيدًا له، ومُقرًّا بما فيه، وهو قول لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، فتدبَّر.

رابعًا: ما علق به رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ كلام سفر الحوالي حين قال:

«حيث جعل - أي: الألباني - التارك الكلي مؤمنًا من أهل الشفاعة، وركَّب رسالته كلها علىٰ هذا».

فتعقبه الألباني قائلًا:

«ليس كذلك؛ فالرسالة قائمةٌ علىٰ تارك الصلاة كسلًا»[(٢)].

ففرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين تارك الصلاة بالكلية، وبين تارك الصلاة كسلًا، وذلك يعني: أنه أراد بالتارك كسلًا: مَن يُصلي أحيانًا ويترك أحيانًا أخرىٰ.

ولما قال سفر الحوالي:

«فمن ترك الصلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه فهو إليهم أقرب، وحالُه بهم أشبَه، ومن كان يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا؛ فهو مترددٌ متذبذبٌ بين الكفر والإيمان، والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة... غيرُ الترك الكلي، الذي هو الكفر».

---

(١) السلسلة الصحيحة (٧/ ١٣٨).

(٢) الدرر المتلألئة (ص ١٢٦).

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤيدًا هذا التفصيل الذي ذكره سفر الحوالي:

«وهذا التفصيل نراه جيدًا، ولكن: هل علة الكفر في هذه الحالة هو الترك لأنه تركٌ، أم لأنه يدل بظاهره علىٰ العناد والاستكبار، وهو الكفر القلبي؟

هذا هو الظاهر، وهو مناط الحكم بالكفر، وليس مجردَ الترك، وهو معنىٰ ما كنتُ نقلتُه في رسالتي عن ابن تيمية (ص ٤٤ - ٤٦)، وهو المصر علىٰ الترك مع قيام الداعي علىٰ الفعل، كما فصلته هناك؛ فراجِعْهُ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه، بل يبيِّنه ويوضحه»(١).

وتأييده هذا لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

وقد انتزع الشيخ محمد بازمول حَفِظَهُ ٱللَّهُ من هذه الأقوال للألباني، ومن غيرها: أنه يُكفر التارك للصلاة بالكلية، حيث قال:

«الشيخ يقول: إن تارك الصلاة كسلًا وتهاونًا لا يكفر، ولا يَقصد مَن تركها بالكلية فلم يُصلِّ يومًا إلىٰ أن توفاه الله مع القدرة وعدم المانع، بل يقصد: مَن يصلي أحيانًا ويتكاسل ويتهاون أحيانًا، حتىٰ يخرج وقتها من غير أن يصليها، بلا عذر.

وللشيخ كلام نص في هذا، فتراه يُعلق علىٰ قول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب؛ فإن كثيرًا من الناس - بل أكثرهم في كثيرٍ من الأمصار - لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة؛ بل يُصلون أحيانًا ويَدَعون أحيانًا؛ فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض كابن أبيٍّ، وأمثاله من المنافقين، فلأن

---

(١) الدرر المتلألئة (ص ١٢٧).





تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ».

يعلق الألباني علىٰ قول ابن تيمية هذا فيقول:

«كلام عدل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة ولو مرة واحدة بعد خروج وقتها، ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثل له بما تقدم، كمن عُرض علىٰ السيف إلا أن يصلي فأبىٰ»»[1].

والمقصود: أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية لا يجتمع والقول بتأييد من يقول بكفر تارك الصلاة بالكلية، ولا يجتمع مع قول من يقول ويقرر بأن ترك الصلاة بالكلية يدل بظاهره علىٰ العناد، والاستكبار، وعلىٰ الكفر القلبي.

ومن علم حال تارك الصلاة عند الشيخ الألباني؛ علم يقينًا بطلان نسبة القول بإيمان تارك العمل بالكلية إليه، وأن شدته علىٰ تارك الصلاة كسلًا يلزم منها الشدة علىٰ تارك العمل بالكلية من باب أولىٰ، وهو قول لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

الثالث: ذِكرُه تارك العمل يُريد به تارك الصلاة تكاسلًا، ولا يريد به تارك العمل بالكلية.

وهذا مما ينبغي أن يُعلم عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه متىٰ ما ذكر تارك العمل فإنما يريد به تارك الصلاة، والمُقصِّر فيها، وفيما دونها من الأعمال، يقينًا، ولا يريد به تارك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، وذلك أن تشغيب المشغبين عليه إنما جاء بسبب حكمه في تارك الصلاة بالذات، ولا علاقة لتشغيبهم عليه بترك العمل بالكلية من عدمه، وذلك أنه لما نطق بإسلام تارك الصلاة تكاسلًا مع إيمانه

(١) شرح كتاب صفة صلاة النبي للشيخ محمد بازمول (ص ١٨).

بوجوبها؛ اشتد عليه المخالفون له وبدَّعوه، ثم ألحقوه بالمرجئة؛ لظنهم بأن قوله بعدم تكفير تارك الصلاة تكاسلًا - الذي هو قولٌ من أقوال أهل السنة - يلزم منه عدم التكفير بما هو دونها من الأعمال، وهذا إلىٰ هنا معنًىٰ صحيح، ولكنهم ظنوا بعد ذلك بأن هذا القول يلزم منه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وهذا قولٌ باطل، وفهمٌ غريبٌ، وبعيدٌ جدًّا؛ إذ الجميع يعلم بأن الشريعة لا تأتي بمثل هذا، وأن وجوده بين الأنام من المستحيلات، وهم بسبب هذا الفهم الغريب نسبوا للشيخ الألباني هذا القول الباطل؛ مما اضطره لأَنْ يُبيِّن مذهبه، ويُظهر اعتقادَه في حكم تارك الصلاة خاصة - لأن ما ثبت فيها من حكمٍ، ففيما دونها من الأعمال من باب أولىٰ - وأن قوله قولٌ من أقوال أهل السنة والجماعة، وأنه قولٌ قد قال به جمهور العلماء.

وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا ما تكلم في حكم تارك الصلاة؛ فإنه في بعض الأحيان قد ينصُّ صراحةً علىٰ تارك العمل ويريد به من يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا أخرىٰ، ولا يريد به تارك الصلاة بالكلية، ولا تارك غيرها من الأعمال، فضلًا عن أنْ يريد به تارك العمل بالكلية؛ كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها؛ لأنه يعلم بأن ترك الصلاة تكاسلًا مع الإيمان بها لا يلزم منه أن يعيش المسلم بلا إسلام، فيترك الأعمال كلها، إلحاقًا لهذه الأعمال بالصلاة، وأنه لو فعل ذلك لَوَلَّىٰ الإسلام والإيمان ظهره.

ويدل علىٰ ذلك: ما ذكره في كلام له حول حكم تارك الصلاة، حيث قال:

«ما معنىٰ لا يدخل الجنة إلا مؤمن، كامل؟! الجواب: لا.

وأنا أقول: تارةً بلىٰ، وتارةً لا.




لا يدخل الجنة إلا مؤمن مع السابقين الأولين؛ مؤمنًا كاملًا، أو علىٰ الأقل رجحت حسناته علىٰ سيئاته، أما إذا كان مؤمنًا، لكن: له سوابق، له سيئات، إلىٰ آخره؛ فهذا إن لم تشمله مشيئة الله بالمغفرة كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ إن لم تَشمَلْهُ مغفرة الله؛ فيدخل النار ويُعذَّب ما يشاء، حينئذٍ كما قلنا في الحديث السابق: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»، أي: تكون هذه الشهادة، ليست الشهادة بمقتضياتها: «**إلا بحقها**»؛ كما جاء في حديث: «**أُمِرتُ أن أُقاتل الناس**»؛ هذا بالنسبة للمؤمنين الكاملين، أما بالنسبة للمؤمنين العصاة فتُنجِيهم شهادة أن لا إله إلا الله؛ هذا هو الإيمان، وهذا هو أقل ذرة إيمان، أي: لم يكن هناك التزام لحقوق شهادة لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، هذه الحقوق إذا التزمها الإنسان قد يدخل الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، قد يدخلها بعد حساب، ويكون الحساب نوعًا من العذاب، ولكنه لا يدخل النار، إلىٰ آخره، وهناك المهم يعني درجات، أما إذا افترضنا أن أشقىٰ الناس مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله؛ فهذه الشهادة تنفعه وتُخرجه، ولا تجعله من المخلدين في النار. فحينما نحن نقول: إن تارك الصلاة كافر، أي: مرتد عن دينه، ما هو الكفر؟ الكفر ما هو؟ لا يمكن أن نتصور عالمًا حقًّا لا يوافق علىٰ هذا التفصيل الذي استفدناه من شيخي الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية: كفرٌ عملي، وكفرٌ اعتقادي، لابد من هذا التقسيم، وإلا أُلحِق من لا يتبنىٰ هذا التقسيم بالخوارج ولابد؛ فالذين يُكفرون تارك الصلاة ليس عندهم حجةٌ إطلاقًا قاطعةٌ في الموضوع سوىٰ ظواهر نصوص، طَيِّب: هذه الظواهر من النصوص معارضة بظواهر من





نصوص أخرىٰ، فلابد من التوفيق بينها، فبماذا نُوفِّق؟ نُوفِّق: من ترك الصلاة مؤمنًا بها، معترفًا بشرعيَّتها، معترفًا في قرارة نفسه بأنه مُقصِّرٌ مع الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في إضاعته إياها؛ فهو بلا شك يومًا ما يخرج من النار، أما أن نُسوِّي بين هذا وبين ذاك المشرك الذي لا يعترف لا بصلاة ولا بزكاة، يعني: أنا أستغرب جدًّا، كيف نُسوِّي بين من كُفره كفرٌ اعتقاديٌّ وعمليٌّ؟ المشرك كافرٌ كفرًا اعتقاديًّا وعمليًّا، أي: هو يُنكر الشريعة الإسلامية بحذافيرها ومنها الصلاة، فهو إذن لا يصلي، فهو إذن كافر، كفر اعتقادي وكفر عملي، ذاك مسلم وقد يُصلي أحيانًا كما هو الواقع في كثير من المبتلين بترك الصلاة، كيف نقول: هذا كهذا؟! يا أخي هذا ليس كهذا، هذا يخالف هذا تمامًا في العقيدة، هذا المشرك لا يشهد بلا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا بلوازمها، لا يؤمن بذلك كله؛ أما هذا المسلم الفاسق الخارج عن طاعة الله وعن طاعة رسول الله، يخالفه مخالفةً جذريةً؛ فهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل لوازمها، ولكن غلبه هوىٰ النفس، غلبه حب المال، غلبه... إلىٰ آخره من معاذير، ليست معاذير له تشفع في أن يترك الصلاة، لكنها معاذير تشفع له عند الله يوم القيامة: أني أنا آمنت بالله ورسوله، لكني قصرت؛ فالتسوية بين هذا وهذا بلا شك أنه ظلم، وأنه ميزان جائر غير عادل، هذا مع الأدلة الأخرىٰ الكثيرة والكثيرة جدًّا التي أشرنا إليها في جلسةٍ سابقة...»(١) اهـ.

فرَّق رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين من التزم بحقوق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وبين من لم يلتزم بحقوقها؛ فبيَّن أن هذه الحقوق إذا التزمها الإنسان قد يدخل الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، كما عبَّر هو عن ذلك؛ فدل أنه يريد

---

(١) بتصرف يسير من «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٦٧٣).

من جاء بالإيمان الواجب كاملًا، فأدىٰ جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات؛ إذ لا قائل بأن الصلاة وحدها، أو الزكاة وحدها، بل ولا الأركان الخمسة وحدها كافية في أن يدخل من جاء بها الجنة ترانزيت مع السابقين الأولين، بل لابد أن يأتي بالواجبات، ويترك المحرمات.

وهذا من أقوىٰ الأدلة علىٰ أنه لا يريد المعنىٰ الذي فهمه عنه مَن نسب إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وإنما أراد به بيان: أن المؤمن إذا آمن بهذه الأعمال، واعتقد وجوبها عليه، فمهما قصَّر فيها بعد إيمانه بها، فلم يلتزم بحقوق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله التزامًا كاملًا؛ فإن هذه الشهادة ستنفعه يومًا من دهره، كما هو لفظ الحديث.

ولذلك قال: «أما إذا افترضنا أن أشقىٰ الناس مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله؛ فهذه الشهادة تنفعه وتُخرجه، ولا تجعله من المخلدين في النار...».

إلىٰ أن قال:

«ذاك مسلم وقد يُصلي أحيانًا كما هو الواقع في كثير من المبتلين بترك الصلاة، كيف نقول: هذا كهذا؟! يا أخي هذا ليس كهذا، هذا يخالف هذا تمامًا في العقيدة، هذا المشرك لا يشهد بلا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا بلوازمها، لا يؤمن بذلك كله؛ أما هذا المسلم الفاسق الخارج عن طاعة الله وعن طاعة رسول الله، يخالفه مخالفةً جذريةً؛ فهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بكل لوازمها، ولكن غلبه هوىٰ النفس، غلبه حب المال، غلبه... إلىٰ آخره من معاذير».

وأيد هذا المعنىٰ بقوله:

«لا ينبغي أن نتسرع إلىٰ إطلاق التكفير المُخرِّج عن الملة، والمُخلِّد في النار

لمجرد أننا سمعنا حديثًا أو أحاديث تصف إنسانًا أصله مسلم بأنه كَفَر لعملٍ ما، لا نقول هذا الكلام أبدًا، ذلك لأن كلمة: «كَفَر» عرفناها في الاستعمال الشرعي أنها لا تعني الردة، إذن: متىٰ تعني الردة؟ القضية لها علاقة بما وقر في القلب، ما وقر في القلب؛ ربُّ الناس أجمعين يعلم، لا تخفىٰ عليه خافيةٌ في الأرض ولا في السماء، أما نحن البشر فليس لنا إلا الظاهر، فإذا سمعنا رجلًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وبخاصة إذا رأيناه يصلي أحيانًا ولو علىٰ وجه الترقيع، ولو يوم الجمعة مثلًا، والعجيب أنه يصوم رمضان أيضًا، طَيِّب: هذا اجتمع فيه إيمان، وهذا الإيمان هو الذي دفعه إلىٰ الشهادتين، وإلىٰ الصلاة أحيانًا، وصيام شهر رمضان، إلىٰ آخره، ما الذي جعلنا نقول: هذا إيمانه، شهادته لن تنفعه، صيامه لم ينفعه، صلاته ولو في بعض الأحيان لن تنفعه، لمجرد ما ترك صلاةً واحدة...»(١).

وأيده أيضًا في نقاشٍ له حول تكفير تارك الصلاة؛ جاء فيه:

«**الشيخ**: أنا عارف الواقع، ولذلك قلت لك: أهل هذه البلاد، ربنا عَزَّوَجَلَّ تفضل علينا بكثير من النعم؛ ليس المادية فقط التي يعرفها حتىٰ ما ليس في العير ولا في النفير، ولكن حتىٰ في النعم المعنوية الدينية، لكن مع ذلك: هناك شوائب تختلط هذه الخيرات، منها: التوسع في بيع التقسيط، والتوسع في التورق هذا، ونحو ذلك.

السائل: والتكفير لتارك الصلاة!

الشيخ: التكفير، إي؛ مثلًا: يكفرون المسلمين الذين يتساهلون بالصلاة، مع العلم أن أحاديث الشفاعة صريحة بأن الله يأمر بإخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل وفي بعضها كما في الصحيحين: إخراج من كان لا يصلي، تدري

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٤٩٦).





هذا الحديث؟ ما أظنك تَدرِيه!

السائل: لا أدري، ولكن نحن نتقي النار قبل الوقوع فيها، ونسأل الله ألا نقع فيها.

الشيخ: هذا بحث آخر، هذه حيدة.

السائل: وننصح الشباب وندلهم علىٰ ما يجنبهم النار.

الشيخ: أنت ما يجوز لك أن تقول: نحن؛ لأَنْ تخص نفسك بهذا الخير؛ لأن هذا أمرٌ يشترك فيه كل المسلمين، كل العلماء، وكل طلاب العلم، ولكننا نتكلم عن عقيدة:

ما حكم من ترك الصلاة كسلًا وليس جَحدًا؟ الجواب: كافر! أيش هذا؟! كافر! وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وقد يُصلي أحيانًا، فكيف نُكفِّره؟! والحديثُ صريحٌ بأن أول دفعة يشفع لهم المؤمنون الذين دخلوا الجنة هم إخوانهم الذين كانوا يُصلون معهم، ويحجون معهم؛ هذه أول دفعة يخرجونهم من النار بالعلامة التي كانت علىٰ وجوههم، ثم يقولون - المؤمنون -: ربنا قد أخرجنا من أذنت لنا، قال: «**فأخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من الإيمان**»، فَيُخرِجون؛ أي: دفعة ثانية، وثالثة، وما شاء الله، ربنا كريم.

السائل: وما رأيك في الحديث: «**إن بين الرجل والكفر ترك الصلاة**».

الشيخ: معروف هذا الحديث، ورأيي أن لا عالم يُفسر كلَّ نَصٍّ فيه لفظة: «كَفَرَ» بأنه كُفر ردة، لا عالم في الدنيا.

السائل: كفر دون كفر؟

الشيخ: نعم؛ بلا شك، هذا تفسير ترجمان القرآن، فإذا كان يترك الصلاة جَحدًا؛ فهو الكفر الأكبر، وإذا كان يتركها كسلًا؛ فهو دون ذلك، لكن هذا ليس





معناه أننا نبارك لهم ترك صلاتهم!

السائل: نسأل الله لنا ولهم سبل الهداية.

الشيخ: آمين.

الشيخ: إذا كان هذا المعنىٰ صحيحًا فقد استوينا.

السائل: لأن صراحة لنا أصدقاء كثير، أنا أول مرة يعني يأتيني علم في المسألة هذه، فأتحسَّر؛ لكن الآن يعني الإنسان يرجو لهم الخير، ونأمل من الله هذا.

الشيخ: الله أكبر، هو هذا؛ كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره**»»[1].

ثم لما قرر الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هذا التقرير السلفي، وأقنع مُناقِشَه بما ترجَّح عنده هو من حكم تارك الصلاة - بغض النظر عن صحة هذا الترجيح من عدمه، فهي مسألة خلافية بين أهل العلم كما لا يخفىٰ - تكلم رجلٌ آخر غير السائل، وأراد بمداخلته أن يقرر معنًىٰ معينًا لم ينطق به الألباني في نقاشه؛ فقال:

«يا شيخ؛ حديث شفاعته لأبي طالب؟

فقال الشيخ الألباني: يعني: لو كان قالها، كان نجا بها.

فقال الرجل: «ما طلب الرسول أكثر من ذلك»»[2] اهـ.

ومن الواضح جدًّا أن هذا الرجل أراد بمداخلته أن يُقرر صحة إيمان تارك العمل بالكلية، ولذلك قال: «ما طلب الرسول أكثر من ذلك»، أي أن الشهادة وحدها تكفي للنجاة من الخلود في النار، وإن لم يعمل معها أي عمل في الإسلام.

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٤٠٦).

(٢) بتصرف يسير من «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٤٠٦).





وهذا في الحقيقة خللٌ في الفهم، وتحميلٌ للكلام بما لا يحتمله، وهو معنىً لا يريده الألباني، ولم ينطق به يومًا من دهره؛ إذ من المعلوم عنده وعند غيره من أئمة السنة: أن النبي ﷺ إنما قال هذا القول لمَّا حضرت أبا طالب الوفاة، وكان علىٰ فراش الموت؛ إذ دخل عليه وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فقال له: «**أي عم؛ قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله** عَزَّوَجَلَّ»، فقال له أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمانه حتىٰ كان آخر شيء كلمهم به: علىٰ ملة عبد المطلب.

ومثله ما جاء من خبر ذاك اليهودي الذي كان يخدم النبي ﷺ، فلما مرض أتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: «**أسلم**»، فنظر إلىٰ أبيه وهو عند رأسه، فقال له أبوه: أطع أبا القاسم، فأسلم، فقام النبي ﷺ وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه بي من النار**».

وغيرها كثير في السنة، كمن نطق الشهادتين ثم قاتل فقتل فمات قبل أن يسجد لله سجدة... إلخ.

ومن تأمل هذه الأحاديث يظهر له جليًّا بأنها لا تخدم القائلين بإيمان تارك العمل بالكلية، كما أراد أن يقرر هذا السائل حين قال للألباني: «ما طلب الرسول أكثر من ذلك»، لا من قريب ولا من بعيد، ولا حجة لهم فيها؛ إذ من المعلوم أن من كان حاله كحال أبي طالب، أو غيره ممن قد ينتفعون بالنطق بالشهادتين وحده، إذا ما نطقوا بها، ولم يُطلب منهم أكثر من ذلك؛ فذلك أنه لا مجال لأَنْ يُطلب منهم أكثر من ذلك؛ إذ كيف يُطلب ممن هو علىٰ فراش الموت أن يأتي بشيءٍ من الأعمال يُصحح به إيمانه، فمثل هذا لو نطق بها صادقًا من قلبه؛ لنجا بها دون أدنىٰ

شك، وهذا ما أراده العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: «لو كان قالها، كان نجا بها».

وهذا بخلاف من نطق بها نفاقًا ثم مات في الحال؛ فإنه يُحكم بإسلامه في الظاهر، وتجري عليه أحكام الإسلام، وإن كان عند الله كافرًا زنديقًا؛ إذ لم ينفعه نطقه ما لم يعتقده قلبه، ثم من المحال أن يؤمن بقلبه ولسانه ثم يعيش ما شاء الله له أن يعيش مع تمكنه من العمل دون أن يظهر علىٰ جوارحه أثر ذلك الإيمان الذي وقر في قلبه، كما سبق تقرير ذلك.

ومما يؤكد أيضًا أن مراده بتارك العمل تارك الصلاة، وما دونها من الأعمال: ما ذكره تحت حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفيه:

«**يَدرُس الإسلام كما يَدرُس وَشْيُ الثوب، حتىٰ لا يُدرَىٰ ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليُسرَىٰ علىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في ليلةٍ، فلا يبقىٰ في الأرض منه آية**» الحديث.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذا الحديث نبأٌ خطير، وهو أنه سوف يأتي يوم علىٰ الإسلام يُمحىٰ أثره، وعلىٰ القرآن فيُرفَع، فلا يبقىٰ منه ولا آية واحدة، وذلك لا يكون قطعًا إلا بعد أن يسيطر الإسلام علىٰ الكرة الأرضية جميعها، وتكون كلمته فيها هي العليا، كما هو نص قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، وكما شرح رسول الله ﷺ ذلك في أحاديث كثيرة سبق ذكر بعضها.

وما رفع القرآن الكريم في آخر الزمان إلا تمهيدًا لإقامة الساعة علىٰ شرار الخلق، الذين لا يعرفون شيئًا من الإسلام البتة، حتىٰ ولا توحيده!»[١].

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ١٧٣).

وحول مفهوم ترك العمل قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تحت هذا الحديث:**

«هذا وفي الحديث فائدة فقهية هامة، وهي أن شهادة أن لا إله إلا الله تنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة، ولو كان لا يقوم بشيءٍ من أركان الإسلام الخمسة الأخرىٰ؛ كالصلاة وغيرها، ومن المعلوم أن العلماء اختلفوا في حكم تارك الصلاة خاصة، مع إيمانه بمشروعيتها؛ فالجمهور علىٰ أنه لا يكفر بذلك، بل يفسق، وذهب أحمد - في رواية - إلىٰ أنه يكفر، وأنه يُقتل ردةً لا حدًّا، وقد صح عن الصحابة أنهم كانوا لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. رواه الترمذي والحاكم.

وأنا أرىٰ أن الصواب رأي الجمهور، وأن ما ورد عن الصحابة ليس نصًّا علىٰ أنهم كانوا يريدون بـ «الكفر» هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في النار، ولا يحتمل أن يغفره الله له، كيف ذلك وهذا حذيفة بن اليمان - وهو من كبار أولئك الصحابة - يرد علىٰ صلة بن زفر - وهو يكاد يفهم الأمر علىٰ نحو فهم أحمد له - فيقول: «ما تغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صلاة...»، فيجيبه حذيفة بعد إعراضه عنه: «يا صلة تنجيهم من النار، ثلاثًا».

فهذا نص من حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ علىٰ أن تارك الصلاة - ومثلها بقية الأركان - ليس بكافر، بل مسلمٌ ناجٍ من الخلود في النار يوم القيامة، فاحفظ هذا؛ فإنه قد لا تجده في غير هذا المكان»[1].

وما ذكره الألباني هنا يُحمل علىٰ أحد أمرين:

إما أنه يرىٰ نجاة تارك الأركان الأربعة بالكلية من الخلود في النار، وليس

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ١٧٥).

نجاة تارك العمل بالكلية؛ إذ لم ينطق به، ولم يُشِر إليه ولو بإشارة.

وإما أنه يرىٰ النجاة من الخلود في النار لمن يُقصِّر في شيءٍ من هذه الأركان الأربعة، وفي غيرها من الأعمال، لا أنه يرىٰ نجاة تارك العمل بالكلية؛ إذ لا وجود له بين الأنام.

وسواء أراد هذا أو ذاك، فكلا القولين هما قولان قد قال بهما أئمةٌ من أهل السنة والجماعة، كما سيأتي.

وبهذا نعلم أن الألباني أو غيره من أئمة السنة إذا ما نطقوا بترك العمل؛ فإن مرادهم بذلك: من يترك شيئًا من الأعمال، أو يُقصِّر في شيءٍ منها، لا أن يعيش دهره بلا عملٍ حتىٰ يموت.

وقد جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يؤيد هذا المعنىٰ، حيث قال:

«فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت علىٰ المرجئة والجهمية، والتي دخلت علىٰ من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه علىٰ قولهم في «مسألة الإيمان»، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءًا من الإيمان، كما تقدم بيانه. وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها؛ كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق،

كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتىٰ يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**».

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب؛ فإن كثيرًا من الناس - بل أكثرهم في كثير من الأمصار - لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانًا ويَدَعون أحيانًا؛ فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض - كابن أبيٍّ وأمثاله من المنافقين - فَلأَنْ تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ»[1].

قال الألباني معلقًا علىٰ كلام ابن تيمية: «كلامٌ عدلٌ من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة - ولو مرة واحدة - بعد خروج وقتها! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثَّل له بما تقدم، كمن عُرض علىٰ السيف إلا أن يصلي، فأبىٰ»[2].

وقد سبق أن ذكرت من كلام الشيخ محمد بازمول أنه خرج من كلام الشيخ الألباني بأنه يُكفر تارك الصلاة بالكلية، وهو أمرٌ لا يجتمع وترك العمل بالكلية.

ثم ذكر الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت حديث حذيفة نفسه ما يؤيد هذا المعنىٰ، حيث قال: «ثم وقفت علىٰ «الفتاوىٰ الحديثية»[3] للحافظ السخاوي، فرأيته يقول بعد

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٦).

(٢) الدرر المتلألئة (ص ١٣٤).

(٣) (٢/ ٨٤).

أن ساق بعض الأحاديث الواردة في تكفير تارك الصلاة - وهي مشهورة معروفة -:

«ولكن كل هذا إنما يحمل علىٰ ظاهره في حق تاركها جاحدًا لوجودها مع كونه ممن نشأ بين المسلمين؛ لأنه يكون حينئذ كافرًا مرتدًّا بإجماع المسلمين، فإن رجع إلىٰ الإسلام؛ قُبِل منه، وإلا قتل.

وأما من تركها بلا عذر، بل تكاسلًا مع اعتقاد وجوبها؛ فالصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور: أنه لا يكفر، وأنه - علىٰ الصحيح أيضًا - بعد إخراج الصلاة الواحدة عن وقتها الضروري - كأن يترك الظهر مثلًا حتىٰ تغرب الشمس، أو المغرب حتىٰ يطلع الفجر - يُستتاب كما يُستتاب المرتد، ثم يُقتل إن لم يتب، ويُغسل ويُصلىٰ عليه ويُدفن في مقابر المسلمين، مع إجراء سائر أحكام المسلمين عليه، ويؤول إطلاق الكفر عليه لكونه شارك الكافر في بعض أحكامه، وهو وجوب العمل؛ جمعًا بين هذه النصوص وبين ما صح أيضًا عنه ﷺ أنه قال: «**خمس صلوات كتبهن الله...**» فذكر الحديث، وفيه: «**إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له**»، وقال أيضًا: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله؛ دخل الجنة**»... إلىٰ غير ذلك، ولهذا لم يزل المسلمون يرثون تارك الصلاة ويورثونه، ولو كان كافرًا لم يُغفر له، ولم يَرث ولم يُورث.

وقد ذكر نحو هذا الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله في «حاشيته علىٰ المقنع ١/ ٩٥ - ٩٦»، وختم البحث بقوله:

ولأن ذلك إجماع المسلمين؛ فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحدًا من تاركي الصلاة تُرِك تغسيله والصلاة عليه، ولا مُنع ميراث موروثه، مع كثرة تاركي الصلاة. ولو كفر؛ لثبتت هذه الأحكام، وأما الأحاديث المتقدمة فهي علىٰ وجه

التغليظ والتشبيه بالكفار، لا علىٰ الحقيقة؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»، وقوله: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»، وغير ذلك.

قال الموفق: وهذا أصوب القولين.

أقول: نقلت هذا النص من «الحاشية» المذكورة؛ ليعلم بعض متعصبة الحنابلة أن الذي ذهبنا إليه ليس رأيًا لنا تفردنا به دون أهل العلم، بل هو مذهب جمهورهم، والمحققين من علماء الحنابلة أنفسهم، كالموفق هذا - وهو ابن قدامة المقدسي - وغيره؛ ففي ذلك حجة كافية علىٰ أولئك المتعصبة، تحملهم إن شاء الله تعالىٰ علىٰ ترك غلوائهم، والاعتدال في حكمهم.

بيد أن هنا دقيقة، قَلَّ من رأيته تنبَّه لها، أو نبَّه عليها، فوجب الكشف عنها وبيانها، فأقول:

إن التارك للصلاة كسلًا إنما يصح الحكم بإسلامه ما دام لا يوجد هناك ما يكشف عن مكنون قلبه أو يدل عليه، ومات علىٰ ذلك قبل أن يُستتاب؛ كما هو الواقع في هذا الزمان. أما لو خُيِّر بين القتل والتوبة بالرجوع إلىٰ المحافظة علىٰ الصلاة، فاختار القتل عليها، فقتل؛ فهو في هذه الحالة يموت كافرًا، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، ولا تجري عليه أحكامهم، خلافًا لما سبق عن السخاوي؛ لأنه لا يُعقل - لو كان غير جاحد لها في قلبه - أن يختار القتل عليها، هذا أمر مستحيل معروف بالضرورة من طبيعة الإنسان، لا يحتاج إثباته إلىٰ برهان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى **في «مجموع الفتاوىٰ»**[1]:

«ومتىٰ امتنع الرجل من الصلاة حتىٰ يُقتل؛ لم يكن في الباطن مُقرًّا بوجوبها،

---

(١) (٢/ ٤٨).

ولا ملتزمًا بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة... فمن كان مصرًّا علىٰ تركها حتىٰ يموت؛ لا يسجد لله سجدة قط، فهذا لا يكون قط مسلمًا مقرًّا بوجوبها؛ فإن اعتقاد الوجوب واعتقاد أن تاركها يستحق القتل: هذا داعٍ تام إلىٰ فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإذا كان قادرًا ولم يفعل قط؛ علم أن الداعي في حقه لم يوجد»[1].

والمقصود: أنه لما كان القول بتكفير تارك الصلاة تكاسلًا من عدمه هو من الأقوال التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة أنفسهم؛ كان من الظلم والبهتان أن يُنسب إمامٌ من أئمة السنة وعَلَمٌ من أعلامها إلىٰ الإرجاء، وأن يُلحق بالمرجئة؛ لموافقته قول إحدىٰ الطائفتين المختلفتين، وتبنِّيه له، دون أن يُحكم علىٰ الطائفة بأكملها وعلىٰ كل من وافقها بنفس الحكم الذي حُكم عليه به؛ إذ من المحال أن تكون المسألة الواحدة حلالًا وسنةً إذا صدرت من طائفة من الناس، وحرامًا وبدعةً إذا صدرت من طائفة أخرىٰ.

بل من عجائب المُتهمين للألباني بهذه التهمة الباطلة أنهم يجعلون ما صدر منه من أقوال في باب الإيمان وكأنه قد انفرد بها دون غيره من أئمة أهل السنة والجماعة، وهذا تلبيسٌ وتدليس؛ إذ لا قول له قد قاله في هذا الباب إلا وقد قال به أئمةٌ وعلماء من أهل السنة والجماعة، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول:

«... فمن كان يعتقد هذا فعليه ألا يوجب أجرًا إلا علىٰ هذا الوجه، فمن اعتقد أن الأجرة لا تصح إلا علىٰ هذا الوجه، وأجره علىٰ الوجه المعتاد، وسلم

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ١٧٦).

المكان، وطالب بالأجرة المسماة، ثم عند الزيادة يدعي عدم الإجارة، لم يُقبل منه؛ فإن هذا ظلم، فإنه إذا التزم مذهبًا كان عليه أن يلتزمه له وعليه. وأما أن يكون عند الذي له يعتقد صحة الإجارة، وعند الذي عليه يعتقد فسادها؛ فهذا غير مقبول، ولا سائغ، بإجماع المسلمين. ومن أصر علىٰ مثل ذلك فهو ظالم باتفاق المسلمين؛ بل هو فاسق، مردود الشهادة والولاية»[1].

وقال: «... يجب فيها علىٰ كل من اعتقد أن يعمل بموجب اعتقاده له وعليه؛ ليس لأحد أن يعتقد أحد القولين فيها له، والقول الآخر فيها عليه، كمن يعتقد أنه إذا كان جارًا استحق شفعة الجوار، وإذا كان مشتريًا لم يجب عليه شفعة الجار...

فليس لأحد أن يعتقد في مسألة نزاع مثل هذا باتفاق المسلمين.

فإن مضمون هذا أن يُحلل لنفسه ما يُحرمه علىٰ مثله، ويُحرم علىٰ مثله ما يُحلله لنفسه، ويوجب علىٰ غيره - الذي هو مثله - ما لا يوجبه علىٰ نفسه، ويوجب لنفسه علىٰ غيره ما لا يوجبه لمثله.

ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، بل ومن كل دين: أن هذا لا يجوز، ومن اعتقد جواز هذا فهو كافر...»[2].

وقال: «وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالًا حرامًا...، وهذا القول يخالف إجماع المسلمين؛ فإنهم متفقون علىٰ أن من اعتقد حِلَّ الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك؛ سواء وافق غرضه أو خالفه، ومن اعتقد تحريمه؛ كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين»[3].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ١٦٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٠/ ١٧٧).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٣٢/ ١٠٠).

وقال: «بل عليه باتفاق الأئمة أن يعدل بين غيره ونفسه في الأقوال والأحكام، فإذا اعتقد وجوب شيء أو تحريمه؛ اعتقد ذلك عليه، وعلىٰ من يماثله»[1].

والمقصود من هذه النقولات عن ابن تيمية:

بيان أن القول بعدم تكفير تارك الصلاة تكاسلًا، إما أن يُذم به أئمة الإسلام؛ أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد؛ كما ثبت عنه في رواية، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وابن عثيمين، وغيرهم كثير، رحم الله الجميع؛ يُذم كل هؤلاء، ويُنسَبون إلىٰ الإرجاء، ويُلحَقون بالمرجئة، كما هو الحال مع الألباني، وبهذا يظهر ضلال الطاعنين في الألباني؛ إذ الطعن في أئمة الإسلام ضلالٌ مبين، كما هو معلوم، وإما أن يُعرَف لعلماء الإسلام قدرهم، وأن الحق لا يخرج عن أقوالهم، وأن المصيب منهم له أجران، والمخطئ له أجر واحد، وأن الخلل إنما هو في فهم هؤلاء الطاعنين في الألباني، وليس الخلل في الألباني نفسه، ولا فيمن سبقه إلىٰ هذا القول من الأئمة، أو لحقه فيه.

بل من تتبع أقوال هؤلاء الطاعنين في الألباني، ونسبتهم القول بإيمان تارك العمل بالكلية إليه؛ يعلم بأن الأمر قد دُبِّر بليل، وأنهم يعرفون أقوال أهل السنة، ويعلمون بالخلاف الواقع بينهم، بل ويعلمون بأن من علماء السنة من ذكر عدم تكفير تارك الصلاة تكاسلًا بإطلاق، وإن لم يُصلِّ بالكلية؛ شأنه شأن تارك الأركان الأخرىٰ؛ الزكاة والصيام والحج، إن لم يفعلها بالكلية، ومنهم من قيَّده فيمن يصلي أحيانًا ويدعُ أحيانًا؛ فلا هو يحافظ عليها، ولا هو يتركها بالكلية، ولكنهم لما رأوا من الإمام الألباني تصدِّيه لهذا الأمر، وتصدِّيه لمذهب الخوارج،

(١) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص ٦٠).

وقد أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يدفع التكفير بالباطل عن المسلمين، مما أغضب هؤلاء، ثم لما عجزوا عن إبطال قوله أعرضوا عن ذكر الخلاف بين الأئمة في هذه المسألة؛ لكي لا يُكثِّروا أعداءهم، ولا يُضعِفوا قولهم الذي تبنوه من تكفير تارك الصلاة تكاسلًا، ومن تكفير غيره من أهل الكبائر، كمن يحكم بغير ما أنزل الله؛ إذ سلكوا طريقةً في التكفير لا يُؤيدهم عليها عالمٌ من علماء السنة؛ لا من الذين يُكفرون تارك الصلاة تكاسلًا، ولا غيرهم.

لما ظهر لهم عجزهم اتهموه بهذا الاتهام الفاجر، ونسبوا إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ تلكم الصورة الخيالية التي لم تخطر لأحد من العلماء علىٰ بال؛ ليتمكنوا من النيل منه، ومن التشكيك بهذا المذهب الذي قال به جماعة من أهل السنة، دون أن يتعرضوا لمن قال به من أئمة الإسلام، لا احترامًا لهم وتوقيرًا، ولكن: لعلمهم بأن الطعن في أئمة الإسلام صراحة، وبالجملة؛ سيعود عليهم بالوبال.

وإلا فإنه لمن المعلوم أن ما قاله الشيخ الألباني في حكم تارك الصلاة تكاسلًا؛ هو قول طائفة من أهل السنة والجماعة، يُدرك ذلك كل منصف يقف علىٰ أقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويعرضها علىٰ أقوال الأئمة.

وبالتالي فإنه ليس من العدل أن يُطعن فيه وحده وأن يُظهَر الولاء والمحبة والتبجيل لمن قال بمثل قوله، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول:

«وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم»؛ فالباغي يُصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتىٰ لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزئ به في الآخرة»[١].

والمقصود: أن الشيخ الألباني قد وافقه جمعٌ من أئمة السنة، ومما يدل علىٰ ذلك ما يأتي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا خلاف أهل السنة في هذا الباب:

«وقد اتفق المسلمون علىٰ أنه من لم يأتِ بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور.

وعن أحمد: في ذلك نزاع، وإحدىٰ الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط. ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها. ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة. وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف»[٢].

وقال: «وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة، ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ١٤٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٢).

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتىٰ الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء، فمتىٰ عزم علىٰ تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدىٰ الروايات عن أحمد اختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدىٰ الروايات عن أحمد؛ اختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وهي الرواية الثالثة عن أحمد، وقول كثير من السلف، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها وترك الزكاة فقط.

والخامس: بتركها، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج.

وهذه المسألة لها طرفان:

أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما «الطرف الثاني» فهو مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلىٰ بيته؛ فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح»[1].

وقال: «وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب؛ فإن كثيرًا من الناس - بل أكثرهم

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٠).

في كثيرٍ من الأمصار - لا يكونون محافظين علىٰ الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يُصلون أحيانًا ويَدَعون أحيانًا؛ فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت علىٰ المنافق المحض كابن أبيٍّ وأمثاله من المنافقين، فَلأَنْ تجري علىٰ هؤلاء أولىٰ وأحرىٰ»[1].

وقال: «فأما من يترك الصلاة بعض الأوقات، لا يقضيها، ولا ينوي قضاءها، أو يخل ببعض فرائضها، ولا يقضيها، ولا ينوي قضاءها؛ فمقتضىٰ ما ذكره كثير من أصحابنا أنه يكفر بذلك، فإن دُعِي إليها وامتنع؛ حُكِم عليه بالكفر الظاهر، وإلا لحقه حكم الكفر الباطن بذلك، ثم إذا صلىٰ الأخرىٰ صار مؤمنًا؛ كما دل علىٰ ذلك قوله: «**من ترك صلاة العصر متعمدًا حبط عمله**»، وقوله: «**من ترك الصلاة عمدًا فقد برئت منه الذمة**»، ولا يلزم ذلك أحكام الكفر في حقه كالمنافقين.

والأشبه في مثل هذا: أنه لا يكفر بالباطن أيضًا، حتىٰ يعزم علىٰ تركها بالكلية، كما لم يكفر في تأخيرها عن وقتها، كما تقدم من الأحاديث، ولأن الفرائض تُجبر يوم القيامة بالنوافل، ولأنه متىٰ عزم علىٰ بعض الصلاة فقد أتىٰ بما هو مجرد إيمان»[2].

وقال: «قال أصحابنا: يُحكَم بكفره في الوقت الذي يُباح فيه دمُه، وهو ما إذا دُعِيَ فامتنع، كما تقدم.

قال الإمام أحمد: إذا قال: لا أصلي؛ فهو كافر، نصَّ علىٰ أنه لا يَرِث ولا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦١٧).

(٢) شرح العمدة (ص ٩٤).

يُورث، ويكون حكمه حكم المرتد في جميع أموره؛ بحيث لا يُغسل، ولا يُصلىٰ عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، إلا أنه لا يسقط عنه شيء من الصلوات، وإن أسقطناها عن المرتد؛ لأنه إنما كفر بتركها، فلو سقطت عنه لزال سبب الكفر، وإذا صلىٰ بعد الامتناع عاد بذلك إلىٰ الإسلام من الردة، وصحت صلاته، وإن كان الكافر الأصلي لا تصح صلاته قبل الشهادتين؛ لأن هذا كفره بترك فعل، فإذا فعله عاد إلىٰ الإسلام، كما أن من كفره بترك الإقرار، إذا أتىٰ بالإقرار عاد إلىٰ الإسلام.

فإن قيل: فالمرتد غير هذا، لا يصح إسلامه حتىٰ يأتي بالشهادتين، كيف ما كانت ردته قبل ذلك؛ لأنه جاحد، فلابد أن يأتي بأصل كلمة الإقرار التي تتضمن جميع التصديق والاعتراف، وهذا معترف، فيكفيه الفعل.

فأما إذا لم يُدْعَ ولم يَمتنع، فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يُعلم أن أحدًا من تاركي الصلاة تُرِك غَسلُه والصلاةُ عليه ودفنُه مع المسلمين، ولا مُنِع ورثَتُه ميراثَه، ولا أُهدِر دمُه بسبب ذلك، مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمَّة لا تجتمع علىٰ ضلالة، وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء علىٰ هذا الضرب»(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهاهنا أصل آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد:

فكفر الجحود: أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعنادًا، من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان

(١) شرح العمدة (ص ٩١).

من كل وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم إلىٰ ما يضاد الإيمان، وإلىٰ ما لا يضاده.

فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وسبه؛ يضاد الإيمان.

وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعًا.

ولا يمكن أن ينفىٰ عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه؛ فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ، ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد، ومن الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا، ويسمي رسول الله ﷺ تارك الصلاة كافرًا، ولا يطلق عليهما اسم الكفر، وقد نفىٰ رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفي عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل، وانتفىٰ عنه كفر الجحود والاعتقاد»[١].

قال الألباني معلقًا علىٰ قول ابن القيم: «وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعًا»:

«**قلت**: هذا الإطلاق فيه نظر؛ إذ قد يكون ذلك من الكفر الاعتقادي أحيانًا، وذلك إذا اقترن به ما يدل علىٰ فساد عقيدته؛ كاستهزائه بالصلاة والمصلين، وكإيثاره القتل علىٰ أن يصلي إذا دعاه الحاكم إليها، كما سيأتي، فتذكر هذا؛ فإنه مهم»[٢].

وهو قول لا تقوله المرجئة، ولا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، فتأمل.

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي يظهر من الأدلة: أنه لا يكفر إلا

---

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص ٧٢).

(٢) حكم تارك الصلاة (ص ٦٢).

بترك الصلاة دائمًا؛ بمعنىٰ أنه وطَّن نفسه علىٰ ترك الصلاة؛ فلا يُصلي ظهرًا، ولا عصرًا، ولا مغربًا، ولا عشاءً، ولا فجرًا، فهذا هو الذي يكفر.

فإن كان يُصلي فرضًا أو فرضين فإنه لا يكفر؛ لأن هذا لا يَصدُقُ عليه أنه ترك الصلاة، وقد قال النبي ﷺ: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**»، ولم يقل: «تَرَكَ صلاةً»»[1].

وقال: «أن هذا الرجل إذا أخرها عن وقتها فإنه ظالمٌ معتدٍ، وإذا كان ظالمًا معتديًا فالله لا يحب المعتدين، ولا يحب الظالمين، فكيف يوصف هذا الرجل الذي لا يحبه الله لعدوانه وظلمه بأنه قريبٌ من الله متقربٌ إليه؟! هذا خلاف ما تقتضيه العقول والفِطر السليمة...

فالصواب: أن من ترك الصلاة عمدًا - علىٰ القول بأنه لا يكفر - كما لو كان يُصلي ويُخلي؛ فإنه لا يقضيها، ولكن يجب عليه أن تكون هذه المخالفة دائمًا نُصبَ عينيه، وأن يُكثر من الطاعات والأعمال الصالحة لعلها تُكفر ما حصل منه من إضاعة الوقت»[2].

فالقول بإيمان تارك الصلاة تكاسلًا ليس هو قول الألباني وحده، حتىٰ يُضلَّل به، ويُلحَق بأهل البدع، دون غيره ممن قال بمثل قوله من العلماء، وإنما هو قولٌ من أقوال أهل السنة والجماعة، قال به جمهورهم، رحم الله الجميع.

فأهل السنة متفقون علىٰ عدم كفر تارك العمل تكاسلًا من غير جحود؛ علىٰ خلافٍ بينهم في بعض الأعمال؛ كالأركان الأربعة، أو بعضها، بعد النطق

---

(١) الشرح الممتع (٢/ ٢٧).

(٢) الشرح الممتع (٢/ ١٣٩).

بالشهادتين، دون أن يُنسب المكفِّر بشيءٍ من الأعمال إلىٰ الخوارج، ولا أن يُنسب غير المكفِّر بشيءٍ منها إلىٰ المرجئة، مع اتفاقهم جميعًا علىٰ ذم الخوارج والمعتزلة لتكفيرهم من ترك شيئًا من الأعمال الواجبة، أو قصَّر فيها، أو تكفيرهم من اقترف كبيرة من كبائر الذنوب، مع اختلاف بين الخوارج والمعتزلة في ذلك، بين الحكم الدنيوي والأخروي، كما هو مشهور من مذاهبهم، ومع اتفاقهم جميعًا أيضًا علىٰ ذم المرجئة لإخراجهم العمل عن مسمىٰ الإيمان، وإن أدخلوه في مسمىٰ الإسلام؛ إذ المرجئة أنفسهم لم يتصوروا وجود إنسانٍ بلا عمل، كما سيأتي.

وذلك يعني: أن مقصود الأئمة جميعًا - ومنهم الألباني - بترك العمل: ترك شيءٍ من الأعمال؛ إذ لم يتصور أحدٌ منهم وجود مثل تلكم الصورة الخيالية، التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها.

الرابع: فهمه لحديث: «**الأعمال بالخواتيم**» علىٰ ما فهمه أهل السنة والجماعة.

فقد جاء في الحديث الصحيح قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

«فوَالَّذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها».

وفي رواية عند مسلم:

«إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل الجنة ثم يختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يختم له عمله بعمل أهل الجنة».

وهذا ما صرَّح به العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقاش له، ذُكر له فيه عن العلامة





ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:

«ظل النظر الدقيق أو الصحيح، أما من جهة النظر الصحيح فيقال: هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يَعرف عظمة الصلاة وعناية الله بها ثم يُحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن، وقد تأملت الأدلة التي استدل بها من يقول: إنه لا يكفر؛ فوجدتها لا تخرج من أقوالٍ أربعة: إما أنها لا دليل فيها أصلًا، أو أنها قُيِّدت بوصفٍ يَمتنع معه ترك الصلاة، أو أنها قُيِّدت بحالٍ يُعذر فيها من ترك هذه الصلاة، أو أنها عامٌّ؛ فتُخصَّص بأحاديث كفر تارك الصلاة.

فقال الألباني: المؤلف هو أول من يخالف ما ألَّف وما قال في هذه الفقرة؛ لأن البحث عندهم ليس فيمن لم يُصلِّ في عمره صلاةً، وإنما من ترك صلاةً، صلاتين، إلىٰ آخره؛ هذا ينطبق عليه الحكم، يعني: الحنابلة الذين يختلفون عن الجمهور ليس هذا قيدهم.

ثم طلب الشيخ الألباني من السائل أن يعيد عليه كلام الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأعاده، وهو قوله:

هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يعرف عظمة الصلاة وعناية الله بها ثم يحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن.

فقال الألباني: ما معنىٰ يحافظ علىٰ تركها؟ حتىٰ الوفاة، أم قبل الوفاة؟!

فقال السائل: الظاهر؛ الكلام أنه ما صلىٰ أبدًا.

فقال الألباني: هذا هو، ليس هذا قولهم، يعني: لو ما صلىٰ يومًا بكامله؛ هل هو مسلم أم كافر؟ هو عندهم كافر! لذلك هذه نسميها لغة خطابية، لغة شعرية، للأخذ بألباب السامعين، أنا أقول مثل ما هو يقول، لا يُعقل، لكن القضية ليست قضية





معقول أو غير معقول، القضية كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»، فإنما الأعمال بالخواتيم»[1] اهـ.

ومن تأمل قوله: «ما معنىٰ يحافظ علىٰ تركها؟ حتىٰ الوفاة، أم قبل الوفاة؟!».

ثم تأمل قول السائل: «الظاهر؛ الكلام أنه ما صلىٰ أبدًا»، وتأييد الألباني له بقوله: «هذا هو، ليس هذا قولهم»؛ لوجد أنه قد جعل للقول بتكفير تارك الصلاة بالكلية وجهًا.

وقد سبق أن ذكرت إيراده رَحِمَهُ اللَّهُ لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتعليقه عليه؛ حين ذكر عن ابن تيمية قوله:

«فمن كان مصرًّا علىٰ تركها حتىٰ يموت، لا يسجد لله سجدةً قط؛ فهذا لا يكون قط مسلمًا مقرًّا بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل؛ هذا داعٍ تامٌّ إلىٰ فعلها...».

ذكره عن ابن تيمية مؤيدًا له، ومُقرًّا بما فيه.

وذكرت أيضًا تعليقه علىٰ كلام سفر الحوالي حين قال:

«فمن ترك الصلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه فهو إليهم أقرب، وحالُه بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويَدَع أحيانًا؛ فهو مترددٌ متذبذبٌ بين الكفر والإيمان، والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة... غيرُ الترك الكلي، الذي هو الكفر».

فقال الألباني مؤيدًا له: «وهذا التفصيل نراه جيدًا...».

ومثل هذه الأقوال لا تجتمع وإيمان تارك العمل بالكلية.

---

(١) بتصرف يسير من «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (١٤٠).

الخامس: ذكره لحديث: «**إن للإسلام صُوًى ومَنارًا كمنار الطريق...**»، وفيه ذكَر النبي ﷺ بعد الإيمان بالله وعدم الشرك به أسهمًا من الإسلام؛ كالصلاة والزكاة وغيرها، ثم قال: «**فمن ترك من ذلك شيئًا فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره**».

ذكر الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث ثم قال:

«(الصوىٰ) جمع «صوَّة»، وهي أعلام من حجارة منصوبة في الفيافي والمفازة المجهولة، يستدل بها علىٰ الطريق، وعلىٰ طرفيها، أراد أن للإسلام طرائق وأعلامًا يُهتدىٰ بها»[١].

وقال في موطن آخر: «قوله ﷺ بعد أن ذكر بعد الإيمان بالله أسهمًا من الإسلام؛ كالصلاة والزكاة:

«**فمن ترك من ذلك شيئًا فقد ترك سهمًا من الإسلام، ومن تركهن كلَّهن فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره**».

أقول: فهذا نصٌّ صريحٌ في أن المسلم لا يخرج من الإسلام بترك شيءٍ من أسهمِه، ومنها الصلاة، فحسبُ التاركِ أنه فاسقٌ لا تُقبَلُ له شهادة، ويخشىٰ عليه سوءُ الخاتمة، وقد تقدم في بحثٍ مفصل في حكم تارك الصلاة تحت الحديث (٨٧)، وهو من الأدلة القاطعة علىٰ ما ذكرنا، ولذلك حاول بعضهم أن يتنصل من دلالته بمحاولة تضعيفه، وهيهات؛ فقد رددنا عليه ذلك بالحجة والبرهان، وبيان من صححه من علماء الإسلام، فراجعه»[٢].

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ٦٥٣).

(٢) السلسلة الصحيحة (١/ ٩٣٥).

فبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النبي ﷺ قد ذكر أسهمًا من الإسلام بعد أن ذكر الإيمان بالله، وترك الشرك، ثم استدل به علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، مقرًّا بما جاء فيه مِن أن مَن ترك كل أسهم الإسلام؛ فقد ولَّىٰ الإسلام ظهره.

وفي هذا رد واضح وصريح علىٰ من ينسب القول بإيمان تارك العمل بالكلية لهذا الإمام، فتأمل.

السادس: ذكره بكلام واضح وصريح أن مقصوده بتارك العمل إذا ما جاء علىٰ لسانه، فإنما يريد به تارك الصلاة، وما دونها من الأعمال من باب أولىٰ، ولم يخطر له علىٰ بال تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها، والتي نُسب رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإرجاء بسببها.

يبين ذلك ما جاء في بعض ردوده علىٰ منتقديه، حيث قال:

«وبالجملة؛ فمجال الرد عليه واسعٌ جدًّا، ولا أدري متىٰ تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليه فقهًا وحديثًا، وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف، ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص، وإن كان قد اقترن به أحيانًا شيءٌ من الغلو والمخالفة، والاتهام بالإرجاء، مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفةً جذريةً فأقول: الإيمان يزيد وينقص، وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافًا للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**...»، فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة!

فقد قال رجلٌ لابن المبارك: «ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمنٌ هو؟ قال: لا أُخرِجُه من الإيمان، فقال الرجل: علىٰ كبر السن صرت مرجئًا! فقال له ابن

المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تُقبلت مني حسنة؟ وما أحوجك إلىٰ أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء»؛ رواه ابن راهويه في «مسنده»[1].

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراك بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصلاة كسلًا، وابن المبارك في عدم تكفير مرتكب الكبيرة! ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصلاة وبقية الأركان الأربعة! و﴿**أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ** ٦٧﴾ [البقرة:٦٧]»[2].

وقال: «وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور أنه ذو فائدةٍ كبيرةٍ جدًّا في الرد علىٰ علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: «الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان»، مع غلوٍّ ظاهرٍ في بعض عباراته؛ حتىٰ ليخال إليَّ أنه يميل إلىٰ مذهب الخوارج، مع أنه يرد عليهم، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة؛ تارةً تصريحًا وأخرىٰ تلويحًا، مع إظهاره الاحترام والتبجيل - خلافًا لبعض الغلاة ولا أقول: الأتباع -، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث، متذرعًا بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلًا؛ ما لم يدل علىٰ أن تركه عن عقيدةٍ وجحودٍ، كالذي يقال له: «إن لم تُصلِّ، وإلا قتلناك»، فيأبىٰ فيُقتل؛ فهذا كافر مرتد - كما كنت نقلته في رسالتي: «حكم تارك الصلاة» عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية - وعلىٰ مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة، وقوله ﷺ: «**ليس بين العبد وبين الكفر إلا**

---

(١) (٣/ ٦٧٠ - ٦٧١).

(٢) السلسلة الصحيحة (٧/ ١٥٣).

ترك الصلاة»؛ انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦)، ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء؛ سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختُلِف فيه من الحق، إنه يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم»[1].

وبهذا يظهر جليًّا أن أصل المشكلة وأصل الخلاف في مسألة تكفير «تارك العمل» من عدمه، هو في إضافة لفظة: «بالكلية»، وإلا فإن أهل السنة متفقون علىٰ عدم تكفير من يُقصِّر في شيءٍ من الأعمال؛ فيفعل أحيانًا، ويَدع أحيانًا أخرىٰ، بل ومتفقون علىٰ عدم تكفير من يترك عملًا من الأعمال الواجبة بالكلية، فلا يأتي منه بشيء، مع إيمانه به؛ مع اختلافهم في الأركان الأربعة خاصة بعد النطق بالشهادتين، وذلك أن من أهل السنة من يكفر بترك ركن أو ركنين من هذه الأركان، ومنهم من لا يكفر إلا بترك جميعها، ومنهم من لا يكفر بترك شيءٍ منها؛ إذ الخلاف بين أهل السنة محصورٌ في الأركان الأربعة خاصة. أما غيرها من الأعمال فإنه لا خلاف بينهم في أن من ترك شيئًا منها ولو بالكلية؛ فإنه لا يكفر، وإنما خالفهم في ذلك الخوارج والمعتزلة، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك.

وفي ظني أن الإشكال سيزول، والخلاف بين المنتسبين للسنة سينتهي إذا حذفنا كلمة: «بالكلية»، كما قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمُناقِشِه:

«**إذًا**: إذا رفعنا كلمة: بالكلية؛ أظن نقترب بعضنا من بعض، أكذلك؟».

فبحذفها ورفعها يعود الخلاف كما كان قديمًا؛ بين أهل السنة والجماعة من جهة، وبين مخالفيهم من: خوارج، ومعتزلة، وجهمية، ومرجئة، وأشاعرة، وغيرهم من أهل الأهواء والبدع من جهة أخرىٰ.

---

(١) السلسلة الضعيفة (١٤/ ٩٤٩).





كيف يكون مرجئًا من لا يرتضي القول بأن الخلاف بين أهل السنة والمرجئة خلاف صوري

رفض العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ لفظي أو خلافٌ صوري، ورده علىٰ قائليه، ولم يقبله منهم؛ مبينًا أن الخلاف معهم خلافٌ حقيقي، وليس خلافًا صوريًّا، كما جاء عن بعض الأئمة، مع أن هذا القول قد قاله ونطق به أئمةٌ من أئمة السنة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية، وغيرهما، رحم الله الجميع.

ذكروا بأن الخلاف خلافٌ لفظي أو خلافٌ صوري، لمَّا رأوا أن مآل قول هؤلاء إلىٰ موافقة أهل السنة، شاءوا أم أبوا، وذلك أن المرجئة - حتىٰ الغلاة منهم - وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، إلا أنهم يُدخلونها في مسمىٰ الإسلام، ويقولون بوجوبها، وأن المُقصِّر في شيء منها معرضٌ للوعيد، وأنه تحت المشيئة؛ إن شاء الله عذبه، وإن شاء أدخله الجنة، ولعلمهم بأن المسلمين جميعًا متفقون علىٰ وجوب الفرائض وغيرها من أعمال الجوارح.

وفي تقرير ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم؛ متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله - ﷺ - إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي

أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان.

فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء؛ أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس. ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة «الإسلام، والإيمان» يوجب أن كلًّا من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا؛ فالحق في ذلك ما بيَّنه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله «ثلاث طبقات»: أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها؛ فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»(١).

وقال: «والأمة كلها متفقة علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله، لم يقل أحدٌ بأنها ليست من الواجبات، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام، وحرم الفواحش ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»(٢).

ومن بان له إجماع المسلمين علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله عَزَّوَجَلَّ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ١٠٥).

علىٰ العباد؛ زالت عنه إشكالات كثيرة في باب الإيمان، وفهم عبارات الأئمة وما ينطقون به فيه، ومن ذلك: معرفة مراد القائلين - من أهل السنة - بأن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلاف لفظي، أو خلاف صوري.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المعنىٰ، وأنهم يوجبون الأعمال، فقال: «والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا علىٰ إيمان معه العمل، لا علىٰ إيمان خالٍ عن عمل؛ فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًّا، مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل؛ فهذا كفر صريح، وبعض الناس يحكي هذا عنهم، وأنهم يقولون: إن الله فرض علىٰ العباد فرائض، ولم يُرد منهم أن يعملوها، ولا يضرهم تركها. وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معينًا أحكي عنه هذا القولَ، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يُعيِّنون قائله، وقد يكون قول من لا خَلاق له؛ فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين علىٰ المرجئة وصفهم بهذا»[1].

بل ذكر مثل هذا الأمر عن غلاة المرجئة، وأنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان إلا أنهم قد نفوا الإيمانَ عمن ترك من الأعمال ما نفىٰ الشارع الحكيم الإيمانَ عن تاركها، وحكموا عليه بالكفر المخرج عن الملة بسبب تركه لها.

ذكر هذا الأمر عن الجهمية، ثم بيَّن بطلانه، والذي يهمنا منه لمسألتنا قوله: «وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجز»، وهو أن القرآن

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٨١).

نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان.

قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبقَ في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمةً أو جزءًا نزاع لفظي...»[(١)].

وحول بيان مقصود العلماء القائلين بأن الخلاف خلافٌ لفظي أو خلافٌ صوري قال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وضح الإمام ابن تيمية في كتابه**: «الإيمان الكبير» بأن الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وبين جمهور أهل السنة والجماعة خلافٌ لفظيٌّ، ليس خلافًا جوهريًّا؛ لأن الإمام لم يُهدر الأعمال كما أهدرت مرجئة أهل الكلام، بل اعتبر الأعمال شرطًا، إذًا: إذا قال الجمهور: الأعمال جزءٌ من الإيمان، وشطرٌ من الإيمان، وقال الإمام: بل الأعمال شرطٌ في الإيمان، ما هو مُحصَّل الخلاف؟ خلافٌ لفظي؛ فهو يجعل الأعمال شرطًا، والجمهور يجعلون الأعمال جزءًا من الإيمان؛ أي: كاختلاف الفقهاء مثلًا في النية في الصلاة، من أهل العلم من يجعل النية ركنًا من أركان الصلاة، ومنهم من يجعلها شرطًا من شروط الصلاة، أليس الخلاف لفظيًّا؟ الكل يُطالب بالنية، ولا تصح الصلاة إلا بالنية؛ فالأمر كذلك.

كذلك هنا: إذا قال الإمام ومن معه، وعليه أكثر الأشاعرة: بأن الأعمال

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢٠٢).

شرطٌ في صحة الإيمان، وليست الأعمال شطرًا من الإيمان، أي: جزءًا من الإيمان؛ أصبح الخلاف خلافًا لفظيًّا لا يُؤثِّر.

لذلك: لو قال قائلٌ بأن هذا التعريف: الإيمان يتألف من أعمال القلوب والجوارح واللسان، وهو محل إجماع؛ لم يبعد النجعة؛ لم يذهب بعيدًا»[1].

ولهذه الأسباب وغيرها مما لا يسع المقام لذكره حكم أئمة السنة علىٰ بدعة الإرجاء علىٰ ما فيها من الشر: بأنها أخف من التجهم والاعتزال وغيرها من البدع الكبرىٰ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتنازع الناس في «الأسماء والأحكام» أي في أسماء الدين، مثل: مسلم ومؤمن، وكافر وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة؛ فالمعتزلة وافقوا الخوارج علىٰ حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم.

وحدثت «المرجئة» وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة، ولا إبراهيم النخعي وأمثاله؛ فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة، فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان. وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل: حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وغيرهما؛ هم مع سائر أهل السنة متفقين علىٰ أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم

---

(١) شرح العقيدة الواسطية، الشريط: (٣١).

بالشفاعة؛ كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلىٰ أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلىٰ أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب؛ فكان في الأعمال هل هي من الإيمان، وفي الاستثناء، ونحو ذلك، عامته نزاع لفظي؛ فإن الإيمان إذا أُطلِق دخلت فيه الأعمال...»[1].

والعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يجهل هذه الأقوال، ولا تخفىٰ عليه مثل هذه المعاني، وقد حقق كتاب: «الإيمان» لابن تيمية، وعرف ما فيه.

ومع علمه بهذه الأمور، وأن هؤلاء الأئمة لم يقصدوا بمثل هذا القول التهوينَ من شأن الخلاف بين أهل السنة وبين مخالفيهم من المرجئة، علىٰ اختلاف أقوالهم؛ إلا أنه لم يرتضِ قولهم، وصرَّح بما يعتقده من أن الخلاف خلافٌ حقيقي.

ففي تعليقه علىٰ قول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان».

قال الألباني مبينًا مخالفة هذا التعريف لمعتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان:

«**قلت**: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم؛ فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًّا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه.

فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٨).

للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان؛ لاتفقوا معهم علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية علىٰ ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها «ص ٣٨٤ - ٣٨٧»، «٣٤٢ - ٣٤٤».

ولكن الحنفية أصروا علىٰ القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص ٣٨٥): «٣٤٢» نموذجًا منها، بل حكىٰ عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة...**» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وهو مخرج في «الصحيحة»[1]، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام؟!

كيف وهم بناءً علىٰ مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقًا فاجرًا - أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢- ٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وبناءً علىٰ ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنىٰ في إيمانه فقد كفر!

(١) (١٧٦٩).

وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس، وعلَّل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبىٰ قائلًا: ... لولا أنك شافعي!

فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟!

ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلىٰ كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإيمان»؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع»[1].

ولما سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بالنسبة لمسألة الإيمان عند الأحناف، هل ثبت القول عن أبي حنيفة بأنه لا يشترط العمل في الإيمان؟

أجاب: «لا شك، هذا مذهب الحنفية كلهم، إمامهم وتابعهم؛ كأبي يوسف ومحمد وأبي جعفر الطحاوي الذي أعتبره من نوادر المحدثين الأحناف ومن المجتهدين، مع ذلك فأنتم قرأتم رأيه في العقيدة الطحاوية، فهو ينحو منحىٰ شيوخه: أن الإيمان: إقرار باللسان، واعتقاد بالجنان؛ أما العمل فلا يذكره، ولذلك قالوا: إن الإيمان كتلة واحدة وشيء واحد لا يزيد ولا ينقص، هذا خلاف القرآن والسنة.

مداخلة: هل يصح أن يقال: أن هذا الخلاف خلاف لفظي؟

فأجاب: بل هو خلاف جوهري، وحسبكم دليلًا علىٰ ذلك: أنهم رتبوا علىٰ ذلك - بعض المتأخرين منهم -: أن من قال: أنا مؤمن إن شاء الله؛ فهو كافر، ورتبوا علىٰ ذلك مسألتين عجيبتين، قال قائلهم من قبل: لا يجوز للحنفي أن يتزوج

---

(١) العقيدة الطحاوية - شرح وتعليق الألباني (ص ٦٢).

بالشافعية؛ لأن الشافعية يقولون إذا سئلوا: هل أنت مؤمن؟ قالوا: أنا مؤمن إن شاء الله، فقولهم: إن شاء الله شك في الإيمان، ومن شك في إيمانه فقد كفر...»[1].

وفي ذبِّه عن مسند الإمام أحمد، وبيان انحراف الطاعن في نسبته إليه، قال:

«يبدو لي - والله أعلم - من مجموع كلامه المتقدم بصورة عامة، ومن قوله في هذه الفقرة بصورة خاصة: أن الرجل حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد، ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهير العلماء سلفًا وخلفًا ما عدا الحنفية؛ فإنهم لا يزالون يُصرون على المخالفة؛ بل إنهم ليُصَرِّحون بإنكار ذلك عليهم، حتى إن منهم من صرح بأن ذلك ردة وكفر - والعياذ بالله تعالى -، فقد جاء في «باب الكراهية» من «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي ما نصُّه (٨/ ٢٠٥): «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال».

قال الألباني معلقًا: وهذا يخالف - صراحة - حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «**إيمان بالله ورسوله...**» الحديث، أخرجه البخاري وغيره، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في «الترغيب»[2].

وقد فصَّل شيخ الإسلام ابن تيمية وجهَ كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص - بما لا مزيد عليه - في كتابه «الإيمان»، فليراجعه من شاء البسط.

ثم قال الألباني: هذا ما كنت كتبته منذ أكثر من عشرين عامًا؛ مقررًا مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة - ولله الحمد - في مسائل الإيمان، ثم يأتي اليوم بعض

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ١٢٩).

(٢) (٢/ ١٠٧).

الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار: فيرموننا بالإرجاء! فإلىٰ الله المشتكىٰ من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء»[1].

والقول الذي اختاره الألباني من أن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ حقيقي؛ هو قول أكثر علماء السنة، وليس هو قوله وحده، وهو قول لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، ولا يجتمع واتهامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء، أو نسبته إلىٰ المرجئة.

ومن نظر في كتاب: «الإيمان» لابن تيمية نظرةَ متأمل، ودرسه دراسةَ مسترشد؛ لظهر له جليًّا صحة قول الألباني، وقوته، وأنه مقدم علىٰ القول الآخر الذي يقول أصحابه بأنه خلاف لفظي، وقد نصر هذا القول الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه علىٰ قول الإمام الطحاوي نفسه، حيث قال:

«هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها، فراجعها إن شئت. وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًّا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان»[2].

ويكفينا دليلًا علىٰ أن الخلاف مع المرجئة خلافٌ حقيقي قولُ ابن تيمية نفسه؛ إذ يقول مبينًا فساد قول المرجئة:

---

(١) الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد (ص ٣٢).

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢/ ٨٣).

«هذا إنما يجيء علىٰ قول من يجعل الإيمان متناولًا لأداء الواجبات وترك المحرمات؛ فمن مات علىٰ هذا كان من أهل الجنة، وأما علىٰ قول الجهمية والمرجئة، وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم؛ فإنه يموت علىٰ الإيمان قطعًا، ويكون كامل الإيمان عندهم، وهو مع هذا عندهم من أهل الكبائر الذين يدخلون النار؛ فلا يلزم إذا وافىٰ بالإيمان أن يكون من أهل الجنة. وهذا اللازم لقولهم يدل علىٰ فساده؛ لأن الله وعد المؤمنين بالجنة»(١).

وهذا حق، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو خلاف مذاهب المرجئة، وذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ قد فرَّق بين المؤمنين كاملي الإيمان، وبين من دونهم من ناقصي الإيمان، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢- ٤].

والمؤمنون حقًّا: هم الفاعلون للواجبات، التاركون للمحرمات، وهؤلاء هم أهل الكمال الواجب، ويدخل فيهم من جمع بين الكمالين: الواجب والمستحب، من باب أولىٰ. وهذا خلاف مذاهب المرجئة، جميعًا؛ الذين أدخلوا مع هؤلاء المقتصدين والسابقين بالخيرات، أدخلوا معهم ظالمي أنفسهم؛ فجعلوهم والمؤمنين حقًّا سواءً، وقد فرَّق الله بينهم فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«فالحق في ذلك ما بينه النبي** ﷺ **في حديث**

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٣٨).

جبريل، فجعل الدين وأهله «ثلاث طبقات»: أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها؛ فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا.

وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة علىٰ هذه الأصناف الثلاثة؛ قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدىٰ الواجب وترك المحرم، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه»(١).

وقال: «فإن قيل: إذا كان المؤمن حقًّا هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات؛ فقد قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾ [الأنفال: ٤]، ولم يذكر إلا خمسة أشياء، وكذلك قال في الآية الأخرىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ﴾ [النور: ٦٢].

قيل: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون ما ذكر مستلزمًا لما ترك؛ فإنه ذكر وَجَل قلوبهم إذا ذكر الله، وزيادة إيمانهم إذا تليت عليهم آياته مع التوكل عليه وإقام الصلاة علىٰ الوجه المأمور به باطنًا وظاهرًا، وكذلك الإنفاق من المال والمنافع؛ فكان هذا مستلزمًا للباقي؛ فإن وجل القلب عند ذكر الله يقتضي خشيته والخوف منه...»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩).

كيف يقول بإيمان تارك العمل بالكلية من يعلم ويقرر بأن الإنسان حارث همام

روىٰ ابن وهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «الجامع في الحديث - تحت رقم: ٤٦، ٥٣، ٥٩»:

عن عبد الوهاب بن بخت، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء: همام وحارث، وشر الأسماء: حرب، ومرة**».

وعن عبد الله بن عامر اليحصبي، أن النبي ﷺ قال: «**خير الأسماء عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء الحارث، وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما. وشر الأسماء حرب، ومرة**».

وعن الحسن بن جابر، قال: قال رسول الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**عليكم من الأسماء بيزيد فإنه ليس أحد إلا وهو يزيد في الخير والشر، والحارث فإنه ليس أحد إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وهمام فإنه ليس أحد إلا وهو يهتم بآخرته أو دنياه. فإن أخطأكم هذه الأسماء فعبِّدوا**».

وهذه المعاني التي جاءت في الأحاديث؛ اتفق عليها المسلمون وجميع العقلاء، فما من إنسان إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وكفىٰ به دليلًا علىٰ أنه لا وجود لإنسان بلا عمل، فضلًا عن مؤمن نطق بالشهادتين مؤمنًا بالله ورسوله إيمانًا صحيحًا، ثم يعيش دهره إلىٰ أن يموت دون أن ينطق بها مرة أخرىٰ، ولا أن يقول في إيمانه قولًا حسنًا، ودون أن يعمل بجوارحه عمل خير قط مع قدرته وتمكنه من العمل، هكذا يقولون، وهو أمرٌ أشبه بالخيال منه بالحقيقة.

وقد جاء عن أئمة أهل السنة ما يبين هذا المعنىٰ بوضوح:

قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما صار الحارث من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه الذي اشتق منه، وذلك أن معنىٰ الحارث: الكاسب، يقال: حرث الرجل إذا كسب، واحتراث المال كسبه، ومنه قول امرئ القيس: ومن يحترث حرثي وحرثك يُهزل.

وقال سبحانه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وأما همام: فهو من هممت بالشيء إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهتم بشيء، وهو معنىٰ الصدق الذي وصف به هذان الاسمان»(١).

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل: إنما صار الحارث وهمام من أصدق الأسماء من أجل مطابقة الاسم معناه؛ لأن الحارث الكاسب، يقال: حرث الرجل: إذا كسب، قال الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وهمَّام: مِنْ هممت بالشيء: إذا أردته، وما من أحدٍ إلا وهو في كسب، أو يهمُّ بشيء»(٢).

وذكر الحافظ الأصبهاني المعروف بـ «قوام السنة» عن الإمام الحافظ ابن قتيبة، أنه قال: «أصدق الأسماء «الحارث»؛ لأن الحارث: الكاسب، يقال: حرث فلان إذا كسب، وليس من أحدٍ إلا وهو يحرث، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠]،

---

(١) معالم السنن (٤/ ١٢٦).

(٢) شرح السنة (١٢/ ٣٣٤).

أي: من كان يريد كسب الآخرة يضاعف له كسبه، يريد تضعيف الحساب، ومن كان يريد كسب الدنيا نؤته منها.

وأما «همام» فهو من هممت بالشيء إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهم إما بخير، وإما بشر»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإنسان حي حساس متحرك بالإرادة، ولهذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء الحارث وهمام**»، فالحارث: الكاسب العامل، والهمام: الكثير الهم، والهم مبدأ الإرادة والقصد؛ فكل إنسان حارث همام، وهو المتحرك بالإرادة»(٢).

وقال: «فصل: وهو مثل المقدمة لهذا الذي أمامه، وهو أن كل إنسان فهو همام حارث حساس متحرك بالإرادة، بل كل حي فهو كذلك له علم وعمل بإرادته. والإرادة هي المشيئة والاختيار، ولابد في العمل الإرادي الاختياري من مراد وهو المطلوب، ولا يحصل المراد إلا بأسباب ووسائل تحصله: فإن حصل بفعل العبد فلابد من قدرة وقوة، وإن كان من خارج فلابد من فاعل غيره، وإن كان منه ومن الخارج فلابد من الأسباب، كالآلات ونحو ذلك؛ فلابد لكل حي من إرادة، ولابد لكل مريد من عون يحصل به مراده. فصار العبد مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده، ويستعين بشيء ويعتمد عليه في تحصيل مراده، هذا أمر حتم لازم ضروري في حق كل إنسان يجده في نفسه»(٣).

---

(١) الترغيب والترهيب (١/ ٣٥٣).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١/ ٣٤).

وقال: «والإنسان مضطر إلىٰ شرع في حياته الدنيا، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك؛ فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، وهو معنىٰ قولهم: متحرك بالإرادات؛ فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟»[1].

وقال: «وتكريهه جميع المعاصي إليهم يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها، فيكون محبًّا لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لابد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر كله؛ فلابد أن يريد الخير. والمباح بالنية الحسنة يكون خيرًا، وبالنية السيئة يكون شرًّا. ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أحب الأسماء إلىٰ الله: عبد الله وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء: حارث وهمام، وأقبحها: حرب ومرة**».

وقوله: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»؛ لأن كل إنسان همام حارث، والحارث: الكاسب العامل، والهمام: الكثير الهم، وهو مبدأ الإرادة، وهو حيوان، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة، فإذا فعل شيئًا من المباحات؛

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١١٤).

فلابد له من غاية ينتهي إليها قصده...»[1].

وقال: «بل قد يعلم الإنسان أنه حساس متحرك بالإرادة قبل أن يعلم أن كل إنسان كذلك، ويعلم أن الإنسان كذلك قبل أن يعلم أن كل حيوان كذلك، فلم يبق علمه بأن غيره من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفًا علىٰ البرهان، وإذا علم حكم سائر الناس وسائر الحيوان؛ فالنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن ذلك الغائب مثل هذا الشاهد، أو أنه يساويه في السبب الموجب لكونه حساسًا متحركًا بالإرادة، ونحو ذلك من قياس التمثيل والتعليل الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية»[2].

وقال: «وجد هذا في أظهر الأمثلة إذا قلت: هذا إنسان، وكل إنسان مخلوق، أو حيوان، أو حساس، أو متحرك بالإرادة، أو ناطق، أو ما شئت من لوازم الإنسان؛ فإن شئت صورت الدليل علىٰ هذه الصورة، وإن شئت قلت: هو إنسان، فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كغيره من الناس؛ لاشتراكهما في الإنسانية المستلزمة لهذه الصفات، وإن شئت قلت: هذا إنسان، والإنسانية مستلزمة لهذه الأحكام؛ فهي لازمة له، وإن شئت قلت: إن كان إنسانًا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للإنسان، وإن شئت قلت: إما أن يتصف بهذه الصفات وإما أن لا يتصف. والثاني باطل، فتعين الأول؛ لأن هذه لازمة للإنسان لا يتصور وجوده بدونها»[3].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٩/ ١١٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٩/ ١٨٨).





وقال: «وهذا هو حقيقة دين الإسلام الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره؛ فالمستسلم له ولغيره مشرك، والممتنع عن الاستسلام له مستكبر...

وكل من استكبر عن عبادة الله لابد أن يعبد غيره؛ فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ فالحارث: الكاسب الفاعل، والهمام: فعال من الهم، والهم أول الإرادة؛ فالإنسان له إرادة دائمًا، وكل إرادة فلابد لها من مراد تنتهي إليه، فلابد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهىٰ حبه وإرادته، فمن لم يكن الله معبوده ومنتهىٰ حبه وإرادته بل استكبر عن ذلك؛ فلابد أن يكون له مراد محبوب يستعبده غير الله، فيكون عبدًا لذلك المراد المحبوب...»[1].

وقال: «والنفس بطبعها متحولة؛ فإنها حية، والإرادة والحركة الإرادية من لوازم الحياة، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»، فكل آدمي حارث وهمام، أي: عامل كاسب. وهو همام، أي: يهم ويريد؛ فهو متحرك بالإرادة.

وقد جاء في الحديث: «مثل القلب مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة، وللقلب أشد تقلبًا من القدر إذا استجمعت غليانًا».

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها، فإذا هداها الله: علمها ما ينفعها وما يضرها؛ فأرادت ما ينفعها، وتركت ما يضرها»[2].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ١٩٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ٢٩٤).

وقال: «وكل بشر علىٰ وجه الأرض فلابد له من أمر ونهي، ولابد أن يأمر وينهىٰ، حتىٰ لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف وإما بمنكر، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]؛ فإن الأمر هو طلب الفعل وإرادته، والنهي طلب الترك وإرادته، ولابد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه، ويقتضي بهما فعل غيره إذا أمكن ذلك؛ فإن الإنسان حي يتحرك بإرادته. وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان فصاعدًا فلابد أن يكون بينهما ائتمار بأمر وتناهٍ عن أمر، ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين؛ كما قيل: الاثنان فما فوقهما جماعة، لكن لما كان ذلك اشتراكًا في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما إمام والآخر مأموم؛ كما قال النبي ﷺ لمالك بن الحويرث وصاحبه: «**إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما، وليؤمكما أكبركما**»، وكانا متقاربين في القراءة.

وأما الأمور العادية ففي السنن أنه ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أمروا عليهم أحدهم».

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم: فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويَنه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله، ويُؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويُنه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله؛ وإلا فلابد أن يَأمر ويَنهىٰ. ويُؤمر ويُنهىٰ: إما بما يضاد ذلك، وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتخذ ذلك دينًا كان دينًا مبتدعًا.

وهذا كما أن كل بشر فإنه متحرك بإرادته همام حارث، فمن لم تكن نيته صالحة، وعمله عملًا صالحًا لوجه الله، وإلا كان عملًا فاسدًا أو لغير وجه الله،

وهو الباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤].

وهذه الأعمال كلها باطلة، من جنس أعمال الكفار ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]»[1].

وقال: «ومما يوضح الأمر في ذلك: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الأشياء أجناسًا وأصنافًا وأنواعًا، تشترك في شيء، ويمتاز بعضها عن بعض بشيء، كما أن الدواب تشترك في أنها تحس وتتحرك بالإرادة؛ فهذا لازم لها كلها، ولهذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ إذ كل إنسان لابد له من حرث، وهو كسبه وعمله، ولابد له من هم، هو مبدأ إرادته»[2].

وقال: «والمقصود هنا أن كل عمل يعمله عامل فلابد فيه من شيئين: مِن مرادٍ بذلك العمل هو المطلوب المقصود، ومن حركةٍ إلىٰ المراد وهي الوسيلة، فلابد من الوسائل والمقاصد...

ثم الكلام هنا في فصلين: الواقع الموجود، والواجب المقصود.

أما الأول: فكلُّ حيٍّ يتحرك بإرادته واختياره فلابد أن يكون له في ذلك العمل مطلوب ما، ولهذا قال النبي ﷺ: «**إن أصدق الأسماء الحارث وهمَّام**»؛ فالحارث: الكاسب العامل، والهمام: صاحب الهم الذي يكون له إرادة وقصد...

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ١٦٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٩/ ٣٨١).

والغرض هنا أن المخلوق لابد له في كل عمل من مطلوب ومراد، وحظ ونصيب، لا يمكن غير ذلك؛ فاعتقاد وجود اختياري بلا مراد محالٌ، سواءً كان من الملائكة أو النبيين أو الصدِّيقين أو الشهداء أو الصالحين أو الجن أو الشياطين أو الكفار والمنافقين، فما نسمعه من الكلمات المأثورة عن بعض المشايخ مما ينافي هذا فأحد الأمرين فيه لازم: إما أنه لفظٌ مجملٌ لم يفهم مراد صاحبه، أو صاحبه غالِطٌ فيما أمر به أو أخبر به.

مثالُ ذلك قول بعضهم: ينبغي للمريد أن يكون بين يدي الله كالميت بين يدي الغاسل.

فهذا الكلام إذا أريد به في جانب الله أن يكون مفوِّضًا إليه أموره فيما يقدر عليه مما ليس فيه ترك واجب ولا مستحب؛ فهذا معنًىٰ صحيح، لكن دلالة اللفظ عليه بعيدة، وظاهرُه يُعطي أنه لا يكون له من نفسه حركة قط حتىٰ تُحرَّك تحريكًا جبريًّا؛ فهذا باطل ممتنع. ثم إن الممكن منه محرَّمٌ في الدين علىٰ الإطلاق، وذلك أن الميت لا تقوم به حركةٌ ببدنه ولا إرادة تحرك بدنه، والحي ليس كذلك؛ فإن جسده يتحرك حركة اختيارية، وهذا أمر لابد منه؛ فلابد من الحركة الاختيارية، ويمتنع أن يُحرَّكَ حركةً ينتفي حكمُ إرادتِه فيها...»(١).

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالإنسان سمِّي إنسانًا لأنه يونس، أي بالعين يُرىٰ.

والناس فيه قولان:

أحدهما: أنه مقلوب من أنس، وهو بعيد. والأصل عدم القلب.

والثاني: وهو الصحيح: أنه من النوس، وهو الحركة المتتابعة.

---

(١) جامع المسائل - المجموعة السادسة (ص ٥).

فسمي الناس ناسًا للحركة الظاهرة والباطنة، كما سمِّي الرجل: حارث وهمام، وهما أصدق الأسماء كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»؛ لأن كل أحد له هم وإرادة هي مبدأ، وحرث وعمل هو منتهًىٰ. فكل أحد حارث وهمام، والحرث والهم: حركتا الظاهر والباطن، وهو حقيقة النَّوَس. وأصل ناس: نوس، تحركت الواو، وقبلها: فتحة؛ فصارت ألفًا. هذان هما القولان المشهوران في اشتقاق «الناس»»[1].

وقال: «وإنما كان حارث وهمام أصدقَها؛ لأن كل أحد لابد له من هم وإرادة وعزم ينشأ عنه حرثه وفعله، وكل أحد حارث وهمام»[2].

وقال: «لما كان الإنسان، بل وكل حي متحرك بالإرادة؛ لا ينفك عن علم وإرادة وعمل بتلك الإرادة، وله مراد مطلوب، وطريق وسبب يوصل إليه، مُعين عليه، وتارة يكون السبب منه، وتارة يكون من خارج منفصل عنه، وتارة منه ومن الخارج؛ فصار الحي مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده، ويستعين بشيء ويعتمد عليه في حصول مراده»[3].

وقال: «وحركة الحي من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور؛ فكل حي متحرك بالإرادة، وله شعور، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور، وذلك يستلزم نفي الحياة»[4].

(١) التفسير القيم (ص ٦١٦).

(٢) روضة المحبين (ص ٥٣).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ٤٣).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ١٢٣٣).

وقال العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعبد همام حارث لابد له من ذلك، وهمه وحرثه غاية ووسيلة؛ فيجب أن يكون غاية قصده ومراده وجه الله والتماس طاعته ومرضاته، ويجب أن تكون الوسيلة إلىٰ ذلك استعانة الله وحده والاستغاثة به، وهذا حال أهل الكمال؛ جمعوا بين عبادة الله واستعانته، بخلاف من عبد غيره واستعان بسواه، أو من عبده لكن قصر وأضاع ما يحصل به مقصوده من الاستعانة، أو من استعان به ولكن علىٰ ما لا يحبه وما لم يشرعه من الأعمال الصالحة أو وسائلها»(١).

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد يقول قائل: إن الإنسان قد يُعرض عن تحكيم القرآن ولا يُحكِّم آراءَ الرجال؛ فنقول: هذا محالٌ، لابد للإنسان من طريق؛ فإما طريق خيرٍ وإما طريق شرٍّ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، وجاء في الحديث: «**أصدقها** - أي: الأسماء - **حارث وهمام**»؛ لأن كلَّ إنسانٍ له همَّةٌ وله عملٌ، فإذا أعرض عن تحكيم القرآن فلابد أن يمشي علىٰ طريقٍ، إلىٰ أين يذهب إذا ترك القرآن؟ إلىٰ هوىٰ نفسه أو إلىٰ آراء غيره»(٢).

وقال: «وحارث وهمام أصدق الأسماء؛ لأنها مطابقة للواقع، فكلُّ واحدٍ من بني آدم فهو حارثٌ يعمل، وكلُّ واحدٍ من بني آدم فهو همَّام يهمُّ وينوي ويقصد وله إرادة»(٣).

وقال: «قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، كيف ذلك؟ لأن

---

(١) غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني (٢/ ٢٩٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٤٦٥).

(٣) شرح رياض الصالحين (١/ ٢٦٤).

كل إنسان له همة، كل إنسان حارث عامل؛ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَـٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، هذا أصدقها»(١).

وقال: «ثم ما كان من الأسماء أقرب إلىٰ الصدق، قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، يعني ما يولد الإنسان إلا وهو حارث وهمام، فإذا سُمي بحارث أو همام صار مطابقًا تمامًا للواقع»(٢).

وقال: «وانظر إلىٰ هذا الحديث: «**كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ**» يتبين لك أن الإنسان لابد أن يعمل إما خيرًا أو شرًّا»(٣).

وقال: «العطلة معناها: تعطيل العمل، والإنسان لا يمكن أن يتعطل عمله أبدًا، الإنسان لابد أن يعمل، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، الإنسان دائمًا متحرك، دائمًا مريد، ولكن إلىٰ أين؟ تارةً إلىٰ صراط مستقيم، ينجو به من النار، ويكسب به الدنيا والآخرة، وتارةً إلىٰ خلاف ذلك»(٤).

وقال: «والإنسان ليس في حياته عطلةٌ إطلاقًا، الإنسان دؤوبٌ كادحٌ إلىٰ أن يلقىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَـٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، أتت «الفاء» بعد قوله: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ إشارةً إلىٰ أن هذا الكدح سوف يستمر إلىٰ ملاقاة الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك بحلول الأجل، الإنسان دائمًا لابد أن يكون كادحًا عاملًا، ولهذا جاء في الحديث: «**أصدق الأسماء حارثٌ**

---

(١) فتح ذي الجلال والإكرام (٦/ ٩٦).

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين (٢٥/ ٢٧٧).

(٣) شرح الأربعين النووية (ص ٢٥٤).

(٤) سلسلة اللقاء الشهري، الشريط رقم: (٢٨).

وهمامٌ»؛ لأن كل إنسان له هِمَّةٌ وإرادةٌ، وكل إنسان له حرثٌ وعملٌ، فلابد أن يكون الإنسان دائمًا في عمل»[1].

وقال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإنسان همامٌ وحارثٌ، كما قال النبي ﷺ، وإن كان الحديث فيه مقالٌ من حيث الإسناد: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، لكن المعنىٰ واضح، الإنسان همام بطبعه، كثير الاهتمام، يهتم بأمور، وكاسب يكسب، يعمل، يكد؛ لذلك هذان الاسمان من أصدق الأسماء علىٰ الإنسان، كلُّ إنسانٍ همَّامٌ وحارث...، علىٰ كلٍّ: الإنسان حارثٌ وهمام، وهو معنىٰ قولهم: الإنسان متحركٌ بالإرادة، هذه عبارةٌ عصرية، الإنسان متحركٌ بالإرادة، والمعنىٰ صحيح، الله أعطىٰ كلَّ إنسانٍ إرادة، متحركٌ بإرادته، ليس مجبورًا علىٰ حركته؛ إن تحرك في الخير، أو تحرك في الشر، فهو متحركٌ بالإرادة، لذلك يُثاب إذا تحرك في الخير، ويُعاقب إذا تحرك في الشر؛ لأنه فعل ما فعل باختياره، وإن كان هو وفعله مخلوقًا لله تعالىٰ، لكنه لم يكن مجبورًا قط علىٰ ما يفعل من خيرٍ أو شر»[2].

ومن تأمل هذه الأقوال ظهر له جليًّا ما عليه أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، وأنه لا وجود لإنسان خالٍ من عمل، وهو قولٌ يتفق عليه المسلمون جميعًا، بل ويتفق عليه جميع العقلاء، وهو قول الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلا أدنىٰ شك.

وقد ذكر في «السلسلة الصحيحة»[3] ما فيه دلالة واضحة علىٰ أن الإنسان

---

(١) سلسلة اللقاء الشهري، الشريط رقم: (٣٦).

(٢) شرح العقيدة التدمرية، الشريط رقم: (٢٤).

(٣) (٣/ ٣٣) الحديث رقم: (١٠٤٠).

حارث همام، فقال:

«**خير الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء همام وحارث، وشر الأسماء حرب ومرة**».

ثم قال:

رواه ابن وهب في «الجامع»[1] : أخبرني داود بن قيس عن عبد الوهاب بن بُخْت مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم...

ثم ذكر بعده ما لا يجتمع وما يُنسب إليه من تصور وجود إنسان بلا عمل، مع تمكنه من العمل وقدرته عليه، كما في نسبة القول بإيمان تارك العمل بالكلية إليه، فقال:

«فالحديث بهذا الشاهد ثابت إن شاء الله تعالىٰ، ثم قال ابن وهب (ص: ٨):

وأخبرني معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**عليكم من الأسماء بيزيد فإنه ليس أحد إلا وهو يزيد في الخير والشر، والحارث فإنه ليس أحد إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وهمام فإنه ليس أحد إلا وهو يهم بآخرته أو دنياه، فإن أخطأتم هذه الأسماء فعبِّدوا**»».

وفي «السلسلة الصحيحة ٢/ ٥٧٢ - الحديث رقم: ٩٠٤» أيضًا؛ ذكر حديث:

«**أحب الأسماء إلىٰ الله: عبد الله وعبد الرحمن والحارث**».

ثم ذكر بعده ما يفسر معناه بما لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، فقال:

وللحديث شاهد مرسل قوي بلفظ:

«**خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء: الحارث،**

---

(١) (ص ٧).

وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما، وشر الأسماء: حرب ومرة».

وقد أشار الشيخ الألباني إلىٰ هذا المعنىٰ في موطن آخر، حيث قال:

«يندفع كل إنسان كما هو ثابتٌ في علم النفس، كل إنسان مؤمن أو كافر، صالح أو طالح، ينطلق في حياته في حدود عقيدته؛ فإن كانت عقيدته صالحة فسيكون انطلاقه صالحًا، والعكس بالعكس، كما يُلمِحُ إلىٰ ذلك قوله عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في حديث النعمان بن بشير الذي أوَّله: «**إن الحلال بَيِّنٌ والحَرامَ بَيِّنٌ**» إلىٰ آخره؛ قال في آخره: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ فالقلب هو بلا شك مَجمَع كل الأفكار، كل الآراء، كل العقائد، صالحةً أو طالحةً؛ فهذا القلب بما فيه من هذه الأفكار الصالحة أو الطالحة هو الذي يدفع الإنسان إلىٰ العمل في حياته الدنيوية هذه»[1].

وقال: «أقول في الواقع: أن ارتباط صلاح الظاهر بصلاح الباطن وصلاح الباطن بصلاح الظاهر؛ هذه حقيقة نفسية شرعية، للإسلام الفضل الأول في الكشف عنها وبيانها، ثم تَلا الإسلام ما يُسمىٰ اليوم بعلم النفس؛ علىٰ عُجَرِه وبُجَرِه، فقد استطاعوا فعلًا أن يَكشفوا بجهودهم المتتابعة والمتتالية شيئًا يسيرًا جدًّا من هذا الموضوع الذي كان الإسلام إليه سابقًا كل الاجتهادات، وكل الفلسفات، ولا أقول: الديانات؛ لأن هذه الديانات غير واضحة ولم تَرِد إلينا كاملةً، فأقول: هناك أحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا تؤكد هذه الظاهرة النفسية من الارتباط الوثيق بين القلب والبدن، بين الباطن والظاهر، فمنها قوله عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ في حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الحلال**

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (٢٥٠).

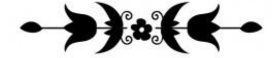




بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وبينهما أمورٌ مُشتَبِهات لا يَعلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتقىٰ الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ألا وإن لكل ملكٍ حمًىٰ، ألا وإن حمىٰ الله محارمه، ألا ومن حام حول الحمىٰ يوشك أن يقع فيه، ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»، فهذا الحديث صريحٌ جدًّا في شطره الأخير: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فصلاح إذًا الجسد من الناحية النفسية والمعنوية كهي من الناحية المادية الطبية، صلاح البدن بصلاح القلب، ظاهرًا وباطنًا، فإذا صلح القلب صلح الجسد، والجسد إذا صلح أيضًا؛ كان ذلك مدعاةً لصلاح القلب، ولذلك: ففي الحديث تنبيهٌ قويٌّ جدًّا علىٰ أن المسلم لا ينبغي أن يغتر بقوله: أنا طويتي صحيحة وسالمة، ونيتي طيبة، لكن: عمله ليس كنيَّتِه التي يَزعُمها أنها صالحة وطيبة؛ لأن النبي ﷺ يُكذِّبه في هذا الحديث حينما يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ يعني: أن القلبَ إذا كان صالحًا كما يدَّعي بعض الناس فلابد من أن ينضح صلاحه علىٰ جسده وعلىٰ ظاهره، علىٰ حَد قول من قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالَها تخفىٰ علىٰ الناس تُعلَم»[1].

وهي أقوال لا تجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، فتأمل.



(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٦٢٥).





كيف يقول بإيمان تارك العمل بالكلية من ينزه المرجئة عن مثل هذا القول

نزَّه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ المرجئة أنفسهم عن تصور وجود إنسان بلا عمل، وعن القول بجواز ترك الأعمال الصالحة، وبيَّن أنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان إلا أنهم لا يقولون بترك ما فرضه الله عَزَّوَجَلَّ منها، بل يأمرون بها، ويعتقدون فرضيتها، ويقولون بتأثيم تاركها، فقال:

«ومن الاختلاف الواقع في الإيمان بين بعض الفرق المذكورة آنفًا وبين أهل السنة هو: هل الإيمان يدخل فيه العمل الصالح أم لا يدخل؟ مذاهب، ولسنا الآن في صدد الكلام التفصيلي علىٰ الخلاف حول هذا الإيمان، وإنما فقط أُلفِتُ النظر إلىٰ أن المرجئة - ومنهم مع الأسف الحنفية اليوم - يقولون بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان لا يدخل فيه العمل الصالح؛ هكذا يقول المرجئة قديمًا، والحنفية حديثًا، ولا ينبغي أن يَفهم أحدٌ أنهم يُنكرون فرضية العمل الصالح؛ لا، ربنا عَزَّوَجَلَّ يأمر المسلمين أن يعدلوا في إصدارهم أحكامَهم علىٰ الناس وبخاصة إذا كانوا من المسلمين.

فالإيمان عند أهل السنة تعريفه: إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان؛ أما عند المرجئة والحنفية اليوم فالإيمان: هو إقرار باللسان وتصديق بالجنان فقط، أي: لا يُدخلون الأعمال الصالحة في مسمىٰ الإيمان.

قلت آنفًا: لكن لا ينبغي أن يفهم أحدٌ أنهم لا يأمرون بالأعمال الصالحة التي أمر

الله بها، حاشاهم من ذلك، لكنهم لا يجعلون من تمام الإيمان العمل الصالح...»[1].

وقال: «ولذلك من المقرر عند علماء السلف أن العمل الصالح من الإيمان، بينما الذين يسمون بالماتريدية هؤلاء يقولون: لا، العمل الصالح لوحده، والإيمان وحده، أي: العمل الصالح ليس له علاقة بالإيمان، عرفت؟

هكذا يقولون، وهذا بلا شك خطأ، ويبنون علىٰ هذا الخطأ خطأً ثانيًا، وهو: هذا الماتريدي إذا سئل: هل أنت مؤمن؟ يقول لك: أنا مؤمن حقًّا، لماذا؟ لأنه يتكلم علىٰ العقيدة، لا يعني العمل الصالح؛ لأنه يقول هكذا: الإيمان ليس له علاقة بالعمل الصالح، صحيح العمل الصالح فرض واجب لكن لا يدخل في مسمىٰ الإيمان، بينما عند الجمهور: الإيمان من معانيه العمل الصالح.

من هنا يختلف الجواب، الذي يقول: الإيمان هو الاعتقاد الجازم فيسأل؛ يقول: «أنا مؤمن حقًّا». أما الذي يعتقد أن من الإيمان العمل الصالح يقول لك: «أنا مؤمن إن شاء الله»؛ لأنه لا يعرف أنه قائم بحق هذا الإيمان أو لا»[2].

وقال: «لا شك أن الدعاة يجب أن يُبينوا للأمة بأجمعها وعلىٰ مراتبها التي أشرتَ إليها في سؤالك؛ أن يبينوا لهم بأن الإسلام والإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن زيادته إنما هي بالعمل الصالح، ونقصانه إنما هو بترك العمل الصالح، وارتكاب ما نهىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عنه.

وهذا في الواقع يتعلق بطرف من أطراف العقيدة الصحيحة، ذلك لأن الإيمان لا يزال كثير من المسلمين اليوم يَتبنَّون مذهبًا قديمًا يقول: بأن الإيمان

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٧٣٠).

(٢) جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة (٤/ ٣٩).





لا يزيد ولا ينقص، وهذا خلاف ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة، وإن كان أصحاب ذاك المذهب لا يُنكرون وجوب العمل الصالح، ولكنهم لا يجعلونه من الإيمان.

فحينما يأمر ربنا عَزَّوَجَلَّ الناس بأن يَدخلوا في السِّلم كافة، وأن يؤمنوا بالله ورسوله؛ فهو لا يعني فقط أن يَظَل المسلم يقتصر علىٰ قوله: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، ثم هو لا يقوم بحق هذه الشهادة، أو بحق هاتين الشهادتين!

الشهادة الأولىٰ: «لا إله إلا الله»؛ هذه كما تعلمون - ولا أُفِيض في هذا الجانب - تستلزم فَهم المسلم للتوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

لكن الشهادة الثانية: وهي: «أن محمدًا رسول الله ﷺ» تستلزم أولًا: الفهم الصحيح لرسالة النبي ﷺ، ثم العمل بها؛ كما جاء في قصة غزو أبي بكرٍ الصديق ومحاربته لأهل الردة ومسيلمة الكذاب، فكان هناك وقفة من بعض الصحابة أن هؤلاء فيهم من يشهد «أن لا إله إلا الله» فكيف تقاتلهم والنبي ﷺ قال في الحديث الصحيح كما تعلمون: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم علىٰ الله**»، فناقش عمر أبا بكر الصديق: كيف تقاتلهم وهم يشهدون؟ فذكره بأن النبي ﷺ قال: «**إلا بحقِّها**»، ومِن حق هذه الشهادة: القيام بمتطلباتها من أركان، ومنها إعطاء الزكاة، ولذلك انشرح قلب عمر لهذه اللفتة التي لَفَت أبو بكرٍ نظره، واتفقوا والحمد لله جميعًا علىٰ مقاتلة أهل الردة، ونصرهم الله عَزَّوَجَلَّ.

فإذًا مِن مقتضيات هذه الشهادة: هو أن نفهم أن من لوازم الإيمان العمل بأركان الإسلام، بل وبكل فضيلة جاء بها الإسلام، وذلك العمل الصالح هو الذي يغذي الإيمان ويقويه، والعكس بالعكس تمامًا.

ولهذا: فذاك المذهب الذي يقول: بأن الأعمال الصالحة لا تدخل في مسمىٰ الإيمان؛ يكون من آثاره عدم الاهتمام بالأعمال الصالحة، ولذلك: فحمل المسلمين علىٰ العناية بالأعمال الصالحة يبدأ من شرح الإيمان الصحيح أنه قولٌ وعملٌ، وأنه يزيد وينقص، وليس فقط قول بـ «لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله» مع الإقرار بها، ثم القول بأن الأعمال الصالحة: هذه أمور واجبة ليس لها علاقة في مسمىٰ الإيمان...»[1] اهـ.

وذكر في «السلسلة الصحيحة» حديث:

«إِنَّ اللهَ زَادَكُمْ صَلَاةً وَهِيَ الْوِتْرُ، فَصَلُّوهَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَىٰ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

ثم ذكر تحته ما يدل دلالة واضحة علىٰ أن المرجئة لا يجيزون ترك الأعمال، وأنهم يحكمون علىٰ تارك الواجب منها بالعذاب يوم القيامة، فقال:

«يدل ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «**فَصَلُّوها**» علىٰ وجوب صلاة الوتر، وبذلك قال الحنفية، خلافًا للجماهير، ولولا أنه ثبت بالأدلة القاطعة حصر الصلوات المفروضات في كل يوم وليلة بخمس صلوات؛ لكان قول الحنفية أقرب إلىٰ الصواب، ولذلك فلابد من القول بأن الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب.

وكم من أوامر كريمة صرفت من الوجوب بأدنىٰ من تلك الأدلة القاطعة،

---

(١) بتصرف يسير من: «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (٥٧١).

وقد انفك الأحناف عنها بقولهم: إنهم لا يقولون بأن الوتر واجب كوجوب الصلوات الخمس، بل هو واسطة بينها وبين السنن، أضعف من هذه ثبوتًا، وأقوىٰ من تلك تأكيدًا!

فليعلم أن قول الحنفية هذا قائم علىٰ اصطلاح لهم خاص حادث، لا تعرفه الصحابة ولا السلف الصالح، وهو تفريقهم بين الفرض والواجب ثبوتًا وجزاءً، كما هو مفصل في كتبهم.

وإن قولهم بهذا معناه التسليم بأن تارك الوتر معذب يوم القيامة عذابًا دون عذاب تارك الفرض، كما هو مذهبهم في اجتهادهم، وحينئذ يقال لهم: وكيف يصح ذلك مع قوله ﷺ لمن عزم علىٰ أنْ لا يصلي غير الصلوات الخمس: «**أفلح الرجل**»؟! وكيف يلتقي الفلاح مع العذاب؟!

فلا شك أن قوله ﷺ هذا وحده كافٍ لبيان أن صلاة الوتر ليست بواجبة، ولهذا اتفق جماهير العلماء علىٰ سنيته وعدم وجوبه، وهو الحق.

نقول هذا مع التذكير والنصح بالاهتمام بالوتر، وعدم التهاون عنه؛ لهذا الحديث وغيره، والله أعلم»[1].

وهذا أمرٌ معلوم، يعلمه علماء الإسلام، ويتفقون عليه، ولا ينازع فيه إلا أحد رجلين:

إما جاهل، لم يفهم أقوال العلماء، ولم يعرف مذاهبهم في هذا الباب.

وإما صاحب هوًىٰ، يعرف الحق ويفهم عبارات الأئمة، ولكنه يريد إسقاط من لا يرتضيه من العلماء بنسبة الباطل له، وإن كان بالزور والبهتان.

(١) السلسلة الصحيحة، الحديث رقم: (١٠٨).

وقد أدرك الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر، وأن منهم من يعلم الحق، ويعلم أنه مُبطِلٌ فيما يقول، وذلك حين سئل:

ما دام العمل شرط كمال لا شرط صحة كما يقول المعتزلة والخوارج؛ فإن بعض الناس يتهم أهل السنة أو يتهم بعض السلفيين بأنهم مرجئة، ذلك: لأنهم يعتقدون أنهم إن قالوا: إن العمل شرط كمال؛ فإن ذلك يؤدي إلىٰ أن الإيمان قولٌ بلا عمل، ويقولون: هذا قول المرجئة. فما دمتم أنتم أيها السلفيون لا تُكفرون تارك الأعمال، ومن تلك الأعمال: الأركان الخمسة، وكذلك: مَن ترك الحكم بغير ما أنزل الله من غير ما جحودٍ واستحلال؛ فأنتم مرجئة، فما ردكم علىٰ هذه الفرية، بارك الله فيكم؟

فأجاب: «أولًا: نحن ما يهمنا الاصطلاحات الحادثة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان، فسواءٌ قيل: أن هذا مذهب الخوارج أو المعتزلة؛ فهم يقولون معنا: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، فهل معنىٰ كوننا وافقناهم علىٰ هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون بذلك أيضًا، بداهةً سيكون الجواب: لا، وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة: «**ندور مع الحق حيث دار**»، فالذين يتهمون أهل السنة الذين يقولون بما ذكرنا مما عليه الأئمة بالإرجاء، فما هو هذا الإرجاء؟ عندهم: ما هو هذا الإرجاء؟ الذين يقولون بالإرجاء لا يقولون بأن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الصالحة، ولذلك فثمة خلافٌ واضحٌ جدًّا بين أهل الحق وبين المرجئة...

فلا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه آنفًا أن الإيمان يزيد وينقص؛ إلخ: أنهم يقولون علىٰ أهل الحق ما ليس فيهم، وفي اعتقادي: أنهم

يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مُبطِلون فيما يقولون.

فالفرق في اعتقادي واضحٌ جدًّا بين عقيدة السلف وبين المرجئة؛ فشتان بين الفريقين، والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون أتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة»[1].

وكون الأمر متفقًا عليه بين العلماء لا يخفىٰ علىٰ عالم، ولا علىٰ طالب علم، وقد سبقت الإشارة إليه من كلام ابن تيمية، وغيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم؛ متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله - ﷺ - إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان.

فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء؛ أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس. ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة «الإسلام، والإيمان» يوجب أن كلًّا من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (٢٥٣).

يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا؛ فالحق في ذلك ما بيَّنه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله «ثلاث طبقات»: أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها؛ فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»[1].

وقال: «والأمة كلها متفقة علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله، لم يقل أحدٌ بأنها ليست من الواجبات، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام، وحرم الفواحش ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»[2].

ومعلوم أن هذا الاتفاق بين المسلمين؛ يدخل فيه المرجئة بجميع فِرقِها؛ من جهمية، وأشاعرة، وماتريدية، وكرامية، وغيرهم.

وقد جاء في كتاب «الفقه الأكبر» فيما يُذكر عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يؤكد هذا الأمر، وذلك قوله:

«والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالىٰ، ففي طريق اللغة فرقٌ بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمانٌ بلا إسلام، ولا يوجد إسلامٌ بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها».

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٥٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ١٠٥).





قال شارحه ملا عليّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «"والإسلام هو التسليم"؛ أي: باطنًا، "والانقياد لأوامر الله تعالىٰ"؛ أي: ظاهرًا، فمن طريق اللغة "فرقٌ بين الإيمان والإسلام"؛ فإن الإيمان في اللغة هو التصديق...، والإسلام مطلق الانقياد...

فالإيمان مختص بالانقياد الباطني، والإسلام مختص بالانقياد الظاهري...

"ولكن لا يكون"؛ أي: لا يوجد في اعتبار الشريعة، "إيمانٌ بلا إسلام"؛ أي: انقياد باطني بلا انقياد ظاهري، كما كان لأهل الكتاب، وكما وجد لأبي طالب حال الخطاب، وكما صدر لإبليس حال العتاب، فلابد من جمعهما في صوب الصواب.

"ولا إسلامٌ بلا إيمان"؛ تأكيدًا لما قبله، وإشارة إلىٰ أنه يستوي تقدم الإسلام علىٰ تحقق الإيمان، وعكسه في مقام الإيقان؛ إذ ربما يتقدم التصديق الباطني ويتأخر الانقياد الظاهري كمؤمني أهل الكتاب، وربما يتقدم الإسلام ظاهرًا ثم يوجد التصديق باطنًا، كما وقع لبعض المنافقين حيث سلكوا في الآخر طريق المؤمنين، ولعل هذا وجه الحكمة في قضية المؤلفة.

"فهما"؛ أي: الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان، "كالظهر مع البطن"؛ أي: للإنسان، فإنه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا تمثيل للمعقول بالمحسوس فتدبر. وقد ورد الإسلام علانية، والإيمان سرًّا، أي: مبنيٌّ علىٰ نيته.

والحاصل أن الإيمان محله القلب، والإسلام موضعه القلب، والجسد الكامل منهما يتركب، "والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها"؛ أي: الأحكام جميعها، والمعنىٰ أن الدين إذا أطلق فالمراد به التصديق والإقرار، وقبول الأحكام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام...، وليس مراد الإمام

الأعظم أن الدين يطلق على كل واحد من الإيمان والإسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارحٌ في هذا المقام لأنه خارج عن نظام المرام»[١].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يؤكد هذه المعاني أيضًا، وذلك في كلام له ذكر فيه عن الجهمية أنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون منفعتها، فقال:

«وكذلك الجهمية لا تجد في قلوبهم من محبة الله وعبادته ما في قلوب عباده المؤمنين، بل غاية عابدهم أن يعتقد أن العباد من جنس الفعلة الذين يعملون بالكراء، فمنتهى مقصوده هو الكراء الذي يُعطاه، وهو فارغ من محبة الله. والفلاسفة تذم هؤلاء وتحتقرهم، كما ذكرنا كلامهم في ذلك في غير هذا الموضع، لكن هؤلاء خير منهم في الجملة؛ فإنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون لها منفعة غير مجرد كونها سببًا للعلم، بخلاف الفلاسفة والمتصوفة والمتفلسفة؛ فإن عبادتهم مقصودها الكشف والتأثير، كما يذكره أبو حامد وأتباعه»[٢].

وقال: «هذا إنما يجيء على قول من يجعل الإيمان متناولًا لأداء الواجبات وترك المحرمات؛ فمن مات على هذا كان من أهل الجنة، وأما على قول الجهمية والمرجئة، وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم؛ فإنه يموت على الإيمان قطعًا، ويكون كامل الإيمان عندهم، وهو مع هذا عندهم من أهل الكبائر الذين يدخلون النار، فلا يلزم إذا وافى بالإيمان أن يكون من أهل الجنة. وهذا اللازم لقولهم يدل على فساده؛ لأن الله وعد المؤمنين بالجنة»[٣].

---

(١) انظر كتاب: مِنَح الرَّوض الأزهر في شرح الفقه الأكبر (ص ٢٥٠ – ٢٦٥).

(٢) الصفدية (٢/ ٢٣٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٨).

وذكر نحوه عن الكرامية، فقال:

«والكرامية يقولون: المنافق مؤمن وهو مخلدٌ في النار؛ لأنه آمن ظاهرًا لا باطنًا، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهرًا وباطنًا»(١).

وقال: «والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمنٌ حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنًا وظاهرًا، ومن حكىٰ عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة؛ فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلمًا؛ إذ الإسلام: هو الاستسلام الظاهر»(٢).

وقال: «والمقصود أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعدًا لما شهد لرجل أنه مؤمن قال: «**أو مسلم**»، وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأَمَة وزيادة؛ فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب.

فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنًا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتىٰ الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنًا ويقولون: الإيمان هو الكلمة؛ يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.

وقد حكىٰ بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤١).

عليهم؛ إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل»[1].

وقال: «وقالت الكرامية: هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار. وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلىٰ هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار؛ فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار، بل يكون مخلدًا فيها»[2].

وذكر ذلك أيضًا عن المرجئة المتكلمين والفقهاء، فقال:

«والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمىٰ إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه»[3].

والمقصود: أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية لا وجود له بين العلماء، لا الألباني، ولا غيره، وإنما هو قولٌ حادث، أحدثه أحد رجلين: إما جاهل، وإما صاحب هوًىٰ، كما سبق بيان ذلك.

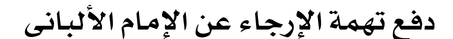
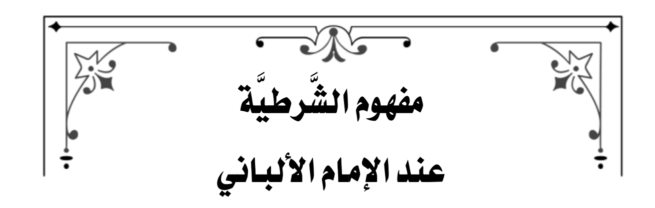


(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٢١٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٥٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٥).



مفهوم الشَّرطيَّة عند الإمام الألباني

ثبت عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، جاء ذلك عنه في أكثر من موطن، مع تصريحه بأن الإيمان قولٌ وعمل، وأن الأعمال جزءٌ من الإيمان، وركنٌ فيه، وأنها داخلةٌ في مسماه، فهو يقول كما يقول غيره من علماء السنة: الاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، ويقول بأن الإيمان بدون عمل لا يفيد، وأن العمل الصالح سبب لابد منه لدخول الجنة.

فقوله بأن أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان، وليست شرط صحة فيه؛ قاله لِما هو معلومٌ من مذهبه أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، كما هو مذهب جمهور العلماء: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد - في رواية -، وغيرهم.

ومن لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فلأَن لا يُكفر بما هو دونها من الأعمال من باب أولىٰ، وذلك أن الصلاة - كما هو معلومٌ ومتفقٌ عليه بين المسلمين جميعًا - أعظمُ ركنٍ بعد الشهادتين، فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان؛ أراد أن يُبيِّن به معتقد أهل السنة والجماعة، الذي خالفوا فيه الخوارج والمعتزلة - وذلك قولهم: بأن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأن أصله ما في القلب، وفرعه ما يظهر علىٰ البدن من أقوال وأعمال، وأن يُبين فيه أيضًا أن المسلم مهما قصَّر في أداء الواجبات، أو وقعت منه الذنوب والمحرمات، مما هو دون الشرك الأكبر؛ فإنه لا يكفر بذلك، ولا يخرج عن دائرة الإسلام، وإنما يكون تحت المشيئة؛ إن شاء الله عذبه، وإن شاء غفر له وأدخله الجنة - الذين

يكفرون المسلمين بالذنوب، ولم يُرِد إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، لا من قريب ولا من بعيد، ولا أن يُثبت بمقولته هذه إيمانًا بلا عمل بالكلية، كما توهمه من لم يفهم كلامه، أو من له خبيئة سوء؛ أراد بها أن ينسب له ما يعلم براءته منه، مع علمه بأنه يُدخل العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقول بالزيادة والنقصان.

وفي إثبات معتقد أهل السنة فيما أراده الألباني قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإذا قام بالقلب التصديق به، والمحبة له؛ لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة؛ فما يظهر علىٰ البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير فيما في القلب؛ فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرعٌ له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوىٰ بفرعه، كما في الشجرة التي يُضرب بها المثل لكلمة الإيمان؛ قال تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ﴾ [إبراهيم: ٢٤، ٢٥]، وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي؛ قويت فروعها، وفروعها أيضًا إذا اغتذت بالمطر والريح أثر ذلك في أصلها.

وكذلك «**الإيمان في القلب، والإسلام علانية**»، ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة؛ كان يستدل بها عليها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنْهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]؛ فأخبر أن من كان مؤمنًا بالله واليوم الآخر لا





يوجدون مُوادِّين لأعداء الله ورسوله، بل نفس الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادَّة دل ذلك علىٰ خلل الإيمان»[1].

والعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قد بيَّن مراده من قوله**: بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وأنه أراد أن يُبيِّن به بأن للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، وأنه لا يريد به الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء، ذلكم الاصطلاح الحادث الذي اصطلح عليه المتأخرون.

وهذا أمرٌ ظاهر في إجابته علىٰ سؤال السائل، وفيه:

فضيلة الشيخ: ما دام العمل شرط كمال لا شرط صحة كما يقول المعتزلة والخوارج؛ فإن بعض الناس يتهم أهل السنة أو يتهم بعض السلفيين بأنهم مرجئة، ذلك لأنهم يعتقدون أنهم إن قالوا: إن العمل شرط كمال؛ فإن ذلك يؤدي إلىٰ أن الإيمان قولٌ بلا عمل، ويقولون: هذا قول المرجئة. فما دمتم أنتم أيها السلفيون لا تُكفرون تارك الأعمال، ومن تلك الأعمال: الأركان الخمسة، وكذلك: مَن ترك الحكم بغير ما أنزل الله من غير ما جحودٍ واستحلال؛ فأنتم مرجئة، فما ردكم علىٰ هذه الفرية، بارك الله فيكم؟

فأجاب: «أولًا: نحن ما يهمنا الاصطلاحات الحادثة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان، فسواءٌ قيل: أن هذا مذهب الخوارج أو المعتزلة؛ فهم يقولون معنا: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، فهل معنىٰ كوننا وافقناهم علىٰ هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون بذلك أيضًا، بداهةً سيكون الجواب: لا، وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٤١).

الصحيحة: «**ندور مع الحق حيث دار**»، فالذين يتهمون أهل السنة الذين يقولون بما ذكرنا مما عليه الأئمة بالإرجاء، فما هو هذا الإرجاء؟ عندهم: ما هو هذا الإرجاء؟ الذين يقولون بالإرجاء لا يقولون بأن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الصالحة، ولذلك فثمة خلافٌ واضحٌ جدًّا بين أهل الحق وبين المرجئة...

فلا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه آنفًا أن الإيمان يزيد وينقص؛ إلخ: أنهم يقولون علىٰ أهل الحق ما ليس فيهم، وفي اعتقادي: أنهم يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مُبطِلون فيما يقولون.

فالفرق في اعتقادي واضحٌ جدًّا بين عقيدة السلف وبين المرجئة؛ فشتان بين الفريقين، والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون أتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة»[(١)].

هذا ما أراده الشيخ الألباني من قوله بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وهو - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - لو لم يُبين مراده من هذه المقولة؛ لكان من الظلم أن يُنسب إلىٰ الإرجاء، أو يُلحق بالمرجئة، وقد عُرف عنه واشتهر القول بأن الإيمان قولٌ وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن الأعمال جزءٌ من الإيمان، وأنها داخلةٌ في مسمىٰ الإيمان.

أقول: هذا لو لم يُبيِّن مراده، فكيف به وقد بيَّن مراده بأحسن بيان، وأنه لا يُريد بالشرط إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان؟!

وزيادة في التوضيح أقول:

جاء عن محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنه قال**: «فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه؛ فقد خالف الكتاب والسنة، ولا فرق بينه وبين

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (٢٥٣).

المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

ذكر ابن تيمية قول ابن نصر: «فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه؛ فقد خالف الكتاب والسنة».

ثم قال معلقًا عليه: «وهذا صحيح؛ فإن النصوص كلها تدل علىٰ أن الأعمال من الإسلام».

ثم ذكر بعد ذلك قوله: «ولا فرق بينه وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيمان إقرارٌ بلا عمل».

فقال مبطلًا لهذا القول: «بل بينهما فرق، وذلك أن هؤلاء الذين قالوه من أهل السنة كالزهري ومن وافقه؛ يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل، وهذا موافق للكتاب والسنة، ويقولون: الناس يتفاضلون في الإيمان، وهذا موافق للكتاب والسنة»[1].

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية مِن مخالفة الزهري ومَن وافقه للمرجئة هو الصواب، وهو القول الحق، بلا أدنىٰ شك، وذلك أن الزهري ومَن وافقه وإن خالفوا حديث جبريل وأخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإسلام، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإيمان، ولم يُخرجوها عنه كما صنعت المرجئة؛ إذ جعلوا الأعمال إسلامًا، ولم يجعلوها إيمانًا، وهم أيضًا - الزهري ومَن وافقه - لم يقولوا بإيمان بلا عمل، كما هو قول المرجئة - الذين أدخلوا الأعمال في مسمىٰ الإسلام، ولم يُدخلوها في مسمىٰ الإيمان؛ فجعلوا الأعمال إسلامًا، ولم يجعلوها إيمانًا، حتىٰ نشأ عن هذا القول بأن قالوا بكمال الإيمان بلا عمل -

(١) انظر تفصيل ذلك في: مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٧٧ - ٣٧٩).

وإنما هم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«**يقولون**: الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام عندهم جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل».

أي: أنهم يجعلون الإسلام والأعمال كلها داخلة في مسمىٰ الإيمان.

بل حتىٰ المرجئة الذين أشار إليهم ابن نصر المروزي، والذين قالوا: «الإيمان الكلمة»، وهم فرقة «الكرامية» من المرجئة؛ فإنهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وقالوا بوجود إيمان بلا عمل، إلا أنهم أدخلوها في مسمىٰ الإسلام، ولم يقولوا بإسلام بلا عمل؛ فكانت مخالفتهم للكتاب والسنة ولإجماع أهل السنة بجعلهم الإسلام هو الأكمل، وإدخالهم الإيمان فيه، وأنه جزء من الإسلام، وهذا شأن المرجئة بجميع فِرَقِها، وهو خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة الذين يجعلون الدين ثلاث درجات: أعلاها: الإحسان، وأوسطها: الإيمان، ثم تليها: الإسلام؛ فيقولون: كل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسنًا، ولا كل مسلم مؤمنًا؛ إذ قد يدخل في المسلمين من يكون منافقًا، وأما المؤمنون والمحسنون فلا يكون فيهم منافق.

ثم إن هذا القول من الشيخ الألباني وأن الأعمال شرط كمال في الإيمان قد علمه منه فحول العلماء؛ كابن باز، وابن عثيمين، وأحمد النجمي، وغيرهم، رحم الله الجميع، ولم نجد فيهم من أنكر عليه هذا القول، أو طعن فيه بسببه، لا مداراة منهم له، ولا مداهنة، حاشاهم، وإنما لعلمهم وتيقنهم بأنه وإياهم علىٰ منهج واحد، يقرر ما يقررون، ويدعو لما يدعون، ويقول معهم كما يقولون: بأن الإيمان قولٌ وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن من لوازم

إيمان القلب أن يظهر أثره علىٰ الجوارح.

فعلموا والحال هذه أن قوله بالشَّرطيَّة، وإن اختلفوا معه فيه وعدوه خطأً؛ إلا أنه لا يعدو أن يكون خطأً لفظيًّا، لا كما أُخذ عليه من معنًىٰ، ونُسب إلىٰ الإرجاء بسببه، بل وعلموا أنه إنما ذكره ونطق به لبيان أن للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو اعتقادهم جميعًا، ولم يُرد به ما نُسب إليه.

والقول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان قد نهىٰ عنه جمع من علماء السنة، ومنعوا منه بالكلية، فلا يقال فيها: لا شرط صحة، ولا شرط كمال.

وأكتفي لإثبات ذلك بما يأتي:

قال العلامة صالح الفوزان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وهو الإيمان، وليس هو شرطًا من شروط صحة الإيمان أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن؛ فالإيمان قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»(١).

وسئل: هل الأعمال ركن في الإيمان وجزء منه أم هي شرط كمال فيه؟

فأجاب: «هذا قريب من السؤال الذي قبله، سائل هذا السؤال لا يعرف حقيقة الإيمان؛ فلذلك تردد: هل الأعمال جزءٌ من الإيمان أو أنها شرطٌ له؟ لأنه لم يتلقَّ العقيدة من مصادرها وأصولها وعن علمائها، وكما ذكرنا أنه لا عمل بدون إيمان، ولا إيمان بدون عمل؛ فهما متلازمان، والأعمال هي من الإيمان؛ بل هي الإيمان، الأعمال إيمان، والأقوال إيمان، والاعتقاد إيمان، ومجموعها كلها هو الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر، والإيمان

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص ٤).

بالقدر خيره وشره»[١].

وقال العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ اللهُ: «وأحض كل سلفي صادق على التمسك بما قرره السلف من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

وقد حذرت - قبل الناس، ولا أزال أحذر - من القول بأن العمل شرطٌ في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرطٌ في كمال الإيمان عند أهل السنة»[٢].

وقال: «فأنا والله حاربت عبارة: «الأعمال شرط كمال» فيما أعتقد قبل الناس جميعًا، ولا أزال على ذلك، وأعتقد أن هذا حصل مني عام: ١٤١٥هـ، والذي نهيته عن قول: «الأعمال شرط كمال»؛ قلت له حينذاك: ليس هذا تعريفًا لأهل السنة، عليك بتعريف أهل السنة والجماعة للإيمان بأنه: قولٌ وعملٌ واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»[٣].

إلا أنه مع هذه الأقوال وهذا التصريح بالنهي عن القول بأن الأعمال شرط في الإيمان، لم نجد عالمًا من علماء السنة طعن في الألباني، أو ألحقه بالمرجئة بسببها، مع علمهم بنطقه بها، وبتبنيه لها، وذلك لعلمهم جميعًا بأنه يقول كما يقولون، ويقرر ما يقررون: من أن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن العمل داخلٌ في مسمَّى الإيمان؛ فصار الخلاف عندهم - والحال هذه - لفظيًّا، ما داموا متفقين بالمقاصد والمعاني، ولعلمهم أيضًا أن مثل هذه الأقوال لا يقولها ولا

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر (ص ٤).

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص ٤٤٦).

(٣) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح (ص ٥٠٤).





ينطق بها إلا رجلٌ قد نبذ الإرجاء ومذاهب أهل الإرجاء نبذ النواة، وأنها أقوال لا تجتمع وأقوال المرجئة.

ونحن نعلم يقينًا بأن من عدل أهل السنة وإنصافهم أنهم لا ينظرون إلىٰ الألفاظ مجردة عن معانيها، وإنما ينظرون إليها وإلىٰ معانيها، ولِما يُراد منها، وذلك قبل أن يصدروا أحكامهم علىٰ أحد من الناس - رأوا منه مخالفة، لفظية كانت أو معنوية - فضلًا عن علماء السنة؛ فلا يُحمِّلون ألفاظ العلماء ما لا تحتمله من المعاني، بل يقولون ويقررون بأن العبرة بالمقاصد والمعاني، وليست بالألفاظ والمباني، وقد سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله بأن الخلاف مع مرجئة الفقهاء خلاف لفظي؛ لمَّا رأىٰ مآل قولهم إلىٰ موافقة أهل السنة، صرح بذلك وهو يعلم بأن هناك خلافًا واضحًا بين أهل السنة والمرجئة، بل ومع تصديه هو لمثل هذا الخلاف، مما يدل دلالة ظاهرة علىٰ أن علماء السنة لا يقبلون بإلحاق العالم من علماء السنة بفرقة من فرق أهل البدع بسبب لفظةٍ قالها، يعلم الجميع بأنه لا يريد معناها، وأنه معهم في دائرة أهل السنة، ينطق بما ينطقون، ويقرر ما يقررون، ويدعو لِما يدعون.

وقد بيَّن العلامة ربيع المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ بوضوح، حيث قال:

«رَمَوا الألباني بالإرجاء لأنه صدرت منه عبارة - غفر الله له -، صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني في الإيمان كما هو حال المرجئة؛ لأن المرجئة لا يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيمان عند أهل السنة: قول وعمل واعتقاد، ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة...، الصلاة تتطلب الإخلاص...، هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟ المؤمن ما يقول: إنَّني وفَّيت ذلك، كما قال تعالىٰ:

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة وقلبه خائف؛ لأنه يمكن أنه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها علىٰ الوجه الأكمل؛ فيستثني في الإيمان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بالاستثناء، فقيل للإمام أحمد: أهو مرجئ؟ قال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يحارب الإرجاء كما يحاربه أهل السنة الذين ترمونَهم ظلمًا وعدوانًا بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني لقال: ليس مرجئًا.

كيف إنسان يُحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلها، ثم بدرت منه عبارة، يُقال فيه أنه مرجئ؟!!

أنا - والله - استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه العبارة هي: العمل شرط كمال في الإيمان.

وابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل: هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة - وعندي قال -: وأعمال القلوب، وعند غيري قال: الصلاة، من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال.

فقد شارك الألباني في جانب كبير - في كل الإسلام إلا الصلاة - في كل

أعمال الإيمان إلا الصلاة، الألباني مرجئ و... و... و... لماذا ؟!...»[(١)].

هذا شأن صاحب السنة مع أهل السنة وعلماء السنة، بخلاف المنحرف عن السنة، الحاقد علىٰ أهلها وعلىٰ علمائها؛ فإنه يبحث لهم عن الزلات، ويتصيد لهم العثرات ليسقطهم بها، وأنَّىٰ له ذلك، فلا يضر إلا نفسه.

ومن المعلوم أن أهل السنة ينظرون إلىٰ المقاصد والمعاني، وأن شدتهم في هذا الباب وفي غيره من أبواب الشريعة إنما هي علىٰ المخالفين لفظًا ومعنًىٰ، بل يشتد نكيرهم علىٰ المخالف من جهة المعنىٰ أكثر من اشتدادهم عليه من جهة اللفظ، وإن خطَّئُوه به، خاصة إذا رأوه قد أراد به معنًىٰ صحيحًا.

وقد طبَّق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمليًّا ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، وأن الشدة في هذا الباب إنما هي علىٰ المرجئة الذين يُخرجون الأعمال عن مسمىٰ الإيمان، وذلك بقوله:

«وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة - كأبي منصور الماتريدي وأمثاله - إلىٰ نظير هذا القول في الأصل، وقالوا: إن الإيمان هو ما في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا؛ لكن هؤلاء يقولون بالاستثناء ونحو ذلك كما عرف من أصلهم، وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم: أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان**»»[(٢)].

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع (٩/ ٤٣٥).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥١٠).

ثم في موطن آخر نطق هو بما استنكره عليهم، ونصَّ علىٰ أن النطق بالشهادتين من القادر عليه شرطٌ في صحة الإيمان، فقال:

«أن الذي عليه الجماعة أن من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر؛ لم يَنفعه ما في قلبه من المعرفة، وأن القول من القادر عليه شرطٌ في صحة الإيمان، حتىٰ اختلفوا في تكفير من قال: «إن المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح»، وليس هذا موضع تقرير هذا»[(١)].

وفي قوله هذا دليل ظاهر علىٰ أن هؤلاء المذكورين، الذين استنكر قولهم: «بأن القول الظاهر شرط»، لو أنهم وافقوا أهل السنة في مسائل الإيمان، وفي منزلة العمل من الإيمان، وقالوا كما هو قول أهل السنة بأن الناس يتفاوتون في الإيمان، وأن الإيمان يذهب بعضه ويبقىٰ بعضه؛ لما أدخل قولهم هذا في مسائل النزاع.

وكذلك صنع العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ، وقد سبق أن ذكرت عنه شدته في هذا الباب، ومنعه من أن يقال بأن العمل شرط في الإيمان، لا شرط صحة، ولا شرط كمال، ثم هو في موطن آخر نصَّ علىٰ أن التوكل شرطٌ في صحة الإيمان، فقال:

«وقد جعل سبحانه التوكل شرطًا في صحة الإيمان، فقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فمن توكل علىٰ غير الله فليس بمؤمن»[(٢)].

وقال: «فأمر سبحانه بالتوكل عليه وحده؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، وجعل التوكل عليه شرطًا في الإيمان، كما جعله شرطًا في الإسلام في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]؛

(١) الصارم المسلول (ص ٥٢٣).

(٢) إعانة المستفيد (٢/ ٦٣).

فدل علىٰ انتفاء الإيمان والإسلام عمن لم يتوكل علىٰ الله أو توكل علىٰ غيره فيما لا يقدر عليه إلا هو من أصحاب القبور والأضرحة وسائر الأوثان»[1].

بل كيف بنا لو علمنا بأن القول بالشَّرطيَّة ليس محصورًا علىٰ هذين الشيخين: ابن تيمية والفوزان، فقط، وإنما عليه جمعٌ من علماء السنة؛ فتجدهم مع إنكارهم القول بالشَّرطيَّة، ونهيهم عنه؛ إلا أنهم يأتون في مواطن فينطقون بها لِمَا يرونه من الحاجة إليها في بيان معتقد أهل السنة والجماعة من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وأن من الأعمال ما هو أصل ينتفي الإيمان بانتفائه، ومنها ما هو كمال ينقص الإيمان بانتفائه، ولا ينتفي بالكلية، وأن المسلم مهما قصَّر في أداء الواجبات، أو ارتكب من الذنوب والمحرمات، مما هو دون الشرك الأكبر؛ فإنه لا يكفر، ولا يخرج عن دائرة الإسلام.

فقد ينطقون بها لبيان المعنىٰ وتوضيحه من حيث الصحة أو الكمال، ويريدون بها ما أراده الألباني، من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وذلك أنهم جميعًا يُدخلون العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقولون بالزيادة والنقصان.

وليس فيهم من ينطق بها ويريد إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، ولا أن يُثبت بها إيمانًا بلا عمل بالكلية، كما توهمه من لم يفهم كلام العلماء، أو من له خبيئة سوء، أراد بها الطعن في علماء السنة، فتجده ينسب لهم من الأقوال والمذاهب ما يعلم براءتهم منه، ليحقق بغيته.

وممن نطق بالشَّرطيَّة من علماء السنة، إضافة إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ صالح الفوزان:

---

(١) الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد (١/ ٦٥).

- العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ نصَّ علىٰ أن التوكل شرطٌ في الإيمان، فقال:

«فالتوكل مركب السائر الذي لا يتأتىٰ له السير إلا به، ومتىٰ نزل عنه انقطع لوقته، وهو من لوازم الإيمان ومقتضياته، قال الله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فجعل التوكل شرطًا في الإيمان، فدل علىٰ انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل»(١).

- العلامة حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ نصَّ علىٰ أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في صحة الإيمان، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في كماله، فقال:

«**وقالت المرجئة والكرامية**: الإيمان هو الإقرار باللسان دون عقد القلب، فيكون المنافقون علىٰ هذا مؤمنين، وقد قال تعالىٰ فيهم: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٤، ٨٥]، وغير ذلك من الآيات، وهم قد نطقوا بالشهادتين بألسنتهم فقط، وكذبهم الله عَزَّوَجَلَّ في دعواهم في غير موضع من القرآن.

وقال آخرون: التصديق بالجنان والإقرار باللسان، وهذا القول مخرجٌ لأركان الإسلام الظاهرة المذكورة في حديث جبريل، وهو ظاهر البطلان.

وذهب الخوارج والعلاف ومن وافقهم إلىٰ أنه الطاعة بأسرها فرضًا كانت أو نفلًا، وهذا القول مصادمٌ لتعليم النبي ﷺ لوفود العرب السائلين عن الإسلام والإيمان، وكل ما يقول له السائل في فريضة: هل عليَّ غيرها؟ قال: «**لا؛ إلا أن تطَّوَّع شيئًا**».

وذهب الجبائي وأكثر المعتزلة البصرية إلىٰ أنه الطاعات المفروضة من الأفعال

(١) طريق الهجرتين (ص ٢٤٣).

والتروك دون النوافل، وهذا أيضًا يُدخل المنافقين في الإيمان، وقد نفاه الله عنهم.

وقال الباقون منهم: العمل والنطق والاعتقاد.

والفرق بين هذا وبين قول السلف الصالح: أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في الصحة، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في الكمال، كما قال عمر بن عبد العزيز فيها: من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان. والمعتزلة جعلوها كلها شرطًا في الصحة، والله أعلم»[١].

- العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد سئل عن الأعمال هل هي شرط صحة في الإيمان أو شرط كمال؟ فلم يُنكر علىٰ السائل سؤاله، ولم يزبد، ولم يرعد، كما صنع الطاعنون في الألباني، وإنما أجابه قائلًا:

«**الأعمال قسمان**: منها ما هو شرط صحة؛ كالصلاة والخوف والرجاء، ومنها ما هو شرطٌ لكماله»[٢].

- العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ جعل من الأعمال ما يكون شرطًا لصحة الإيمان، ومنها ما يكون شرطًا لكماله، فقال:

«**ولا حاجة أن نقول ما يدور الآن بين الشباب وطلبة العلم**: هل الأعمال من كمال الإيمان أو من صحة الإيمان؟ فهذا السؤال لا داعي له، أي إنسان يسألك ويقول: هل الأعمال شرطٌ لكمال الإيمان أو شرطٌ لصحة الإيمان؟

نقول له: الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أشرف منك، وأعلم منك، وأحرص منك علىٰ الخير، ولم يسألوا الرسول ﷺ هذا السؤال، إذًا يسعك ما وسعهم.

---

(١) معارج القبول (٢/ ٢٦).

(٢) مسائل الإمام ابن باز (ص ٤٧).

إذا دلَّ الدليل علىٰ أن هذا العمل يَخرج به الإنسان من الإسلام صار شرطًا لصحة الإيمان، وإذا دلَّ دليلٌ علىٰ أنه لا يَخرج؛ صار شرطًا لكمال الإيمان، وانتهىٰ الموضوع؛ أما أن تحاول الأخذ والرد والنزاع، ثم مَن خالفك قلت: هذا مرجئ، ومن وافقك رضيت عنه، وإن زاد قلت: هذا من الخوارج، وهذا غير صحيح.

فلذلك مشورتي للشباب ولطلاب العلم أن يَدَعوا البحث في هذا الموضوع، وأن نقول: ما جعله الله تعالىٰ ورسوله ﷺ شرطًا لصحة الإيمان وبقائه فهو شرط، وما لا فلا، ونحسم الموضوع»[1].

- العلامة عبد المحسن العباد حَفِظَهُ اللهُ؛ إذ نصَّ علىٰ أن الأعمال منها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، وقد سئل:

هل الأعمال شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان؟

فأجاب: «هي جزء منه، ومنها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، فمنها ما يكون لابد منه؛ لأنه يحصل به الكمال، ومنها ما يحصل به الأساس مثل الصلاة؛ فإن الصلاة لا يقال: إن الإنسان إذا أتىٰ بها حصل كمالًا وإذا لم يأتِ بها لم يحصل شيئًا، وهذا علىٰ القول الصحيح بأنه كفر؛ فالكمال بالنوافل، وأما الفرائض فهي علىٰ سبيل الوجوب واللزوم، ولابد منها.

وفي هذه الأيام أصبحنا نسمع أن من ترك جنس العمل فإنه يكفر، ومعنىٰ ترك جنس العمل: ترك أي عمل من الأعمال، وهذا هو معتقد الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة؛ فعندهم أن من ترك جنس العمل - أي: ترك أي شيء من العمل - فإنه يكفر.

---

(١) شرح الأربعين النووية (ص ٣٦٦).

والصواب: أن الأعمال مثلها كمثل جسد الإنسان، فهي متفاوتة؛ فمنها أشياء إذا ذهبت بقي الإيمان، ومنها أشياء إذا ذهبت ذهب الإيمان؛ فجسد الإنسان لو قطعت منه أصبعًا بقي الجسد، لكن لو قُطع رأسه أو قُطع منه شيء قاتل فإنه يذهب»[1].

ونحن نعلم يقينًا بأنهم جميعًا يدخلون العمل في مسمىٰ الإيمان، ويقولون بالزيادة والنقصان، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأنهم لا يريدون بالشرط: الشرطَ الذي هو خارج عن الماهية.

فبان بذلك أن إنكار العلماء في هذا الباب إنما هو علىٰ أصحاب المعاني الباطلة: من مرجئة، وخوارج، ومعتزلة، وغيرهم، وممن افترضوا وجود إنسان بلا عمل بالكلية، وإيمان بلا عمل بالكلية، مع قدرة صاحبه علىٰ العمل، وحكموا بتصحيح إيمان من هذا حاله، وليس المقصود به الإنكار علىٰ علماء السنة، ولا إبطال أقوالهم التفصيلية والتوضيحية للمسائل الشرعية، ولا إسقاطهم والنيل منهم، كما هو شأن الطاعنين في الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما دام الأمر لا يخص الألباني وحده، وأن القول بالشَّرطيَّة ليس هو قوله وحده، وإنما هو قول جمع من أئمة السنة؛ فالطاعن فيه طاعنٌ فيهم جميعًا، شاء أم أبىٰ؛ إذ لا يكون القول جائزًا لعالم من العلماء، ومحرمًا علىٰ عالم آخر، وقد سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ، ومن ذلك قوله:

«وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالًا حرامًا...، وهذا القول يخالف إجماع المسلمين؛ فإنهم متفقون علىٰ أن من اعتقد حِلَّ الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك؛ سواء

(١) شرح سنن أبي داود - شريط رقم: (٥٢٤).

وافق غرضه أو خالفه، ومن اعتقد تحريمه؛ كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين»[1].

وقوله: «بل عليه باتفاق الأئمة أن يعدل بين غيره ونفسه في الأقوال والأحكام، فإذا اعتقد وجوب شيء أو تحريمه؛ اعتقد ذلك عليه، وعلىٰ من يماثله»[2].

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ يقول:

«وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم»؛ فالباغي يُصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتىٰ لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزىٰ به في الآخرة»[3].

وثمة أمورٌ أخرىٰ تبين بطلان نسبة الألباني أو غيره من علماء السنة إلىٰ الإرجاء، أو إلحاقهم بالمرجئة بسبب القول بالشَّرطيَّة، وأن الطاعنين فيهم هم أولىٰ بهذه النسبة منهم.

الأمر الأول: قولهم بأن القول بالشَّرطيَّة يلزم منه إخراج العمل عن مسمىٰ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٢/ ١٠٠).

(٢) مختصر الفتاوىٰ المصرية (ص ٦٠).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ١٤٦).

الإيمان؛ لأن الشرط خارج عن ماهية الشيء، وبهذا القول يكون الألباني إما مرجئًا، أو وافق المرجئة، علىٰ خلاف بينهم.

والجواب علىٰ ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيَّن مراده، وأنه أراد أن يُثبت للإيمان أصلًا وفرعًا، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة، ولم يُرد الشرط الذي هو خارجٌ عن ماهية الشيء كما هو اصطلاح المتأخرين، بل نصَّ علىٰ أن هذا الاصطلاح اصطلاح حادث، وأنه معنًىٰ لا يريده، ولم يقصده، وقد سبق أن ذكرت ذلك عنه.

الوجه الثاني: أن الطاعنين في الألباني، والذين نسبوه للإرجاء، وألحقوه بالمرجئة بسبب قوله بالشَّرطيَّة؛ هم أولىٰ بهذه النسبة منه، وذلك أنهم شنَّعوا علىٰ الألباني بسبب هذه المقولة، ثم ذهبوا يستدلون لقولهم بقول من قال من العلماء بأن العمل منه ما هو شرط صحة في الإيمان، ومنه ما هو شرط كمال فيه.

وبهذا يكونون قد وافقوا علىٰ القول بالشَّرطيَّة، شاءوا أم أبوا، ولا يهمنا بعد ذلك قولهم: شرط صحة أو شرط كمال؛ إذ وقعوا في نفس الأمر الذي ألحقوا الشيخ الألباني بالمرجئة بسببه، فذهبوا يقولون ويقررون بأن من العمل ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال، فأقروا بالشَّرطيَّة، وصاروا - بتبنيهم لها - عند المنصفين، وعند كل من له أدنىٰ مسكة من علم أو عقل؛ أولَىٰ بأن يوصفوا بالبدعة، وبأن يُلحقوا بالمرجئة، ويُنسبوا إلىٰ الإرجاء من الشيخ الألباني؛ إذ قالوا بالشَّرطيَّة مع اعتقادهم بأن الشرط خارج عن ماهية الشيء، وبذلك جعلوا الأعمال شرطًا في الإيمان؛ أي أنها خارجةٌ - علىٰ مذهبهم - عن مسمىٰ الإيمان، وهو قولٌ قد تبرأ منه الشيخ الألباني، ولم يعتقده يومًا من دهره، بل ردَّه

وأبطله، وأشار إلىٰ أنه اصطلاحٌ حادث، مبينًا أن العمل عنده داخلٌ في مسمىٰ الإيمان، وأنه لا إيمان إلا بعمل.

وبهذا يكونون هم المرجئة أو الموافقين للمرجئة - بناءً علىٰ مذهبهم - وبرأ الله عَزَّوَجَلَّ الألباني من مذهب الإرجاء الرديء.

بل إن قولهم بالشَّرطيَّة لدليل ظاهر علىٰ أنهم يَكيلون بمكيالين، ويَزِنون بميزانين، وأنهم لم يَضبطوا المذهب الذي تَبنَّوه، وإلا: كيف يُبدِّعون بالشَّرطيَّة ويُلحقون القائل بها بالمرجئة من جهة، ثم يتبنَّونها ويُقررونها من جهة أخرىٰ؟!

وبهذا يظهر أن شدتهم علىٰ الألباني في هذا الباب، وطعنهم فيه بالإرجاء، ليس لتلفظه بالشَّرطيَّة كما يزعمون، وإنما لكونه جعل الأعمال شرط كمال في الإيمان، ولم يجعل شيئًا منها شرطًا في صحة الإيمان.

إذ لو كان الإنكار عليه لقوله بالشَّرطيَّة؛ لما نطقوا هم بها وقالوا بأن من العمل ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال، وذلك أن قوله بأن الأعمال شرط كمال يصادم اعتقادهم في تكفير تارك الصلاة تكاسلًا، وهو أصل الخلاف بينهم وبينه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذا هو الظاهر من قولهم بالشَّرطيَّة.

وما دام الأمر كذلك، فليُعلم أن تضليلهم للألباني وحكمهم عليه بالإرجاء لعدم تكفيره تارك الصلاة تكاسلًا؛ يلزم منه تضليل جمهور العلماء، والحكم عليهم بالإرجاء، وعلىٰ رأسهم الأئمة الأربعة، بل وجمهور الصحابة والتابعين، وكفىٰ بذلك ضلالًا.

ثم ليُعلم بأن إلزام العلماء بأن يجعلوا من الأعمال ما هو شرط صحة في الإيمان مع عدم تكفيرهم بترك الصلاة تكاسلًا، أو ما هو دونها من أعمال

الجوارح؛ هو قول الخوارج والمعتزلة، الذين يكفرون كل من قصَّر في شيءٍ من الأعمال الواجبة، أو أخلَّ بشيءٍ منها، بل ويكفرون بكل كبيرة يقع بها المسلم، فيخرجونه من دائرتي الإيمان والإسلام، خلافًا لما عليه أهل السنة والجماعة من أن للإيمان أصلًا وفرعًا، وقد بيَّن العلامة صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ هذا المعنىٰ، حيث قال:

«**والشريعة تنقسم قسمَين**: اعتقاديات وعمليات:

فالاعتقاديات: هي التي لا تتعلق بكيفية العمل، مثلُ اعتقادِ ربوبية الله، ووجوبِ عبادته، واعتقادِ بقية أركان الإيمان المذكورة، وتُسمَّىٰ: «أصليةً».

والعمليات: هي ما يتعلق بكيفية العمل، مثلُ الصلاة، والزكاة، والصوم، وسائر الأحكام العملية، وتُسمَّىٰ: «فرعيةً»؛ لأنها تُبنىٰ علىٰ تلك صحةً وفسادًا»[1].

وقال: «فالإيمان يعني العلم بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبأسمائه وصفاته وعبادته، والعمل الصالح يكون فرعًا من العلم النافع؛ لأن العمل لابد أن يُؤَسَّس علىٰ علم»[2].

الأمر الثاني: قولهم بأن العمل منه ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال.

وجواب ذلك أن يُقال:

إن قبلتم القول بأن العمل منه ما هو شرط صحة، ومنه ما هو شرط كمال، وقد قبلتموه، وقررتموه؛ فقد صحَّحتم قول الألباني دون قصدٍ منكم، شئتم أم أبيتم، وذلك أنكم جعلتم الصلاة شرط صحة في الإيمان، وجعلتم باقي الأعمال شرط كمال فيه، وهذا حقٌّ ولا شك عند من يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا.

---

(١) عقيدة التوحيد (ص ٩).

(٢) المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان (١/ ٣٢٠).

هذا إن سلَّمنا لكم بصحة التلفظ بالشَّرطيَّة - التي أخرجتم بها العمل عن مسمَّىٰ الإيمان بناءً علىٰ مذهبكم إن لم تصححوا التلفظ بها - ولكن: يلزمكم بعد ذلك أن تَقبلوا قول الفريق الآخر الذي لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، وهم الجمهور، ومنهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما ثبت عنه في رواية، والذي بقبولكم لقولهم يصير العمل شرط كمال في الإيمان، شئتم أم أبيتم، وذلك: أن قول الذين لا يُكفرون تارك الصلاة تكاسلًا لابد وأن يكون كما يقرر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وهذا لا يخفىٰ علىٰ بصير؛ لأنه لمن المعلوم أن من لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، فلأَن لا يُكفر بما هو دونها من أعمال الجوارح من باب أولىٰ؛ فعاد القول الصواب عند هؤلاء بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان.

ومما يضبط هذا الباب ضبطًا دقيقًا، ويعين علىٰ معرفة مراد العلماء إذا ما نطقوا بـ «ترك العمل»؛ هو ما جاء في أثر عبد الله بن شقيق العقيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة».

وقد صححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موطن، إلا أنه حمله علىٰ الكفر الأصغر، الذي لا يخلد صاحبه في النار؛ لأدلةٍ أخرىٰ صحيحة عنده وعند غيره من أهل العلم، كما هو معلوم من أقوال من لم يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا ونحوه محمول علىٰ المعاند المستكبر الممتنع من أدائها ولو أنذر بالقتل، كما قال ابن تيمية وابن القيم، انظر رسالتي: «حكم تارك الصلاة»»[1].

---

(١) صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٦٧).





وهذا القول هو من أفضل الأقوال لضبط هذا الباب؛ إذ لا يَسع أحدًا الخروج عن معناه، فعند من يكفر تارك الصلاة يكون الضابط لمفهوم «ترك العمل»: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ، غيرَ الصلاة»، وعند من يكفر بترك الصلاة والزكاة؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ، غيرَ الصلاة والزكاة»، وعند من يكفر بترك الصلاة والزكاة والصيام؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ، غيرَ الصلاة والزكاة والصيام»، وعند من يكفر بترك الأركان الأربعة: الصلاة والزكاة والصيام والحج؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفرٌ، غيرَ الأركان الأربعة: الصلاة والزكاة والصيام والحج»، وعند من لا يكفر بترك شيءٍ من الأعمال؛ يكون ضابطه: «ليس شيءٌ من الأعمال تَركُه كفر».

فهذه الأقوال الخمسة كلها أقوالٌ لأهل السنة والجماعة، وهم متفقون علىٰ عدم تكفير المسلمين بالذنوب، وإن كانت كبائر؛ أما مَن يكفر المسلمين لتقصيرهم بأيِّ واجبٍ من الواجبات، وإخلالهم فيه، وإن لم يكن من هذه الأركان الأربعة، أو لركوبهم الكبائر؛ فهم الخوارج والمعتزلة، وهؤلاء خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة.

ثم مع وجود الخلاف بين أهل السنة والجماعة في هذه الأعمال من أعمال الجوارح، إلا أنه لا قائل بأنهم منقسمون في مسمىٰ الإيمان من حيث الأعمال إلىٰ خمسة أقسام، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أن الإيمان قول وعمل، وأن العمل من لوازم ما وقر في القلب من الإيمان، لا ينفك عنه.

وهذا الضابط قد أخطأ في فهمه أناسٌ، وذلك لخطئهم في فهم أثر عبد الله بن شقيق العقيلي، وما يلزم منه، حتىٰ ركبوا منه عبارةً عصريةً، لا وجود لها عند

السلف فيما أعلم، وإن كان معناها صحيحًا، فقالوا: «إن من الأعمال ما تركه كفر، ومنها ما تركه ليس بكفر».

ذكروا هذه العبارة علىٰ أنها عبارةٌ سلفية، وأنها لازم قول السلف وإن لم ينطقوا بها، وأرادوا بها التفريق بين أعمال القلوب وأعمال الجوارح، من حيث التكفير من عدمه؛ فصرفوا الشق الأول من العبارة، وهو قولهم: «إن من الأعمال ما تركه كفر» إلىٰ أعمال القلوب فقط دون أعمال الجوارح، وصرفوا الشق الثاني منها، وهو قولهم: «ومنها ما تركه ليس بكفر» إلىٰ أعمال الجوارح، فقالوا بأن المراد منه: أي: ليس شيءٌ من أعمال الجوارح تركه كفر.

وهذا فهمٌ خاطئ، لا صحة له، وقد عرفنا أن مِن أهل السنة والجماعة مَن يُكفر بترك شيءٍ من الأركان، وإذ كان الأمر كذلك؛ فإنه لا يَصح أن يقال بأن عبارة: «وإن من الأعمال ما تركه ليس بكفر» يراد بها أعمال الجوارح عند أهل السنة والجماعة جميعًا، وإنما الصواب علىٰ ما فصَّلتُ عند ذكر الضابط في مفهوم «ترك العمل» عند العلماء، وأنهم منقسمون فيها إلىٰ خمسة أقسام.

والمقصود: أن القول بالشَّرطيَّة إذا قبله المخالفون - المشنعون علىٰ الألباني - ونطقوا به، وأن من الأعمال ما هو شرط صحة ومنها ما هو شرط كمال؛ فلابد أن يقبلوا قول الفريق الآخر المخالف لهم، فيصبح الأمر بين فئتين من العلماء: فئة تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال: إما بالصلاة، أو بالصلاة والزكاة، أو بالأركان الأربعة، وهكذا؛ فيكون ما يُكفرون به من الأعمال شرط صحة في الإيمان، من لم يأتِ بها يكفر، ثم تكون باقي الأعمال شرط كمال في الإيمان.

وتقابلهم الفئة الأخرىٰ التي لا تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال؛ لا بترك الصلاة

تكاسلًا، ولا بغيرها من الأعمال؛ فتدخل الصلاة عندهم مع باقي الأعمال التي اتفق الجميع علىٰ أنها من كمال الإيمان، فتصير أعمال الجوارح كلها شرطًا في كمال الإيمان عند هذه الفئة التي لا تُكفر بترك شيءٍ من الأعمال.

وهذا هو ما قرره العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليس فيه إشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد.

أقول هذا إن سلمنا لكم بصحة التلفظ بالشَّرطيَّة، وقد سبق أن بينت تحذير العلماء من التلفظ بها، وأن الأولىٰ تركها؛ إذ لم تثبت عن السلف، ولم يُدخلها أحدٌ منهم في تعريف الإيمان، فلم يقولوا: لا شرط صحة، ولا شرط كمال.

ولكن مع هذا: إن وجدنا أحدًا من علماء السنة قد نطق بها؛ فلا نرعد، ولا نزبد، ولنحمل كلامه علىٰ أحسن المحامل، وذلك لعلمنا جميعًا بمراد علماء السنة، وأنهم لا يريدون بها معنًىٰ باطلًا، ولم يَخرجوا بها عما يقوله ويقرره أهل السنة والجماعة، بل ولعلمنا جميعًا بأنهم بعيدون كل البعد عن الإرجاء، وعن مذاهب المرجئة، وغيرها من المذاهب الباطلة.

الأمر الثالث: إلحاقهم العالم السني بالمرجئة إذا قال بالشَّرطيَّة، وأن القائل بها قد وافق المرجئة بقوله.

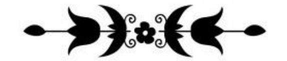
وجواب ذلك أن يُقال:

بطلان هذا القول يغني عن إبطاله، وذلك أنه لمن المعلوم من أقوال المرجئة - علىٰ اختلاف فِرقِها - أنهم يُخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان، ولا يجعلونه شرطًا فيه؛ لا شرط صحة، ولا شرط كمال، ويقولون بأن إيمان أتقىٰ الناس وأفجر الناس سواء، وأن الإيمان كامل، يستوي فيه المؤمنون جميعًا، البر منهم



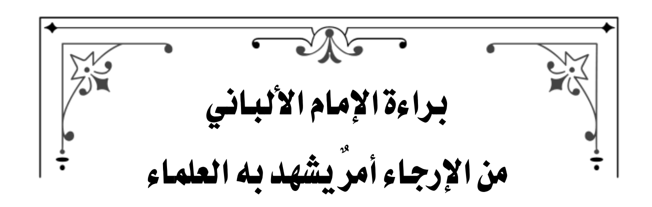

والفاجر، لا يزيده إحسانٌ، ولا تُنقصه إساءة.

والمقصود: أن اتهام الشيخ الألباني بالإرجاء، وإلحاقه بالمرجئة بسبب قوله بالشَّرطيَّة؛ قولٌ باطل، لا يقوله من عرف باب الإيمان وفهم مسائله، واختلاف الناس فيه.







براءة الإمام الألباني من الإرجاء أمرٌ يشهد به العلماء

إن اتهام الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء، وإلحاقه بالمرجئة؛ أمرٌ ظاهر البطلان، يعلم ذلك كل من له أدنىٰ مسكة من علم، أو عقل، وهو قولٌ لا يقوله رجلٌ عرف باب الإيمان وفهم مسائله، فضلًا عن عالم عرف أقوال الفِرَق واختلافهم في الإيمان، وعرف الفرق بين مذهب أهل السنة وبين مخالفيهم فيه، ولذلك لم نجد من علماء السنة في زماننا إلا الدفاع عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ودفع الاتهامات الفاجرة عنه، والذب عن عرضه، والشهادة له بالعلم والسنة، وذلك مع علمهم بما يُتهم به، ويُنسب إليه، وما ذاك إلا لعلمهم جميعًا بمراده، ومعرفتهم به وبمنهجه، وأنه لم يأتِ بقولٍ جديد، ولم يقل إلا بما قاله جمهور العلماء قبله: من أن تارك الصلاة تكاسلًا لا يكفر، ما دام مؤمنًا بوجوبها؛ لا كما نسب إليه المبطلون من أنه تصوَّر وجود إيمانٍ بلا إسلام، مع القدرة علىٰ الإتيان بشيءٍ من أعمال الإسلام، وأنه صحح ذلكم الإيمان الذي لم يأتِ صاحبه بأي عمل من أعمال الإسلام، وحكم بنجاته من الخلود في النار.

هكذا فهم العلماء مراد الألباني بالشَّرطيَّة، وهكذا فهموا ما أراده من قوله بترك العمل؛ إذ علموا بأنه لم ينطق بذلك إلا ليُثبت الإيمان لتارك الصلاة تكاسلًا، كما أثبته له جمهور العلماء: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد – في رواية –، وغيرهم، لا أنه يريد إثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، كما يُنسب إليه؛ إذ كما سبق أن ذكرت من أنها صورة خيالية لا وجود لها إلا في أذهان

القائلين بها، لا تخطر لعالم من العلماء علىٰ بال، لا الألباني، ولا غيره.

وقد مر معنا من كلام الألباني نفسه أن اتهامه بالإرجاء كان سببه عدم تكفيره تارك الصلاة تكاسلًا، لا أنه يقول بإيمان تارك العمل بالكلية، كما يُنسب إليه.

وقد بيَّن العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ بوضوح، وأن نسبة الألباني للإرجاء سببه مسألة الصلاة خاصة، دون أن يتطرق لمسألة تارك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد؛ إذ لا وجود لها بين الأنام، وذلك حين سُئل:

ما رأيكم فيمن يصف الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه مرجئ، مع أن سماحة الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين - رحمهما الله - في حياتهما لم يذكرا ذلك عنه، بل ذكرا عنه كل خير، فما رأيكم في ذلك؟

فأجاب: «رأينا في ذلك: أن من يقول هذا الكلام فإنه قد ظلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد حبس نفسه سبعين عامًا في خدمة السنة، وعمل أعمالًا يُشكر عليها، وقد لا تجدها لأحدٍ غيره، وإذا نظرت في سيرة الأولين والآخرين لا تجد لأحدٍ خدمةً للسنة كما خَدم.

إذًا فمن يقول هذا فقد ظلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا القول، وسيلقىٰ جزاءه؛ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن الإيمان يزيد وينقص، ويقول: إن العمل من الإيمان، إلا أنه قال في الصلاة كما قال غيره من الأئمة بأن تَركَها تكاسلًا لا يُعد كفرًا، قال هذا ورجَّحَه كما قال غيره.

فالذي يقول بأنه مرجئ، في نظري: أنه ظَلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا القول، وسيحاكمه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين يدي ربه، كذلك أيضًا قرأت ما كَتب جماعةٌ، فلم أرَ فيه ما يوجب هذا القول، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وإنما الشيطان يريد

أن يُفرق أهل السنة والجماعة، وإخوان الشياطين من الحزبيين ومن تعاطف معهم لعل لهم يدًا في هذا، نسأل الله أن يُصلح الأحوال»[1].

وقد دفع العلامة ابن عثيمين أيضًا تهمة الإرجاء عن العلامة الألباني - رحم الله الجميع - ونفاها عنه، وذلك حين سئل كما في شريط «الأسئلة القطرية»:

قال السائل: يقول البعض: إن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة، فما قول فضيلتكم في هذا؟

فأجاب: «أقول كما قال الأول:

أقلـــوا علـــيهم لا أبـــا لأبـــيكمُ   من اللوم أو سدوا المكان الذي سدُّوا

الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمٌ محدثٌ فقيه، وإن كان محدثًا أقوىٰ منه فقيهًا، ولا أعلم له كلامًا يدل علىٰ الإرجاء أبدًا، لكن الذين يريدون أن يُكفروا الناس يقولون عنه وعن أمثاله: أنهم مرجئة؛ فهو من باب التلقيب بألقاب السوء، وأنا أشهد للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالاستقامة، وسلامة المعتقد، وحسن المقصد، ولكن مع ذلك لا نقول: إنه لا يُخطئ؛ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ».

وفي فتوىٰ له علىٰ شبكة الإنترنت قال:

«من رمىٰ الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ؛ إما أنه لا يَعرف الألباني، وإما أنه لا يَعرف الإرجاء».

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالذي يرمي الألباني بالإرجاء؛ إما أنه لا يَعرف الألباني، وإما أنه لا يَعرف الإرجاء، وقد سبق أن ذكرت من أقوال أهل العلم ما يدل علىٰ

(١) فتح الرحيم الودود (ص ٢٧٢).

أن المرجئة أنفسهم يأمرون بالأعمال الصالحة، ويحثون عليها، وأنه لا وجود لمؤمن بلا إسلام، أو بلا عمل بالكلية، وأنه أمر يدركه العلماء ويعرفونه جيدًا، سواء عن الألباني أو عن غيره من علماء السنة، بل حتىٰ من علماء البدعة؛ إذ لا قائل بإيمان بلا عمل بالكلية، إلا ما ظهر في هذه الأيام من أناس لم يضبطوا مسائل الدين، ولم يفهموا مباحث الإيمان، وهو أمر يفهمه العلامة ابن عثيمين جيدًا، ويعلم براءة العلامة الألباني من مثل هذا القول، ومن هذا الاتهام الفاجر، وأن من نسبه إلىٰ الإرجاء، أو نسب إليه القول بإيمان تارك عمل الجوارح بالكلية؛ إما أنه لا يعرف الألباني، وإما أنه لا يعرف الإرجاء، ولا يعرف الفرق بين أهل السنة والمرجئة، ولذلك لَمَّا سئل في الحوار نفسه:

هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله وباليوم الآخر بقلبه ثم لا يقوم بأي عمل من الأعمال؟

أجاب بما هو مفهوم ومتقرر عند العلماء جميعًا من أن الترك إنما يكون لشيءٍ من الأعمال، لا كلها، فقال:

«لا، لا تقول: بأي عمل من الأعمال، قُل: ثم لا يُصلي...».

ثم أتبع ذلك بقوله: «الصحيح أنه لا يكفر بترك عمل من الأعمال إلا الصلاة».

فذكر بأنه لا يكفر بترك عمل من الأعمال، ولم يذكر تارك العمل بالكلية، من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

بل لما قيل له في الحوار نفسه:

هذا هو الإشكال يا شيخ، يعني يا شيخنا: هذا لا يُتصور أصلًا أن يوجد مسلم ولا يقوم بأي عمل من الأعمال، لا الأعمال الواجبة الظاهرة، ولا

المستحبات، فهذا لا يُتصور شيخنا.

فقال الشيخ ابن عثيمين: «لا يمكن».

وقد شهد الإمام ابن باز للإمام الألباني بشهادةٍ لا يُشهد مثلها لمرجئ، ولا لرجل قد خالف أهل السنة ووافق الفِرَق الضالة، وذلك حين سئل عن حديث رسول الله ﷺ:

«**إن الله يبعث لهذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**».

وسئل: من مجدد هذا القرن؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني، والله أعلم»[١].

قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقولته هذه، وهو يعلم تمام العلم ويعرف تمام المعرفة بأن العلامة الألباني يحكم بإيمان تارك الصلاة تكاسلًا، ويقول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان.

وفي هذا دليل ظاهر علىٰ معرفة العلماء لمراد الألباني، وأنه لم يخرج بقوله هذا عن أقوال أهل السنة، وخلافهم في تارك الأركان، وأن مسألة تارك العمل بالكلية لم تخطر علىٰ بال أحد، لا الشيخ ابن باز، ولا الشيخ الألباني، ولا الشيخ ابن عثيمين، ولا غيرهم من العلماء.

ومما يُبين هذا الأمر ويزيده وضوحًا ما جاء عن العلامة ابن باز نفسه، وقد سأله سائل:

هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح، مع تلفظه

(١) أساس الباني في تراث الألباني (١/ ١٥).





بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي، هل هم من المرجئة؟

فأجاب: «هذا من أهل السنة والجماعة، من قال بعدم كفر من ترك الصيام، أو الزكاة، أو الحج؛ هذا ليس بكافر، لكنه أتىٰ كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن علىٰ الصواب لا يكفر كفرًا أكبر، أما تارك الصلاة فالأرجح فيه أنه كفر أكبر، إذا تعمد تركها، وأما ترك الزكاة والصيام والحج فهو كفر دون كفر، معصية وكبيرة من الكبائر...»[١].

ومن الواضح من السؤال أن السائل قد أراد بسؤاله تارك العمل بالكلية، كما هي دندنة المُتبنِّين لهذا القول في هذه الأيام، بل لعله أراد به الألبانِيَّ أيضًا، ولذلك قال: «العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح، مع تلفظه بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي».

وهذا القول هو ما ينسبونه للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه يريد به ترك العمل بالكلية، وهو من فهمهم لمراده براء.

والشاهد من ذكر السؤال وجوابه: أن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجاب السائل بما يتبادر لذهن كل عالم: من أن تارك العمل من المؤمنين قد يترك صلاةً، أو زكاةً، أو صيامًا، أو حجًّا، أو غير ذلك من الواجبات؛ أما أن يترك جميع الأعمال فلا يأتي بشيء منها فهذا أمر لم يطرأ علىٰ بال الشيخ ابن باز من سؤال السائل، ولا هو مما يتبادر لذهن أحد من العلماء.

بل لو تتبعنا أقوال العلماء في دفاعهم عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجدنا أنهم قد نظروا إلىٰ المسألة من جهة تارك الصلاة تكاسلًا، ولم ينظروا إليها من جهة

---

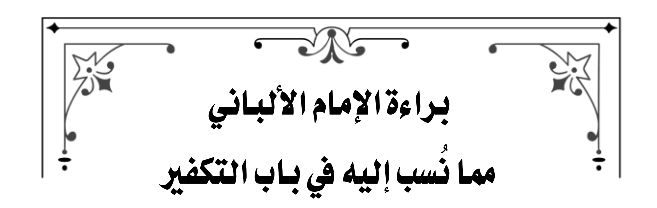
(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة (٢٨/ ١٤٤).




تلكم الفَرْضِية، وتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان القائلين بها؛ إذ لم يتطرق أحدٌ منهم لترك العمل بالكلية من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

والمقصود: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد برَّأه أئمة زمانه من تهمة الإرجاء، ونفوا عنه هذه الفرية الفاجرة، وشهدوا له بالعلم، وبالإمامة في الدين، مع معرفتهم التامة بأقواله وبمذهبه، الذي انتقده عليه أصحاب هذه الفرية، وكفىٰ بذلك دليلًا لإسقاط قولهم، وإبطال فريتهم.





براءة الإمام الألباني مما نُسب إليه في باب التكفير

لمَّا كان العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أكثر العلماء المعاصرين بيانًا لمسائل التكفير، وأكثرهم تصديًا لأهله؛ الذين يكفرون المسلمين بغير مُكفِّرٍ علىٰ طريقة الخوارج المارقين؛ يناظرهم، ويناقشهم، ويبطل أقوالهم، ويكشف عوارهم، ويحذر المسلمين منهم ومن مسلكهم؛ تصدىٰ له أصحاب هذا المذهب، ونسبوا إليه أمورًا باطلة، ليستعينوا بها علىٰ طعنهم فيه وإسقاطه، هكذا ظنهم، وما علموا أن الطعن في إمام من أئمة السنة مسقطٌ لصاحبه، لا للإمام الذي سعوا في إسقاطه، وكما قيل:

يَـا نَـاطِحَ الْجَبَـلِ الْعَـالِي لِيَكْلُمَـهُ ... أَشْفِقْ عَلَىٰ الرَّأْسِ لَا تُشْفِقْ عَلَىٰ الْجَبَلِ

ولكن: مما يُؤسف له حقيقة روجان هذا الباطل في أوساط طلبة العلم من المنتسبين للسنة، وتصديقهم لهذه الفرية، ولِما أشاعوه عنه من أمور في باب التكفير؛ ليتوصلوا من خلالها للحكم عليه بمخالفة السلف من وجه، وبموافقة المرجئة من وجه آخر، هكذا ظنوا وبئس ما ظنوا وأرادوا، ومن هذه الأمور:

الأمر الأول: ما نسبوه له من القول بأن الكفر العملي لا يُخرج من الدين.

نسبوا له هذا القول هكذا بإطلاق، وأشاعوه عنه، وهو قولٌ باطل، غير صحيح، وغير دقيق، وبطلان هذا القول وبراءة الشيخ منه تظهر من أقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومما يقرره في هذا الباب، وأكتفي بنقلين اثنين عنه:

الأول: ما ذكره في كتابه «فتنة التكفير»، حيث قال:

«إذًا الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، إنما علاقته الكبرىٰ بالقلب، ونحن لا نستطيع أن نعلم ما في قلب الفاسق، والفاجر، والسارق، والزاني، والمُرابي، ومن شابههم؛ إلا إذا عبَّر عما في قلبه بلسانه، أما عمله فينبئ أنه خالف الشرع مخالفة عملية».

ذكر هذا الأمر المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة، ثم قال معلقًا علىٰ قوله: «إذًا الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل»؛ قال:

«ومن الأعمال أعمالٌ قد يكفر بها صاحبها كفرًا اعتقاديًّا؛ لأنها تدل علىٰ كفره دلالة قطعية يقينية، بحيث يقوم فعله هذا منه مقام إعرابه بلسانه عن كفره؛ كمثل من يدوس المصحف مع علمه به، وقصده له»[(١)].

ومن الواضح جدًّا أن مقصوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من فعل أفعال الكفر عالمًا عامدًا دون عذرٍ يُعذر به عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنه كافرٌ كفرًا مخرجًا عن الملة، سواء أراد بفعله هذا الكُفر أو لم يُرِده.

والثاني: ما ذكره في كتابه «حكم تارك الصلاة»، حيث قال:

«فمن المفيد أن أقدِّمَ إلىٰ القارئ فقراتٍ أو خلاصاتٍ من كلامه تدل علىٰ مَرامه، ثم أُعَقِّبَ عليه بما يَلزم مما يلتقي مع هذا الحديث الصحيح، ويؤيد المذهب الرجيح».

ثم ذكر عن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قرره في هذه المسألة، فقال:

«لقد أفاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود واعتقاد، وأن كفر

(١) فتنة التكفير (ص ٣٣).





العمل ينقسم إلىٰ ما يُضاد الإيمان وإلىٰ ما لا يُضاده؛ فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسَبُّه؛ يضاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعًا».

ذكر هذا القول عن ابن القيم ثم قال:

«**قلت**: هذا الإطلاق فيه نظر؛ إذ قد يكون ذلك من الكفر الاعتقادي أحيانًا، وذلك إذا اقترن به ما يدل علىٰ فساد عقيدته؛ كاستهزائه بالصلاة والمصلين، وكإيثاره القتل علىٰ أن يصلي إذا دعاه الحاكم إليها، كما سيأتي، فتذكر هذا؛ فإنه مهم»[1].

الأمر الثاني: نسبوا له بأنه لا كفر عنده إلا كفر الجحود.

وهو أيضًا قولٌ باطل، واتهامٌ فاجر، وما أكثر أقواله الدالة علىٰ بطلان هذه التهمة، أذكر منها ما يأتي:

أولًا: سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل الكفر يُفسَّر بالجحود فقط من الناحية الاصطلاحية؟ أم أن هناك صورًا أخرىٰ للكفر يُفسَّر بها؛ كالإعراض، والاستكبار، والإباء، وغيرها؟

فأجاب: «نعم، هذا سؤال غير وارد، يعني: نحن قسمنا الكفر إلىٰ قسمين: كفر عملي، وكفر اعتقادي؛ فإذًا: هذا جواب مُقدَّم سَلفًا، لمَّا تقدمنا بهذا التقسيم وقلنا: أن الكفر قد يكون كفرًا عمليًّا وليس كفرًا اعتقاديًّا؛ فإذًا: ليس الكفر فقط يعني: الجحود، وإنما يعني أيضًا معنًىٰ آخر؛ مِن ذلك: ما جاء في سؤال السائل، فقد يكون كفر نعمةٍ مثلًا: «**يَكفُرنَ النعمة ويَكفُرنَ العشير**» كما جاء في حديث البخاري عن النساء، فإذًا: الكفر له عدة معاني حقيقةً، لكن فيما كان يتعلق ببحثنا السابق فالكفر فيما يتعلق بتارك الصلاة وغير الصلاة: إما أن يكون كفرًا بمعنىٰ

(١) حكم تارك الصلاة (ص ٦٢).





الجَحد؛ فهو مرتدٌّ عن دينه، وإما أن يكون كفرًا بمعنىٰ أنه يعمل عمل الكفار فلا يصلي؛ فهذا لا يُكفَّر به، وإنما يُفسَّق»[1].

ثانيًا: ما ذكره في تعليقه علىٰ «العقيدة الطحاوية» عن شارحها مقرًّا به ومؤيدًا له، وفيه:

«فدين الإسلام هو ما شرعه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لعباده علىٰ ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد: أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك: من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب علىٰ الله، أو ارتياب في قول الله تعالىٰ، أو رد لما أنزل، أو شك فيما نفىٰ الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه...»[2].

ثالثًا: جاء في صوتية له علىٰ شبكة الإنترنت أنه قال:

«**الذي نريد أن نُذكِّر به مرة أخرىٰ:** موضوع: الكفر الاعتقادي والكفر العملي، الذي تخبط فيه الشباب في العصر الحاضر تخبطًا خطيرًا جدًّا، حتىٰ وقع ألوف منهم في مذهب الخوارج؛ فكفَّروا المسلمين بسبب عدم تفريقهم بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي.

نحن نقول: الكفر الاعتقادي مقره القلب، وهذا لا يعلمه إلا الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، والكفر اللساني نحن نعرفه؛ لأننا نسمع، وإنما نُدين الناس بما يظهر لنا منهم من أعمالهم ومن أقوالهم، فلمَّا نُفرق نحن بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي لا

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٢).

(٢) العقيدة الطحاوية - شرح وتعليق الشيخ الألباني (ص ٨٦).

نريد أن نقول: فلان عند الله مؤمن، أو هو عند الله كافر؛ هو أمره إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فإذا ظهر لنا منه ما يدلنا علىٰ أنه كافر بقلبه؛ فنحن نعامله علىٰ ما ظهر لنا منه، وحسابه إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، لكن المشكلة التي هي نقطة الدقة في الموضوع: أننا نجد في العصر الحاضر أناسًا يظهر منهم ما يدل علىٰ إسلامهم وإيمانهم، ومن جهة أخرىٰ يظهر منهم ما يدل علىٰ كفرهم، فما هو الشيء الذي نُغلِّبه علىٰ هذا الجنس من البشر؟

هنا يقع الخبط والخوض، فمجرد ما نرىٰ من إنسان مثلًا ترك الصلاة حكمنا عليه بأنه مرتد عن دينه، وهو لم ينكر مشروعية الصلاة، فضلًا أن يكون موظفًا مثلًا في دولة لا تحكم بما أنزل الله، فنقول: إنه كافر مرتد عن دينه.

هذه الظواهر لا تدل علىٰ ما في قلب هذا الإنسان يقينًا؛ حتىٰ نتبنىٰ الحكم عليه بالظاهر، لا سيما كما قلت آنفًا: هناك ظواهر أخرىٰ تدلنا علىٰ إسلامه، ولست أريد الخوض أيضًا في هذه المسألة إلا بمقدار ما أنبه السائل أننا نحن حينما نقول: الكفر الاعتقادي والكفر القلبي؛ لنحكم بالعدل بالنسبة للمكلفين أمام الله يوم القيامة، أما هنا في الدنيا فقد يظهر لنا إنسان أنه كافر وهو ليس بكافر عند الله، وبالعكس: يظهر لنا أنه مسلم وهو منافق كبير عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وهذا معروف في التاريخ الإسلامي الأول فضلًا عن تاريخنا الحاضر.

أضرب لكم مثالًا نبهتكم عليه مرارًا: أكثر أئمة المسلمين يقولون بالنسبة لتارك الصلاة بأنه يقتل حدًّا ويدفن في مقابر المسلمين، وشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: لا يُتصور إنسان يؤثر القتل علىٰ أن يصلي، فهو يقتل كفرًا؛ لوجود القرينة علىٰ أن هذا رجل كما يقال اليوم في لغة العصر الحاضر: عقائدي؛ لأنه لو كان لا





ينكر الصلاة لما آثر القتل عليها، وصلىٰ ولو نفاقًا.

أما هذا السؤال الذي أنت تسأل عنه، تريد قرينة ظاهرة تستند إليها، تقول: يقتل حدًّا أو كفرًا؛ ما دام أنك ما استطعت أن تصل إلىٰ قرينة ظاهرة وتدل قطعًا أنه منافق بقوله؛ فحينئذٍ حسبك أن الشارع أعطاك صلاحية استئصال شره من وجه الأرض، ثم حكمه إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، فهو يعلم السر وأخفىٰ».

رابعًا: ما ذكره الملقي بين يدي الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يسمع منه ويؤيده علىٰ ذكر هذه الأقسام، وأنها ستة أقسام، حيث قال:

«بهذا انتهينا من مبحث الإيمان، وإن كان علىٰ سبيل الاختصار الشديد. لكن نظرًا لوقتكم الذي سمحتم به لنا فنطرق إلىٰ موضوع التكفير: فلا شك أن الكفر نوعان: كفر أكبر، وكفر أصغر، والمقصود من بحثنا معكم هو الكفر الأكبر المخرج من الملة...

ولا شك أن الكفر المخرج من الملة كما هو عند أهل السنة والجماعة ستة أنواع وليس بنوع واحد: تكذيب، وجحود، وعناد، ونفاق، وإعراض، وشك. وإنما تنوع الكفر هذا التنوع بسبب اختلاف مواقف الناس تجاه الحق الذي أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب...

قلت هذا لكي أفرق بين هذا النوع والنوع الآخر، ألا وهو كفر الجحود، وكفر الجحود هو أن يتيقن بقلبه أنه الحق ولكنه يكتم ذلك ويكذبه بلسانه، وذلك ككفر فرعون بموسىٰ واليهود بمحمد ﷺ، وفي ذلك يقول ربنا كما تفضلتم آنفًا: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ﴾ [النمل: ١٤]، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٨٩]، هذا هو كفر الجحود.

أما كفر العناد فهو أن يقر بالإسلام باطنًا وظاهرًا بقلبه ولسانه، لكنه لا ينقاد للإسلام بغضًا واستكبارًا ومعارضةً لله ورسله، فهو وإن كان مصدقًا بهذا الحق فإن تلك المعاندة تنافي هذا التصديق، وذلك ككفر إبليس اللعين، كما قال ربنا: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وأما كفر الإعراض فأن يعرض عنه لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يصغي له البتة، ولا يسمعه عمدًا واستهتارًا واستكبارًا، كما قال ربنا: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣، ٤]، ثم قال: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ [فصلت: ٥].

ثم كفر الشك، فمن الناس من يظل في شك وتردد لا يجزم بشيء.

والنوع الأخير هو كفر النفاق ولا يحتاج إلىٰ تبيان...»[1].

خامسًا: ما ذكره الملقي في الجلسة الثانية بين يدي الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مؤكدًا ما خرجوا به من الجلسة الأولىٰ من أن الكفر ينقسم إلىٰ ستة أقسام، حيث قال:

«فضيلة الشيخ انتهينا في المجلس السابق المؤرخ بالحادي والعشرين من شهر رمضان عام ألف وأربعمائة وستة عشر، انتهينا إلىٰ القول بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ويتبعض، ويتفاضل أهله فيه.

ثانيًا: وأن من عرف بقلبه وأقر بلسانه لم يكن بمجرد ذلك مؤمنًا حتىٰ يأتي بعمل القلب من التوقير والحب والبغض والموالاة والمعاداة.

ثالثًا: وأن الكفر ستة أنواع: تكذيب وجحود وعناد وإعراض ونفاق وشك.

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ١٦٠).

رابعًا: وأن الكفر لا يكون بالاعتقاد وحده، بل بالاعتقاد والقول والعمل.

خامسًا: وأن المرجئة هم الذين حصروا التكذيب بالقلب...»[1].

ومن أراد الاستزادة في هذا الباب، ومعرفة مذهب الشيخ فيه؛ فليستمع لما قرره رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبتوسع في «سلسلة الهدىٰ والنور - الشريط رقم: ٨٥٦»، وفيه قوله:

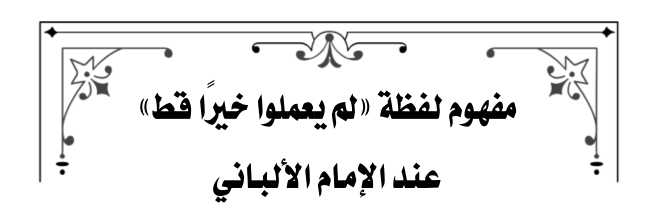
«**رأيي**: أن الذي استقر في قلبك يقينًا هو إيمان، لكن هذا الإيمان زال بالمبطلات الكثيرة، التي نحن متفقون عليها، منها: الاستكبار الذي هو يعني عِلة كفر إبليس، ومنها: الجَحد، ومنها، ومنها، إلىٰ آخره».

وبهذا يظهر جليًّا أن الكفر عند الإمام الألباني لا يختلف عنه عند السلف، وأن ما يُكفِّر السلف به يُكفَّر به الألباني، سواءً بسواء، فسقطت بذلك فرية القوم واتهامهم له بأنه لا كفر عنده إلا كفر الجحود.



---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ١٧٨).

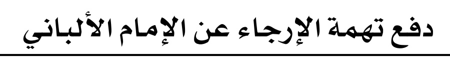


مفهوم لفظة «لم يعملوا خيرًا قط» عند الإمام الألباني

فهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث الشفاعة، وبالأخص عبارة: «**لم يعملوا خيرًا قط**» كما فهمها الأئمة من أهل السنة والجماعة، وذكر فيها ما ذكروه وقرروه؛ فلم يخرج بفهمه لها عن فهمهم، ولم يقل فيها بخلاف قولهم، وهو أمرٌ يُدركه كل من عرف عبارات السلف في باب الإيمان من جهة، وعبارات الشيخ الألباني فيه من جهة أخرىٰ، وفهم مرادهم، وأنهم متفقون علىٰ أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه لا يصح ولا يُجزئ إلا بأركانه الثلاثة: الاعتقاد والقول والعمل، وذلك قولهم: الاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، وأن مجموع هذه الثلاثة هو الإيمان، وقد سبق ذكر ذلك مفصلًا - من كلام الفريقين - في ثنايا هذه الرسالة، وأن الضابط في هذا الباب عند أهل السنة جميعًا قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

وقد بيَّن الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ المقصود من هذه اللفظة، فقال:

«هذه اللفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**» من الجنس الذي يقول العرب: يُنفىٰ الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنىٰ هذه اللفظة علىٰ هذا الأصل: لم يعملوا خيرًا قط علىٰ التمام والكمال، لا علىٰ ما أوجب عليه وأمر



به، وقد بينت هذا المعنىٰ في مواضع من كتبي»[1].

وكذلك صنع الحافظ أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك قوله:

«وأما قوله: «**لم يعمل حسنةً قط**»، وقد رُوِي: «**لم يعمل خيرًا قط**»: أنه لم يُعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير، بدليل حديث أبي رافع المذكور.

وهذا شائعٌ في لسان العرب أن يُؤتىٰ بلفظ الكل والمراد البعض، وقد يقول العرب: لم يفعل كذا قط، يُريد الأكثرَ من فعله.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ : «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»: يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، لا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا علىٰ عاتقه[2].

وقد فسرنا هذا المعنىٰ في غير موضع من كتابنا هذا.

والدليل علىٰ أن الرجل كان مؤمنًا: حين قيل له: لِمَ فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب. والخشية لا تكون إلا لمؤمنٍ يصدقُ، بل ما تكاد تكون إلا من مؤمنٍ عالم، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ويستحيل أن يخاف من لا يؤمن به»[3].

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٧٣٢).

(٢) العبارة في المطبوع: (ألا ترىٰ إلىٰ قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا يضع عصاه علىٰ عاتقه**»؛ يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، إلا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا علىٰ عاتقه)، والصواب ما أثبت، ويدل علىٰ ذلك قوله في موطن آخر: «وأما قوله: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**» ففيه دليلٌ علىٰ أن المُفرِطَ في الوصف لا يلحقه الكذب، والمبالغ في النعت بالصدق لا يدركه الذم. ألا ترىٰ أن رسول الله ﷺ قال في أبي جهم: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»، وهو قد ينام، ويصلي، ويأكل، ويشرب، ويشتغل بما يحتاج إليه من شغله في دنياه. وإنما أراد المبالغة في أدب النساء باللسان واليد، وربما يحسن الأدب بمثله، كما يصنع الوالي في رعيته» (الاستذكار (١٨/ ٨٥).

(٣) الاستذكار (٨/ ٣٦٥).

وما قرره الإمامان ابن خزيمة وابن عبد البر هو الصواب، وهو الذي تجتمع عليه الأدلة، بل هو عند أهل السنة والجماعة أشبه ما يكون بالمُسَلَّمات؛ إذ لا سبيل لفهم هذه اللفظة إلا على هذا الوجه، وهذا أمر ظاهر، وذلك لما هو معلومٌ ومتقرر عند أهل الحق جميعًا: أن الأمر قد يُنفىٰ عن صاحبه إذا لم يُتمه، قولًا كان أو عملًا، أو إذا دخله شيءٌ من الخلل، كما أنه قد يُنفىٰ عنه إذا لم يكن مقبولًا عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ومثال ذلك قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ارجَع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**»، وعدم القبول لا يكون إلا لأسباب منعت من قبوله، ومن انتفاع العامل بعمله.

من تلكم الأسباب:

أولًا: أن يفقد العمل أحد شَرطَيه أو كليهما، وشرطاه: الإخلاص لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، والمتابعة لرسوله ﷺ.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: «مَن كان في قلبه كذا وكذا» دليلٌ علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب وصَحبَته النية»[(١)].

وهذا الفهم متفقٌ عليه بين الأئمة، وقد ذكره بهذا اللفظ جمعٌ منهم؛ كالنووي في «شرح صحيح مسلم»[(٢)]، والطيبي في «شرح مشكاة المصابيح»[(٣)]، وملا عليّ القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»[(٤)]، وغيرهم.

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلم إمام العمل وقائدٌ له، والعمل تابعٌ له

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٥٦٧).

(٢) (٣/ ٣٢).

(٣) (١١/ ٣٥٣١).

(٤) (١٠/ ٢٤٨).

ومؤتمٌّ به؛ فكل عملٍ لا يكون خلف العلم مقتديًا به فهو غير نافعٍ لصاحبه، بل مضرَّة عليه، كما قال بعض السلف: من عَبَد الله بغير علمٍ كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح، والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم ومخالفتها له؛ فالعمل الموافق للعلم هو المقبول، والمخالف له هو المردود؛ فالعلم هو الميزان، وهو المحك؛ قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]. قال الفضيل بن عياض: هو أخلص العمل وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل، حتىٰ يكون خالصًا صوابًا؛ فالخالص: أن يكون لله، والصواب أن يكون علىٰ السنة، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ فهذا هو العمل المقبول، الذي لا يقبل الله من الأعمال سواه، وهو أن يكون موافقًا لسنة رسول الله ﷺ، مرادًا به وجه الله»[(١)].

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يمكن أن يكون العمل صالحًا إلا بهذا: الإخلاص لله، والموافقة لشريعة الله؛ فمن أشرك فعمله غير صالح، ومن ابتدع فعمله غير صالح، ويكون مردودًا عليهما، ودليل ذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الحديث القدسي: **«أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، من عَمِلَ عملًا أشرك فيه معي غيري تركتُه وشِركَه»**.

وقال النبي ﷺ: **«من عَمِلَ عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»**، أي: مردودٌ عليه»[(٢)].

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٨٥).

(٢) تفسير سورة الكهف (ص ١٤٧).

وهذا أمر ظاهر، بل إن العبد قد يعمل العمل وما يكون له من الأجر إلا بقدر إخلاصه ومتابعته، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «**إن العبد ليصلي الصلاة؛ ما يُكتب له منها إلا عشرها، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها**».

ثانيًا: أن يأتي العامل بما يُفسد عليه عمله، حتىٰ يَذهب نفعه، فلا يَنتفع منه بشيءٍ يوم القيامة عند الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك كقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وكقوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه مسلمٌ وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال:

«**أتدرون ما المفلس؟**» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «**إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا؛ فيُعطىٰ هذا من حسناته، وهذا من حسناته؛ فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضىٰ ما عليه أُخِذ من خطاياهم فطُرِحت عليه، ثم طُرِح في النار**».

وفي تقرير معنىٰ ذهاب الحسنات بما يُبطلها من أعمالٍ تضادها:

قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؛ حال من الضمير في **(أصابه)**، أي: والحال أن له ذريةً ضعفاء؛ فإن من جمع بين كبر السن وضعف الذرية كان تحسره علىٰ تلك الجنة في غاية الشدة...

وهذه الآية تمثيل من يعمل خيرًا ويضم إليه ما يحبطه، فيجده يوم القيامة عند شدة حاجته إليه لا يسمن ولا يغني من جوع، بحال من له هذه الجنة الموصوفة،

وهو متصف بتلك الصفة»[1].

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ضرب الله في هذه الآيات ثلاثة أمثلة: للمنفق ابتغاء وجهه ولم يتبع نفقته منًّا ولا أذًىٰ، ولمن أتبعها منًّا وأذًىٰ، وللمرائي.

فأما الأول فإنه لما كانت نفقته مقبولة مضاعفة، لصدورها عن الإيمان والإخلاص التام ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، أي: ينفقون وهم ثابتون علىٰ وجه السماحة والصدق؛ فمثل هذا العمل ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وهو المكان المرتفع؛ لأنه يتبين للرياح والشمس، والماء فيها غزير.

فإن لم يُصبها ذلك الوابل الغزير، حصل طل كافٍ؛ لطيب منبتها، وحسن أرضها، وحصول جميع الأسباب الموفرة لنموها وازدهارها وإثمارها. ولهذا: «آتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ»؛ أي: متضاعفًا.

وهذه الجنة التي علىٰ هذا الوصف هي أعلىٰ ما يطلبه الناس، فهذا العمل الفاضل بأعلىٰ المنازل.

وأما من أنفق لله، ثم أتبع نفقته منًّا وأذًىٰ، أو عمل عملًا فأتىٰ بمبطلٍ لذلك العمل؛ فهذا مثله مثال صاحب هذه الجنة، لكن سلط عليها ﴿إِعْصَارٌ﴾، وهو الريح الشديدة ﴿فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾، وله ذريةٌ ضعفاء، وهو ضعيف قد أصابه الكبر.

فهذه الحال من أفظع الأحوال، ولهذا صدر هذا المثل بقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾ إلىٰ آخرها بالاستفهام المتقرر عند المخاطبين فظاعته؛ فإن تلفها دفعة واحدة بعد زهاء أشجارها، وإيناع ثمارها؛ مصيبة كبرىٰ.

(١) فتح القدير (١/ ٤٨٩).

ثم حصول هذه الفاجعة وصاحبها كبير قد ضعف عن العمل، وله ذرية ضعفاء، لا مساعدة منهم له، ومؤنتهم عليه؛ فاجعة أخرىٰ؛ فصار صاحب هذا المثل – الذي عمل لله ثم أبطل عمله بمنافٍ له – يشبه حالَ صاحب الجنة، التي جرىٰ عليها ما جرىٰ حين اشتدت ضرورته إليها.

المثل الثالث: الذي يرائي الناس وليس معه إيمانٌ بالله، ولا احتسابٌ لثوابه، حيث شبه قلبه بالصفوان، وهو الحجر الأملس، عليه تراب، يظن الرائي أنه إذا أصابه المطر أنبت كما تنبت الأراضي الطيبة، ولكنه كالحجر الذي أصابه الوابل الشديد، فأذهب ما عليه من التراب وتركه صلدًا.

وهذا مثل مطابق لقلب المرائي، الذي ليس فيه إيمان، بل هو قاسٍ لا يلين ولا يخشع.

فهذا أعماله ونفقاته لا أصل لها تؤسس عليه، ولا غاية لها تنتهي إليه، بل ما عمله فهو باطل؛ لعدم شرطه.

والذي قبله بطل بعد وجود الشرط؛ لوجود المانع.

والأول مقبولٌ مضاعفٌ؛ لوجود شرطه الذي هو الإيمان والإخلاص والثبات، وانتفاء الموانع المفسدة.

وهذه الأمثال الثلاثة تنطبق علىٰ جميع العاملين، فليزن العبد نفسه وغيره بهذه الموازين العادلة، والأمثال المطابقة، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]»[(١)].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٢٣٧).

مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلۡكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، قال:

«وهذا المثل مضروبٌ لمن عمل عملًا لوجه الله تعالىٰ من صدقةٍ أو غيرها، ثم عمل أعمالًا تُفسِده، فمثله كمثل صاحب هذا البستان الذي فيه من كل الثمرات، وخص منها النخل والعنب لفضلهما وكثرة منافعهما؛ لكونهما غذاءً وقوتًا وفاكهةً وحلوىٰ، وتلك الجنة فيها الأنهار الجارية التي تسقيها من غير مؤنة، وكان صاحبها قد اغتبط بها وسرته، ثم إنه أصابه الكبر فضعف عن العمل وزاد حرصه، وكان له ذريةٌ ضعفاء ما فيهم معاونة له، بل هم كل عليه، ونفقته ونفقتهم من تلك الجنة، فبينما هو كذلك إذ أصاب تلك الجنة إعصارٌ، وهو الريح القوية التي تستدير ثم ترتفع في الجو، وفي ذلك الإعصار نار فاحترقت تلك الجنة، فلا تسأل عما لقي ذلك الذي أصابه الكبر من الهم والغم والحزن، فلو قدر أن الحزن يقتل صاحبه لقتله الحزن، كذلك من عمل عملًا لوجه الله فإن أعماله بمنزلة البذر للزروع والثمار، ولا يزال كذلك حتىٰ يحصل له من عمله جنة موصوفة بغاية الحسن والبهاء، وتلك المفسدات التي تُفسد الأعمال بمنزلة الإعصار الذي فيه نار، والعبد أحوج ما يكون لعمله إذا مات وكان بحالةٍ لا يقدر معها علىٰ العمل، فيجد عمله الذي يؤمل نفعه هباءً منثورًا، ووجد الله عنده فوفَّاه حسابه، والله سريع الحساب»(١).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٌ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، قال:

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص ١١٤).

«يخبر تعالىٰ عن مضاعفة فضله، وتمام عدله، فقال:

﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾، شرط فيها أن يأتي بها العامل؛ لأنه قد يعملها ولكن يقترن بها ما لا تقبل منه، أو يبطلها؛ فهذا لم يجئ بالحسنة.

والحسنة: اسم جنس يشمل جميع ما أمر الله به ورسوله، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، المتعلقة بحقه تعالىٰ، وحقوق العباد، ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾؛ أي: أعظم وأجل، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

هذا التضعيف للحسنة لابد منه، وقد يقترن بذلك من الأسباب ما تزيد به المضاعفة؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، بحسب حال العامل وعمله، ونفعه، ومحله، ومكانه...»[(١)].

أما عن ذهابها للغرماء، فقد ذكر الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث: «البطاقة»، وحديث: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، ثم قال:

«وقال قوم: هذا في الخصوم. وروي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين، ثم نادىٰ منادٍ: ألا من كان يطلب مظلمةً فليجيء إلىٰ حقه فليأخذه، فيفرح المرء أن يكون له الحق علىٰ والده أو ولده أو زوجته أو أخيه، فيأخذ منه وإن كان صغيرًا، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ويُؤتىٰ بالعبد فينادي منادٍ علىٰ رؤوس الأولين والآخرين: هذا فلان ابن فلان، فمن كان له عليه حقٌّ فليأتِ إلىٰ حقه فيأخذه، ويقال: آت هؤلاء حقوقهم، فيقول: يا رب من أين وقد ذهبت الدنيا؟ فيقول الله عَزَّوَجَلَّ لملائكته: انظروا في

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/ ٤٢).




أعماله الصالحة فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة قالت الملائكة: يا ربنا بقي له مثقال ذرة من حسنة، فيقول: ضعِّفوها لعبدي وأدخلوه بفضل رحمتي الجنة. ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وإن كان عبدًا شقيًّا قالت الملائكة: إلهنا فنيت حسناته وبقي طالبون؟ فيقول الله عَزَّوَجَلَّ: خذوا من سيئاتهم فأضيفوها إلىٰ سيئاته، ثم صُكُّوا له صكًّا إلىٰ النار.

فمعنىٰ الآية علىٰ هذا التأويل: أن الله لا يظلم مثقال ذرة للخصم علىٰ الخصم، بل يأخذ منه، ولا يُظلم مثقال ذرةٍ تبقىٰ له، بل يثيبه عليها ويُضعِّفها له، فذاك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾، قرأ أهل الحجاز ﴿حَسَنَةٌ﴾ بالرفع، أي: وإن توجد حسنةٌ، وقرأ الآخرون بالنصب علىٰ معنىٰ: وإن تك زنة الذرة حسنة يضاعفها، أي: يجعلها أضعافًا كثيرة، ﴿وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠]، قال أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إذا قال الله تعالىٰ: أجرًا عظيمًا؛ فمن يقدر قدره؟!»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «فكل حديثٍ فيه عن مؤمنٍ أنه يدخل النار، أو أنه لا يدخل الجنة؛ فقد فسره الكتاب والسنة أنه عند انتفاء هذه الموانع.

وكذلك «نصوص الوعد» مشروطة بعدم الأسباب المانعة من دخول الجنة، وأعظمها أن يموت كافرًا.

ومنها: أن تكثر ذنوبه وظلمه فيُؤخذ من حسناته حتىٰ تذهب، ثم توضع عليه سيئات من ظلمهم.

ومنها: أن يعقب العمل ما يبطله: كالمن، والأذىٰ، وترك صلاة العصر؛ قيل:

(١) تفسير البغوي (١/ ٦٢٤).

تحبط عمل ذلك اليوم، وقيل: العمل كله، وكما قال النبي ﷺ: «**من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه**».

فانتفىٰ هذا الدخول المطلق وهو دخول الجنة بلا عذاب، فمن أتىٰ بالكبائر لم يستحق هذا الدخول المطلق الذي لا عذاب قبله...»[(١)].

وعند قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤]، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«... ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ﴾، أي: كأنها ما كانت حينًا قبل ذلك. وقال قتادة: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾: كأن لم تنعم.

وهكذا الأمور بعد زوالها كأنها لم تكن، ولهذا جاء في الحديث: «**يُؤتىٰ بأنعم أهل الدنيا، فيُغمَس في النار غمسةً، فيقال له: هل رأيت خيرًا قط؟ هل مرَّ بك نعيمٌ قط؟ فيقول: لا. ويُؤتىٰ بأشد الناس عذابًا في الدنيا فيُغمَس في النعيم غمسةً، ثم يقال له: هل رأيت بُؤسًا قط؟ فيقول: لا**»»[(٢)].

وذكر الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواعًا من ذهاب الأعمال وعدم قبولها، فقال:

«بيان ما يصير هباءً منثورًا من الأعمال...

النوع الخامس: وكذلك من عمل أعمالًا صالحةً وكانت عليه مظالم، فهو يظن أن أعماله تُنجيه؛ فيبدو له من الله ما لم يكن يحتسب، فيقتسم الغرماء

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ (١/ ١٢٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٧٥).

أعماله كلها، ثم يَفضل لهم فضلٌ فيُطرح من سيئاتهم عليه، ثم يُطرح في النار.

النوع السادس: وقد يُناقش الحساب فيُطلب منه شكر النعم، فأصغرها تستوعب أعماله كلها، وتبقىٰ بقية النعم، فيُطالب شكرها فيُعذَّب، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «**مَن نوقش الحساب عُذِّبَ أو هلك**».

النوع السابع: وقد يكون له سيئاتٌ تُحبِط بعض أعماله وأعمال جوارحه سوىٰ التوحيد فيدخل النار.

وفي «سنن ابن ماجه» من رواية ثوبان مرفوعًا: «إن من أمتي من يجيء بأعمالٍ أمثال الجبال فيجعلها الله هباءً منثورًا».

وفيه: «هم قومٌ من جلدتكم، ويتكلمون بألسنتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها».

وخرَّج يعقوب بن شيبة وابن أبي الدنيا من حديث سالم مولىٰ أبي حذيفة مرفوعًا: «**ليجيء يوم القيامة أقوامٌ معهم من الحسنات مثل جبال تِهَامَة، حتىٰ إذا جيء بهم جعل الله أعمالهم هباءً، ثم أكبَّهم في النار**».

قال سالم: خشيت أن أكون منهم.

قال: «أما إنهم كانوا يصومون ويصلون ويأخذون هنيهةً من الليل، لعلهم كانوا إذا عرض لهم شيءٌ من الحرام أخذوه، فأدحض الله أعمالهم».

وقد يَحبط العمل بآفةٍ من رياءٍ خَفِيٍّ، وعُجْبٍ به، ونحو ذلك، ولا يشعر به صاحبه»[1].

وقال: «وقد بوَّب البخاري علىٰ هذا الحديث: «باب تفاوت أهل الإيمان في

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٤/ ٤٣٧).





الأعمال»، فقد يكون مراده الأعمال القائمة بالقلب كما بوَّب علىٰ أن المعرفة فعل القلب، وقد يكون مراده أن أعمال الجوارح تتفاوت بحسب تفاوت إيمان القلوب فإنهما متلازمان.

وقد ذكر البخاري أن وهيبًا خالف مالكًا في هذا الحديث، وقال: «**مثقال حبة من خير**»، وفي الباب أيضًا من حديث أنس بمعنىٰ حديث أبي سعيد، وفي لفظه اختلافٌ كالاختلاف في حديث أبي سعيد، وقد خرَّجه البخاري في موضعٍ آخر وفيه زيادة: «**من قال: لا إله إلا الله**».

وهذا يستدل به علىٰ أن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، والإيمان القلبي وهو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم، بل يبقىٰ علىٰ صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك؛ لخُلِّدَ بعض أهل التوحيد وصار مسلوبًا ما في قلبه من التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين؛ فدلَّ علىٰ بقائهما علىٰ جميع من دخل النار منهم، وأن الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح، وقد قال ابن عيينة وغيره: إن الصوم خاصةً من أعمال الجوارح لا تقتسمه الغرماء أيضًا»(١).

ومن تأمَّل كلام الحافظ ابن رجب من أن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، وأن الإيمان القلبي الذي هو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ فهِم مراده من قوله:

«**والمراد بقوله: «لم يعملوا خيرًا قط»**: من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار:

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٩٥).

إنه لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد؛ خرَّجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا.

ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة، قال: «**فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله**»، خرَّجاه في الصحيحين.

وعند مسلم: «فيقول: ليس ذلك، أو ليس ذلك إليك».

وهذا يدل علىٰ أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد، الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم، والله أعلم»[1].

وقوله: «ومقصود البخاري هاهنا: أن يُسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله - علىٰ ما قرره - عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله، واستدل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١].

ومعلوم أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يَخرج من يَخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره»[2].

وذلك أنه أراد أن يبين من قوله بأن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد: أن الإيمان غير محصور في الشهادتين، ولا هو ما في القلب فقط، وإنما هو قول وعمل، ولكن لمَّا كان الإيمان القلبي الذي هو التصديق، والنطق بالشهادتين

---

(١) التخويف من النار (ص ٢٥٦).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢٠).

التي هي أصل للدخول في الإسلام؛ لا تقتسمهما الغرماء بمظالمهم؛ اقتصر الأئمة علىٰ ذكرهما لأنهما ثابتان، يُفرق بهما بين المؤمن والكافر يوم القيامة إذا ذهبت عن المؤمن جميع أعماله، ولم يبقَ معه إلا التصديق والنطق بالشهادتين، بل ربما مع ذهاب أعماله عنه انضافت عليه من سيئات غرمائه.

وبهذا نفهم مراد الأئمة إذا ما ذكروا القلب واللسان، دون أن يذكروا معه عمل الجوارح، وأن مقصودهم من تفسير لفظة: «لم يعملوا خيرًا قط: بأنهم لم يعملوا من أعمال الجوارح ما هو زيادة علىٰ التوحيد»؛ أي أن أعمالهم لم تشفع لهم عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولم ينتفعوا بشيء منها؛ لِمَا قد سبق ذكره من ذهابها: سواء إلىٰ الغرماء، أو لرجحان السيئات عليها، أو غير ذلك؛ لا أنهم لم يعملوا في إسلامهم أي عمل من أعمال الإسلام، خاصة إذا استحضرنا ما مرَّ معنا في هذه الرسالة من أن الحافظ ابن رجب نفسه يُكفِّر تارك الأركان الأربعة، وهو قول لا يجتمع وإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، كما فُهم من قوله: «لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم».

وبهذا نعلم أن التعامل مع علماء السنة لابد أن يكون علىٰ هذا الأساس، ومن هذا المنطلق؛ لكي نسلم من الوقوع فيهم، ومن تحميل كلامهم ما لا يحتمل، وهو ما يلزمنا فعله مع الشيخ الألباني، فشأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أقواله وعباراته شأن هؤلاء الأئمة، لا يخالفهم، ولا يخرج عن منهجهم، ولذلك لمَّا ورد عليه سؤال قال فيه السائل:

«عندي سؤال يتعلق بقضية التكفير، تكفير تارك الصلاة، في الرسالة الأخيرة: حكم تارك الصلاة.

الشيخ: نعم.

السائل: أعني الحديث الذي هو حديث الشفاعة، ذكر لي بعض الإخوة إنه هناك يَرِدُ علىٰ حديث الشفاعة الذي في آخره: «**يخرج من وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، وقوله: بعد هذا - يعني بعد شفاعة الله ورحمة الله - يخرجوا أقوامًا لم يعملوا خيرًا قط، قال هذا خاصة الأخيرة: لم يعملوا خيرًا قط، مثل اللفظ الذي في حديث الذي قتل المائة فقالت ملائكة العذاب: أنه لم يعمل خيرًا قط، مع أن الرجل أتىٰ تائبًا وقد عمل خيرًا؛ فهذا يعني إشكال عن: لم يعمل خيرًا قط، مع أن هذا الرجل مؤمن بالله، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، كيف الجواب علىٰ هذا الإشكال؟ لأنهم قالوا: إنما هذا خرج مخرج الغالب، الغالب اللي هو لم يعمل خيرًا قط.

الشيخ: ما علاقة ذلك بالموضوع؟»[(١)] اهـ.

وفي قوله: «ما علاقة ذلك بالموضوع؟» دليل ظاهر علىٰ أنه لم يتصور المعنىٰ الذي يرمي إليه السائل، وأنه إنما أراد بحديث الشفاعة إثبات الإيمان لتارك الصلاة تكاسلًا، لا أن يثبت وجود مؤمن بلا إسلام، أو بلا عمل من أعمال الإسلام.

وقد سبق أن ذكرت عنه في أكثر من موطن من هذه الرسالة: أن كل ما استدل به لنجاة تارك العمل إنما أراد به تارك الصلاة تكاسلًا، ولم يُرد ترك العمل بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد، وأنها مسألة خيالية لم تخطر له علىٰ بال، كما أنها لم تخطر لغيره من الأئمة علىٰ بال.

(١) بتصرف يسير من «جامع تراث الألباني في العقيدة» (٤/ ٤٠٥).

وفي تعليقه علىٰ هذه اللفظة أيضًا: «من لم يعمل خيرًا قط» جاء عنه ما يؤكد هذا المعنىٰ؛ إذ استدل بها علىٰ عدم كفر تارك الصلاة تكاسلًا، دون أن يُشير ولو بإشارة إلىٰ ترك العمل بالكلية من عدمه، وذلك قوله:

«**(من لم يعمل خيرًا قط)**: يعني: لم يُصلِّ، لم يُزكِّ، وإنما في قلبه مثقال ذرة من إيمان، هذا الحديث في الصحيحين وهو نصٌّ صريحٌ في أنه: عنىٰ شيئين اثنين:

الأول: أنه لا يجوز قَرن المسلم تارك الصلاة مع هامان وقارون وفرعون.

والشيء الثاني: أنه لا يجوز تكفير تارك الصلاة، إذا كان يُؤمن بها ولا يُنكر شرعيَّتها، وإنما تَرَكَها كسلًا.

هذا نصٌّ صريحٌ ينبغي أن يَرفع الخلاف الضَّارب أطنابه اليوم بين كثير من الناس، وبخاصة: أن جماهير العلماء لا يَرون تكفير تارك الصلاة كسلًا، والحمد لله رب العالمين»[1].

ولو أنه أراد بكلامه تارك العمل بالكلية؛ لَما كان لذكر ركن أو ركنين من أركان الإسلام حاجة، ولنصَّ صراحة علىٰ إيمان تارك العمل بالكلية.

وفي موطن آخر قال:

«وفي الحديث دلالة قوية علىٰ أن الموحد لا يخلد في النار، مهما كان فعله مخالفًا لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية، وإن مما يؤكد ذلك ما تواتر في أحاديث الشفاعة: أن الله يأمر الشافعين بأن يُخرجوا من النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان، ويؤكد ذلك حديث أبي سعيد

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٣٧٦).

الخدري أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يُخرج من النار ناسًا لم يعملوا خيرًا قط»[1].

وهذا ظاهر أيضًا في أنه يريد إثبات الإيمان لتارك الصلاة تكاسلًا، لا أنه يريد تارك العمل بالكلية؛ إذ مع وجود لفظة: «**لم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد**» في هذا الحديث، إلا أنه ذكر أن للمؤمن أفعالًا، وأن من لوازم إيمانه أن يأتي بما وجب عليه من الأعمال، فقال: «الموحد لا يخلد في النار، مهما كان فعله مخالفًا لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال».

وقال: «... وعلىٰ ذلك فالحديث دليل قاطع علىٰ أن تارك الصلاة - إذا مات مسلمًا يشهد أن لا إله إلا الله - لا يخلد في النار مع المشركين، ففيه دليل قوي جدًّا أنه داخل تحت مشيئة الله تعالىٰ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وقد روىٰ الإمام أحمد في «مسنده»[2] حديثًا صريحًا في هذا من رواية عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا بلفظ:

«**الدواوين عند الله عَزَّوَجَلَّ ثلاثة...**» الحديث، وفيه:

«**فأما الديوان الذي لا يغفره الله؛ فالشرك بالله، قال الله عَزَّوَجَلَّ:** ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئًا؛ فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه: من صوم يوم تركه، أو صلاة تركها؛ فإن الله عَزَّوَجَلَّ يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء...» الحديث. وقد صححه الحاكم (٤/ ٥٧٦)، وهذا وإن كان غير مُسَلَّم عندي - لما بينته في «تخريج شرح الطحاوية، رقم: ٣٨٤» -؛ فإنه يشهد له هذا الحديث

(١) السلسلة الصحيحة (٧/ ١١٦).

(٢) (٦/ ٢٤٠).

الصحيح: حديث الترجمة. فتنبه»[1].

وهذا أيضًا ظاهر في قوله: «**من صوم يوم تركه، أو صلاة تركها**»، فذكر يومًا واحدًا ترك صيامه، أو صلاةً واحدةً تركها، ولم يفترض فيه ترك الصيام بالكلية، أو ترك الصلاة بالكلية، فضلًا عن ترك العمل بالكلية.

وفي تعليقه علىٰ لفظة: «**ولم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد**»، قال:

«**واعلم أن قوله في حديث الترجمة:** «**إلا التوحيد**» مع كونها صحيحة الإسناد، فقد شكك فيها الحافظ ابن عبد البر من حيث الرواية، وإن كان قد جزم بصحتها من حيث الدراية؛ فكأنه لم يقف علىٰ إسنادها لأنه علقها علىٰ أبي رافع عن أبي هريرة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٨/ ٤٠):

وهذه اللفظة - إنْ صحَّت - رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل، وإن لم تصح من جهة النقل؛ فهي صحيحة من جهة المعنىٰ، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها؛ لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد أخبر أنه ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] لمن مات كافرًا، وهذا ما لا مدفع له، ولا خلاف فيه بين أهل القبلة.

والدليل علىٰ أن الرجل كان مؤمنًا: قوله حين قيل له: «**لم فعلت هذا؟**» فقال: «**من خشيتك يا رب**»، والخشية لا تكون إلا لمؤمن مصدق، بل ما تكاد تكون إلا لمؤمن عالم؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ومستحيل أن يخافه من لا يؤمن به. وهذا واضح لمن فهم وألهم رشده...».

---

(١) السلسلة الصحيحة (٧/ ١٣٢).





ذكر كلام الحافظ ابن عبد البر كاملًا، وفيه:

«والخشية لا تكون إلا لمؤمن مصدق، بل ما تكاد تكون إلا لمؤمن عالم».

وهو قولٌ لا يجتمع وترك العمل بالكلية، بل من كان هذا حاله فإنه يحاسب نفسه علىٰ أدنىٰ تقصير كما هو معلوم.

ذكر كلامه كاملًا، ثم قال:

«هذا كله كلام الحافظ ابن عبد البر، وهو كلام قوي متين يدل علىٰ أنه كان إمامًا في العلم والمعرفة بأصول الشريعة وفروعها، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا.

وخلاصته: أن الرجل النباش كان مؤمنًا موحدًا، وأن أمره أولاده بحرقه... إنما كان إما لجهله بقدرة الله تعالىٰ علىٰ إعادته - وهذا ما أستبعده أنا - أو لفرط خوفه من عذاب ربه، فغطىٰ الخوف علىٰ فهمه؛ كما قال ابن الملقن فيما ذكره الحافظ (١١/ ٣١٤)، وهو الذي يترجح عندي من مجموع روايات قصته، والله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم.

وسواء كان هذا أو ذاك؛ فمن المقطوع به أن الرجل لم يصدر منه ما ينافي توحيده، ويخرج به من الإيمان إلىٰ الكفر؛ لأنه لو كان شيء من ذلك لما غفر الله له؛ كما تقدم تحقيقه من ابن عبد البر. ومن ذلك يتبين بوضوح أنه ليس كل من وقع في الكفر من المؤمنين وقع الكفر عليه وأحاط به»[(١)].

وتحت حديث: «إن الله عَزَّوَجَلَّ لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصًا، وابتُغِي به وجهه».

---

(١) جامع تراث الألباني في العقيدة (٤/ ٤٤).

بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المؤمن قد يعمل أعمالًا صالحة، ولا يقبلها الله عَزَّوَجَلَّ منه، كما سبق وذكرت من كلام الأئمة، وذلك قوله:

«فهذا الحديث وغيره يدل علىٰ أن المؤمن لا يُقبل منه عمله الصالح إذا لم يقصد به وجه الله عَزَّوَجَلَّ، وفي ذلك يقول تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

فإذا كان هذا شأن المؤمن، فماذا يكون حال الكافر بربه إذا لم يُخلص له في عمله؟

الجواب في قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وعلىٰ افتراض أن بعض الكفار يقصدون بعملهم الصالح وجه الله علىٰ كفرهم؛ فإن الله تعالىٰ لا يضيع ذلك عليهم، بل يجازيهم عليها في الدنيا، وبذلك جاء النص الصحيح الصريح عن رسول الله ﷺ، وهو:

«**إن الله لا يظلم مؤمنًا حسنته، يُعطىٰ بها** - وفي رواية: **يُثاب عليها - الرزق في الدنيا، ويُجزىٰ بها في الآخرة، وأما الكافر فيُطعَم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتىٰ إذا أفضىٰ إلىٰ الآخرة؛ لم يكن له حسنة يُجزىٰ بها**»»[1].

ومن تأمل هذه الأقوال بإنصاف؛ بان له مذهب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه اللفظة، وأنه لم يخرج بما قاله وقرره عن هدي السلف، وزيادة لما سبق فقد جاء عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يحسم هذه المسألة، وأن من معاني لفظة «من لم يعمل خيرًا قط»، أي: لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك قوله:

«هذا وقد اختلفوا في تأويل حديث الباب وما في معناه من تحريم النار علىٰ

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ١١٨).

من قال: «لا إله إلا الله» علىٰ أقوال كثيرة، ذكر بعضها المنذري في: «الترغيب»[1]، وترىٰ سائرها في: «الفتح».

والذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر، وبه تجتمع الأدلة ولا تتعارض: أن تُحمل علىٰ أحوال ثلاثة:

الأولىٰ: من قام بلوازم الشهادتين، من التزام الفرائض والابتعاد عن الحرمات؛ فالحديث حينئذٍ علىٰ ظاهره، فهو يدخل الجنة وتحرم عليه النار مطلقًا.

الثانية: أن يموت عليها وقد قام بالأركان الخمسة، ولكنه ربما تهاون ببعض الواجبات، وارتكب بعض المحرمات؛ فهذا ممن يدخل في مشيئة الله، ويغفر له، كما في الحديث الآتي بعد هذا، وغيره من الأحاديث المكفرات المعروفة.

الثالثة: كالذي قبله، ولكنه لم يقم بحقها، ولم تحجزه عن محارم الله، كما في حديث أبي ذر المتفق عليه: «**وإن زنىٰ وإن سرق...**» الحديث، ثم هو إلىٰ ذلك لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله؛ فهذا إنما تحرم عليه النار التي وجبت علىٰ الكفار، فهو وإن دخلها فلا يخلد معهم فيها، بل يخرج منها بالشفاعة أو غيرها، ثم يدخل الجنة ولابد، وهذا صريح في قوله ﷺ: «**من قال: لا إله إلا الله؛ نفعته يومًا من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه**»»[2].

وهذا القول منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيصلٌ في هذا الباب، ينبغي أن ينحسم فيه الخلاف، وتظهر موافقته للسلف؛ إذ نصَّ علىٰ أن هذا الرجل الذي قيل فيه بأنه لم يعمل خيرًا قط هو كالذي قبله، مات علىٰ الشهادتين، وقد يكون ممن أتىٰ بالأركان

---

(١) (٢/ ٢٣٨).

(٢) السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٩٩).

الخمسة، ولكنه مع إتيانه بالأركان الخمسة لم يقم بحق الشهادتين كما ينبغي، ولم تحجزه الشهادتان عن محارم الله، ولم تحمله علىٰ أن يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله عَزَّوَجَلَّ، فاستحق هذا العذاب وأن يُنفىٰ عنه الخير، لا أنه لم يعمل أي عمل من أعمال الإسلام طوال حياته.

وقد ثبت عنه أيضًا أنه استدل لفهم هذه اللفظة بأن الأعمال بالخواتيم، وذلك حين ذُكر له عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:

«هل يُعقل أن رجلًا في قلبه حبة من خردل من إيمان يعرف عظمة الصلاة وعناية الله بها ثم يحافظ علىٰ تركها، هذا شيءٌ لا يمكن».

فقال الألباني: «ما معنىٰ يحافظ علىٰ تركها؟ حتىٰ الوفاة، أم قبل الوفاة؟!

فقال السائل: الظاهر؛ الكلام أنه ما صلىٰ أبدًا.

فقال الألباني: «هذا هو، ليس هذا قولهم، يعني: لو ما صلىٰ يومًا بكامله؛ هل هو مسلم أم كافر؟ هو عندهم كافر! لذلك هذه نسميها لغة خطابية، لغة شعرية، للأخذ بألباب السامعين، أنا أقول مثل ما هو يقول، لا يُعقل، لكن القضية ليست قضية معقول أو غير معقول، القضية كما قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»، فإنما الأعمال بالخواتيم»[1] اهـ.

فهل يصح بعد كل ما سبق أن يُقال بأن الألباني يقول بإيمان تارك العمل بالكلية، وأنه مرجئ، أو وافق المرجئة بتلك المقولة، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

---

(١) بتصرف يسير من «سلسلة الهدىٰ والنور» الشريط رقم: (١٤٠).



الخاتمة

تبين مما سبق أن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك مسلك أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، وسار علىٰ دربهم طوال حياته الدعوية، علمية كانت أو عملية، ولم يخرج في فهمه عما قالوه وقرروه فيه قيد أنملة، كما هو شأنه في غيره من أبواب العقيدة؛ فهو يدعو لِما يدعون، ويقرر ما يقررون، ويقول كما يقولون، بأن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويقول بالاستثناء في الإيمان، وأنه لأجل العمل كما هو قول أهل السنة والجماعة، وأن العمل ركنٌ في الإيمان، وجزءٌ منه، لا يصح الإيمان ولا يُجزئ إلا به، وأن الإيمان لابد أن تجتمع فيه أركانه الثلاثة لكي يُقبل عند الله عَزَّوَجَلَّ: الاعتقاد والقول والعمل؛ فالاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، ومجموع هذه الثلاثة هو الإيمان.

ويفرق بين الإيمان والإسلام، ويقول بالتلازم بين الباطن والظاهر، وأن الإيمان إذا وقر في القلب؛ فلابد وأن يظهر أثره علىٰ الجوارح، ويقرر بأن الإنسان حارثٌ همام، وأنه لا وجود لإنسان بلا عمل، وأن المرجئة أنفسهم وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان إلا أنهم يُدخلونها في مسمىٰ الإسلام، ولا يجيزون لأحدٍ تركها، فكما أن الإيمان داخلٌ في مسمىٰ الإسلام عندهم، وأنه جزءٌ منه، وخصلةٌ من خصاله؛ فكذلك الأعمال عندهم داخلةٌ في مسمىٰ الإسلام، وجزءٌ منه، وخصلةٌ من خصاله؛ فالإيمان والأعمال كلاهما داخلٌ عندهم في مسمىٰ الإسلام،

والإسلام عندهم أكمل من الإيمان، والإيمان عندهم كاملٌ وإن قصَّر صاحبه في أعمال الإسلام؛ إذ الإيمان عندهم واحد لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله.

علم ذلك منهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولذلك قال كما سبق أن ذكرت عنه:

«ومن الاختلاف الواقع في الإيمان بين بعض الفرق المذكورة آنفًا وبين أهل السنة هو: هل الإيمان يدخل فيه العمل الصالح أم لا يدخل؟ مذاهب، ولسنا الآن في صدد الكلام التفصيلي علىٰ الخلاف حول هذا الإيمان، وإنما فقط أُلفِتُ النظر إلىٰ أن المرجئة - ومنهم مع الأسف الحنفية اليوم - يقولون: بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان لا يدخل فيه العمل الصالح؛ هكذا يقول المرجئة قديمًا، والحنفية حديثًا، ولا ينبغي أن يَفهم أحدٌ أنهم يُنكرون فرضية العمل الصالح؛ لا، ربنا عَزَّوَجَلَّ يأمر المسلمين أن يعدلوا في إصدارهم أحكامَهم علىٰ الناس وبخاصة إذا كانوا من المسلمين.

فالإيمان عند أهل السنة تعريفه: إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان؛ أما عند المرجئة والحنفية اليوم فالإيمان: هو إقرار باللسان وتصديق بالجنان فقط، أي: لا يُدخلون الأعمال الصالحة في مسمىٰ الإيمان.

قلت آنفًا: لكن لا ينبغي أن يفهم أحدٌ أنهم لا يأمرون بالأعمال الصالحة التي أمر الله بها، حاشاهم من ذلك، لكنهم لا يجعلون من تمام الإيمان العمل الصالح...»[1].

وعلم منهم أيضًا: أنهم يستدلون علىٰ صحة الإيمان بأعمال الإسلام، وأنهم ينفون الإيمان عمَّن نفىٰ الشارع الحكيم الإيمان عنه، ويُكفرونه، كما سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله:

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٧٣٠).

«وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجز»، وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان.

قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه...»[(١)].

وهو قولٌ لا يجتمع ونسبة القول بترك أعمال الإسلام للمرجئة، فضلًا عن نسبته للشيخ الألباني أو غيره من علماء السنة.

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن أُخِذ عليه خطأٌ في لفظة أو لفظتين، فلا يعدو أن يكون خطؤه خطأً لفظيًّا، والعبرة كما هو معلوم بالمقاصد والمعاني، لا بالألفاظ والمباني، وهو في ذلك شأنه شأن غيره من الأئمة؛ فلا عصمة لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ، ولذلك: فمع وجود شيء من الخطأ عند العلماء من أهل السنة، كما هي طبيعة البشر؛ إلا أن علماء السنَّة ينصُّون علىٰ أن كل أمَّةٍ علماؤها شرارها إلا المسلمين؛ فإن علماءهم خيارهم، وأن أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل، وأن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم، وأن المسلمين علىٰ هدًىٰ من ربهم، وإنما يتبين الهدىٰ بعلمائهم؛ فعلماؤهم خيارهم، وكذلك أهل السنة أئمتهم خيار الأمة، وأئمة أهل البدع أضر علىٰ الأمة من أهل الذنوب؛ هكذا يقرر العلماء مع وجود شيءٍ من الأخطاء، ولو ألحقنا العالِم من علماء السنة بفِرقة من فِرَق أهل البدع لمجرد خطأٍ أخطأ فيه كما هو شأن أعداء العلماء والطعانين فيهم من أهل الشر

(١) كتاب الإيمان (ص ١٦٠).

والجهالة؛ لَما بقي أحدٌ في دائرة أهل السنة والجماعة، لا عالم، ولا غير عالم، وذلك: أن من يضلل علماء السنة المجتهدين ويُلحقهم بأهل البدع لأدنىٰ مخالفة، فلأن يُضلل من هم دونهم من باب أولىٰ، ثم مصير هؤلاء بعد ذلك إلىٰ أن يُبدع بعضهم بعضًا، ويُضلل بعضهم بعضًا، بل قد يصل بهم الحال إلىٰ أن يُكفر بعضهم بعضًا، كما هو شأن أهل البدع جميعًا، وهو خلاف هدي أهل السنة، وقد سبق أن ذكرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله:

«والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات؛ فإنه وإن استحق العقاب علىٰ سيئاته فإن الله يثيبه علىٰ حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه، وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة: الخوارج والمعتزلة، الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقىٰ معه من الإيمان شيء. وهذه أقوال فاسدة، مخالفة للكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة.

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالىٰ يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣- ٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ

وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٥، ١٦].

ولكن الأنبياء - صلوات الله عليهم - هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار علىٰ الذنوب. فأما الصديقون، والشهداء، والصالحون؛ فليسوا بمعصومين. وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه؛ فتارة يصيبون، وتارة يخطئون؛ فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر علىٰ اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين: فتارة يغلون فيهم ويقولون: إنهم معصومون. وتارة يجفون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ. وأهل العلم والإيمان لا يَعصمون، ولا يُؤثِّمون»[1].

وقوله: «وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين، من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين، كالأربعة وغيرهم؛ أقوالًا باجتهادهم؛ فهذه يسوغ القول بها، ولا يجب علىٰ كل مسلم أن يلتزم إلا قولَ رسول الله ﷺ؛ فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد، وقد يكون في نفس الأمر موافقًا للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران، وقد لا يكون موافقًا له، لكن لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها؛ فإذا اتقىٰ العبد الله ما استطاع آجره الله علىٰ ذلك، وغفر له خطأه.

ومن كان هكذا لم يكن لأحد أن يذمه ولا يعيبه ولا يعاقبه، ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله؛ لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحدٍ من الخلق، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله، وهو الكتاب والسنة، وهو دين الله

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٦٨).




ورسوله؛ لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا يجاهدون علىٰ قول عالم ولا شيخ ولا متأول؛ بل يجاهدون ليعبد الله وحده، ويكون الدين له»[١].

وقوله: «وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثم معصوم من الخطأ غير الرسول، لكن الشيوخ الذين عرف صحة طريقتهم علم أنهم لا يقصدون ما يعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»[٢].

هذا آخر ما قصدت إليه في هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه

يوم الأحد ٩ ربيع الآخر ١٤٤٣هـ

الموافق ١٤/ ١١/ ٢٠٢١م



(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ٣٦٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٣٩٣).







فهرس المحتويات